



# عصر الحرافة

الذي نعيش فيه

الكتاب الثاني

مؤلف: جستاف شتيلر  
مترجم: محمد علي أبو ذرة  
محرر: بكير خليل  
مصحح: محمد عبد الواحد خلاف





# سلسلة الفكر الحديث

عصر الحداثة

الذي نعيش فيه

الكتاب الثاني

---

تأليف

جستاف شتيلر

---

نقله إلى العربية

محمد علي أبو درة و محمد بكير خليل

وراجعه

الأستاذ محمد عبد الواحد غزوف

---



# الكتاب الثاني



# الفهرس

الصفحة

## الفصل الأول

### دول مجدودة ودول محرومة

١	—	رسالة هتلر ... ..	١
٤	—	فياس الثراء بالأمال المربعة ... ..	٤
٥	—	سخرت الاستعمار ... ..	٥
٩	—	الحصول على المواد الخام ... ..	٩
١٣	—	من ذا الذى يملك ؟ ... ..	١٣
١٧	—	نهوض الأمم وتدهورها ... ..	١٧
٢٠	—	عود إلى الماضي ... ..	٢٠

## الفصل الثانى

### الأسباب الاقتصادية للحرب

٢٣	—	تعدد ألوان الخرافة ... ..	٢٣
٢٥	—	الأسس الحقيقية للحرب ... ..	٢٥
٢٧	—	الحروب الأوروبية فى القرن التاسع عشر ... ..	٢٧
٣١	—	مقدمات الحرب العالمية الأولى ... ..	٣١
٣٣	—	أسباب الحرب العالمية الأولى ... ..	٣٣
٣٧	—	العوامل غير الاقتصادية ... ..	٣٧
٤١	—	الحروب فى آسيا وأفريقيا ... ..	٤١
٤٤	—	الدور المتغير الذى تلعبه النزعة الإمبراطورية ... ..	٤٤
٤٨	—	الحرب ورجال المصارف ... ..	٤٨

### الفصل الثالث

#### هل تسير إنجلترا إلى الورداء

١	—	الخرافة والحقائق	٥٢
٢	—	النهضة الصناعية	٥٧
٣	—	هبوط يسير ونهوض سريع	٥٩
٤	—	السجل الاجتماعي للمالية العامة	٦١
٥	—	العمل المباشر — الديمقراطية	٦٢
٦	—	الكساد الأكبر والخروج عن الذهب	٦٧
٧	—	نهاية التجارة الحرة	٧٠
٨	—	انتعاش حركة بناء المساكن	٧٢
٩	—	سجل خفي	٧٣

### الفصل الرابع

#### الإمبراطورية البريطانية

١	—	قيام الحكم الذاتي	٧٥
٢	—	مجموعة الأمم البريطانية	٧٧
٣	—	أيرلندة تفصل	٨١
٤	—	المشكلة الهندية	٨٦
٥	—	الإصلاحات الهندية	٨٩
٦	—	في أي طريق تسير القومية الهندية ؟	٩٤
٧	—	جوهر لال نهرو	٩٦
٨	—	غاندي	٩٨
٩	—	مصر والشرق الأدنى	١٠٠
١٠	—	لبن فلسطين ؟	١٠١
١١	—	الحكم غير المباشر في أفريقيا	١٠٣
١٢	—	الهيئة العالمية للدول	١٠٥



## الفصل الخامس

### التنظيم السوقييتي

١٠٧	...	...	...	...	...	...	...	...	...	برنامج البلشفية	١ —
١٠٩	...	...	...	...	...	...	...	...	...	النشريات الماركسية الزرقاء	٢ —
١١١	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الشيوعية تدخل الميدان	٣ —
١١٢	...	...	...	...	...	...	...	...	...	مجال التجربة	٤ —
١١٤	...	...	...	...	...	...	...	...	...	كفاح الاشتراكية والسياسة الاقتصادية الجديدة	٥ —
١١٦	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الاشتراكية في خطر	٦ —
١١٨	...	...	...	...	...	...	...	...	...	أول معروضات السنوات الخمس	٧ —
١٢١	...	...	...	...	...	...	...	...	...	شيوعية زراعية لا تقوم على تنظيم	٨ —
١٢٤	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الوصول إلى الرأسمالية وتخطيطها	٩ —
١٢٩	...	...	...	...	...	...	...	...	...	مشروع السنوات الخمس الثانية	١٠ —
١٣١	...	...	...	...	...	...	...	...	...	دكتاتورية صغار العمال	١١ —
١٣٦	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الأزمات والخوف والقبوض والحرب	١٢ —

## الفصل السادس

### المعجزة الألمانية

١٣٩	...	...	...	...	...	...	...	...	...	أعمال أربعة	١ —
١٤٠	...	...	...	...	...	...	...	...	...	النجاح الدبلوماسي	٢ —
١٤٢	...	...	...	...	...	...	...	...	...	عودة التجنيد الإجباري	٣ —
١٤٤	...	...	...	...	...	...	...	...	...	مشكلة النمسا	٤ —
١٤٧	...	...	...	...	...	...	...	...	...	تشيكوسلوفاكيا	٥ —
١٤٨	...	...	...	...	...	...	...	...	...	أخطاء هتلر	٦ —
١٤٩	...	...	...	...	...	...	...	...	...	التنظيم الحربي	٧ —
١٥١	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المعجزة الاقتصادية	٨ —
١٥٢	...	...	...	...	...	...	...	...	...	السعر المالي	٩ —

الصفحة

١٥٤	... ..	١٠ — الأسلوب الحقيقي
١٥٧	... ..	١١ — هتلر أضحوكة الرأسمالية
١٥٩	... ..	١٢ — كيف كانت تعمل ألمانيا النازية ؟
١٦٢	... ..	١٣ — الجماعة النازية

## الفصل السابع

### بين ديموقراطية هزيلة وديكتاتورية قوية

١٦٤	... ..	١ — الزبد والمستقبل
١٦٨	... ..	٢ — السجل الديمقراطي
١٧٠	... ..	٣ — الديموقراطيات الصغيرة
١٧٤	... ..	٤ — حالة فرنسا
١٨١	... ..	٥ — الديموقراطية في بريطانيا
١٨٣	... ..	٦ — فساد الديكتاتورية
١٨٧	... ..	٧ — معسر أمريكا



# الفصل الأول

## دول محدودة ودول محرومة

### ١ - رسالة هتلر

أوتى أدولف هتلر مقدرة لا تبارى على أن يصوغ من الألفاظ الجوفاء عبارات تلهب العاطفة ، وتنفذ إلى الصميم من نفوس سامعيه ، وأن يردد هذه العبارات ترديداً يوهم الناس بصدقها . وقد جرى هتلر على هذا الأسلوب في خطبة له في العمال الألمان ، يرجع فيها الحرب الأخيرة إلى الأسباب الآتية :

« إنه صراع بين عالمين . إن ٤٦ مليوناً من الإنجليز يملكون ويتحكمون في مساحة قدرها أربعون مليوناً من الكيلومترات المربعة ، ولكن ٤٥ مليوناً من الإيطاليين ليس لديهم من الأراضي الصالحة إلا ما يقرب من  $\frac{1}{4}$  مليون كيلو متر مربع . ويعيش ٨٥ مليوناً من الألمان في مجال لا يعدو ستائة ألف من الكيلو مترات المربعة . وليس هذا إلا بفضل جهودهم . ولا يعيش الإنسان على العبارات المنمقة ، أو التصريحات الزائفة ، أو التأملات الفلسفية ، بل يعيش على ما تُخرج له الأرض من ثمراتها ، من المواد الخام والمواد الغذائية نتيجة كدّه وعمله .

وإذا كان استقرار النظام الداخلى يتطلب إيجاد نوع من التوازن بين الفقر والثراء فى الأفراد ، فكذلك الحال فى الشعوب ، فليس خليقاً بأحدها أن يملك كل شىء ، على حين يتجرد آخر من كل شىء . سيقول الإنجليز والفرنسيون والأمريكيون : نحن قوم نملك ، أما الدول التى لا تملك تخلق بها أن تقنع بالحرمان ! ويعتبرنى بعضهم ممثلاً للدول المحرومة ؟

إنهم يحاربون من أجل الاحتفاظ بقاعدة الذهب ، وأنا على يقين من هذا ، إنهم يحرزون الذهب ، ولكننا سلبنا ذهبنا نتيجة للخداع والتضليل ، فأصبح كل رأس مالنا وذهبنا ما قدرتنا على العمل ، وبها نستطيع أن نصنع العالم . ومن ثم يتجلى لنا أن ثمة عاملين يتجاذبان السيطرة : الذهب والعمل .

ولطالما دأبت الدعاوة الشيوعية والفاشية على غرس هذه الفوارق بين الأمم فى أذهان الجيل الحاضر ، وتصويرها على أنها حقيقة لا ريب فيها . وكم برعوا فى إتقان هذه الدعاوة حتى خضع الناس لهذا الضرب من الأوهام وسلموا به تسليماً ، حتى غدا أكرم الناس نفساً لا يتردد فى القول بأن الغرض الأساسى لهذه الحرب ضد الديمقراطيات إنما هو تصحيح الأوضاع ، وإعادة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً . وتلك لعمري خرافة مؤثرة ، بل هى من أعظم الخرافات التى يعيش عليها الجيل الحاضر ، وهى من السهولة والوضوح بمكان لا يعوزها معه أى تفسير .

تلك إذن قضية واضحة كقولنا إن الشمس تدور حول الأرض . وإنك لتراها كل يوم بعينى رأسك ، أليس كذلك ؟ وكم استغرق العلم من قرون طويلة حتى أثبت أن ما نراه هو عكس الحقيقة ؟ ! ولكننا استطعنا ، عن



طريق التعليل والتدليل لا عن طريق الحس والعاطفة ، إثبات الحقيقة : وهي أن الأرض تدور حول الشمس الثابتة . وكم من أناس هلكوا دون كشف هذه الحقيقة . واليوم يهلك أقوام لا يحصيهم العدد ضحية خرافة « الدول المجدودة والدول المحرومة » .

ولكن علام الضجة الكبرى ؟ ! إن هتلر يقيس مدى ثراء الأمة بالأميال المربعة التي « تملكها وتحكمها » وبمقادير الذهب التي تحتفظ بها في الأقبية . لقد عرضنا لخرافة الذهب في الكتاب الأول ، ولكن كم من مستمعي هتلر الكثير عديدهم ، حين كان يتهم بريطانيا بالتمسك بمقياس الذهب ، كم منهم أدرك أن بريطانيا خرجت عن قاعدة الذهب في الحرب الماضية ، وأنها عادت إليها لفترة قصيرة بين سنتي ١٩٢٥ و ١٩٣١ ، وأنها خرجت عنها في سبتمبر سنة ١٩٣١ إلى غير رجعة إليها ؟ وأكبر اليقين أن هتلر نفسه في جهله الفاضح ، لا يعلم ذلك ! وكم منهم يعلم أن بريطانيا أنفقت أو رهنت كل ما كان لديها من الذهب ، وأنها لن تستطيع له طلباً بعد الحرب ، إلا إذا تفضلت عليها الولايات المتحدة بشيء من ذلك . وإذا كنا نقيس الملكية والثراء بالذهب ، ففي العالم الآن ثلاث دول يصدق عليها ذلك ، وهي في الواقع مجموعة غربية ، وهي الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية وسويسرا ، وما كانت المانيا في حرب مع واحدة منها عند ما أرسل هتلر صيحته . بل كانت روسيا حينذاك حليفة غير محاربة للمحور المزعوم . ولم يكن لدى المانيا إذ ذاك ما يحملها على عدااء الولايات المتحدة . أما سويسرا فليست من الضخامة بحيث تكون غنا تطمع فيه الدول .

## ٢ — قياس التراب بالأميال المربعة

يُقسَّم هتلر الدول المالكة بالنظر إلى الأميال المربعة التي تملكها وتحكمها . انظر إلى حيلته الصغيرة الباردة ! إنه يذكر المساحة الكلية عند الكلام على إنجلترا ، ولكنه يقتصر على الأرض الصالحة حين يعرض للايطاليين . ولهذا مغزاه المؤثر ، لأنه لو ذكر المساحة الكلية لدخلت إيطاليا قطعاً في زمرة الدول غير المحرومة ، ذلك أن الامبراطورية الإيطالية تشغل مساحة لا تقل عن ٣,٥٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ، أى نصف مساحة الولايات المتحدة تقريباً . ولو اعتبرنا المساحة « الصالحة » فحسب لانكمش الرقم البريطاني إلى حد يفقد معه سحر الدعاوة فيه .

وانتدبر الآن ما تنطق به هذه الأرقام من معان . إن روسيا السوفيتية تشغل  $\frac{1}{4}$  مساحة الكرة الأرضية ، وهذه أعظم بكثير من مساحة الولايات المتحدة . ولدى روسيا مجال حيوى لا يُدرَك مداه . فهل نعدّها دولة مالكة أو محرومة ؟ لو كان الأمر بالأميال المربعة لقفزت روسيا إلى القمة في عداد الدولة المليئة . ولكن الروسيين يحيمون حياة خشنّة ، ولم تفلح جهود الشيوعيين المتواصلة في ربع القرن في تخفيف عبء البؤس والفاقة والجوع والجهل عن كواهل الروسيين .

وهناك الصين التي كانت تشغل قبل عدوان اليابان ما يقرب من ١٢ مليوناً من الكيلومترات المربعة ، فهي دولة متميزة في الامتلاء بمقياس هتلر ، ونحن على علم بحياة أهل الصين . وكان يموت منهم في كل سنة خلق كثير ضحية المجاعة ، ومن أقلت منهم عاش في فقر معدم ٨٠ و ٠ ٪ من السكان هناك يعيشون على الزراعة ، ولا يزيد الدخل السنوى للأسرة من



هؤلا، على ٢٥٠ دولارا ، أو ٤٠ دولارا في السنة للفرد !

وهناك البرازيل التي تشغل مساحة قدرها ٨,٥٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ، فهي أوسع مدى من الولايات المتحدة . ويبلغ عدد سكانها ٥٠ مليونا ، أغدقت عليهم الطبيعة كل ألوان الثروة ، من تربة خصبة و غابات كثيفة ، و ثروة معدنية هائلة من الفحم والحديد والمعادن الأخرى ، وحاصلات زراعية كثيرة . ولكن الدخل القومي هناك يقدر بنحو ٢٩٠ ربيالا للفرد في السنة .

ومن الناحية الأخرى نجد أن أغنى الدول في أوروبا كانت أصغرها عددا أو مساحة ، مثل سويسرا أو الدانمرك ، حيث لا يزيد عدد السكان في أيهما عن أربعة ملايين . ولا تزيد مساحتها عن مساحة مقاطعة في غرب أمريكا . والسويد أكبر نوتا ، وعدد سكانها حوالي ٦ ملايين ، ولكن جزءا كبيرا من أرضها غير صالح للسكنى ، وأكثر من  $\frac{1}{3}$  السكان يعيشون في الجزء الجنوبي ، كما يزدحم سكان كندا في الحوض الأدنى لنهر سنت لورنس . ونحن نغفل هولنده وبلجيكا مؤقتا ، لأنهم يزعمون خطأ أن ثراءهما راجع إلى مستعمراتهما الغنية . ومركز البرتغال شبيه بهذا فهي دولة صغيرة لها بقايا مستعمرات ، ولكنها رغم متانة الحكم فيها في عشر السنين الأخيرة ، من أفقر دول العالم .

والأمثلة على ما قدمنا لا يحصيها العد ، وكلها تنطق بأن ثراء الدولة لا يقاس بمساحتها .

### ٣ - مخف الاستعمار

وألمانيا نفسها تفند حجج هتلر . ذلك أنها كانت أغنى دول أوروبا

قبل سنة ١٩١٤ ، وكانت أغنى بكثير من إمبراطورية النمسا والمجر التي كانت تفوق ألمانيا في المساحة بمقدار ٢٠٪ ، كذلك كانت أعظم ثراء من روسيا وإيطاليا . حقا كان لألمانيا مستعمراتها إذ ذاك ، ولكن قليلا من الناس في تلك الأيام الرخية الحكيمة كان يفكر في المستعمرات باعتبارها مصدر الثراء . لأنها كانت في الواقع عبئا . ذلك أن نفقات إدارتها كانت تربي كثيرا على ما يجني منها . وكان في المستعمرات مجال لاستثمار بعض رؤوس الأموال ، ولكن الربح الذي كانت تدره هذه كان أقل بكثير من ربح الودائع الألمانية في الولايات المتحدة أو أمريكا الجنوبية ، أو الشرق الأقصى أو الإمبراطورية البريطانية . وكان من نتيجة ذلك أنه لم يتسرب من الودائع الألمانية في الخارج إلى هذه المستعمرات سوى ٢٪ ، ولم تكن هذه المستعمرات سوقا لها قيمتها في تصريف البضائع الألمانية . ولم يزد نصيب هذه المستعمرات على نصف الصادرات الألمانية ، ولم تنتج إلا ١٪ من المواد الخام اللازمة لألمانيا .

والحق إن ألمانيا فقدت مستعمراتها بعد الحرب ، ولم يكن في هذا خسارة مادية تذكر ، بنقض النظر عن أثرها النفسي . وحصلت إيطاليا واليابان على مستعمرات بعد الحرب ، ولكن كلا منهما تعتبر نفسها دولة محرومة ( أو تلقى الحكومة ذلك في روع الشعب ) . ولكننا لا ندرى بأي مقياس يقيسون ؟

ومنذ حرب الصين الأولى سنة ١٨٩٥ بدأت اليابان تفسح مجالها الحيوى بخطى واسعة ، حين استولت على جزيرة فرموزا الكبيرة الحصبة ، وعند ما انتصرت على روسيا سنة ١٩٠٤ ضمت إليها كوريا ، وهي تعدل شبه جزيرة إيطاليا في المساحة . وإبان الحرب العالمية الأولى اقتطعت اليابان



من الصين إقليم شانتونج ، وهو يوازي كوريا من حيث المساحة . ثم استولت على منشوريا ( منشوكو ) سنة ١٩٣١ ومساحتها ١,٣٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ، ومع ذلك لا تزال اليابان تدعى أنها دولة محرومة . وكلما اتسع مجالها الحيوى رغبت فى المزيد منه ! وكأنما يدفع التوسع إلى التوسع . وليس من غاية أو نهاية لذلك ! وكلما اتسعت رقعتها أمعنت فى الفقر لافى الغنى ! فهي تجرى وراء شهوة لا تستقر معها على حال !

وبدأت إيطاليا تاريخها الاستعماري سنة ١٩١٢ حين استولت على ليبيا من الامبراطورية العثمانية المتداعية . وكم تبدو ليبيا مترامية الاطراف على الخريطة ! إنها تشغل مساحة قدرها ١,٨٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع . وفى ١٩٣٥ غزت الحبشة واريتريا والصومال ، وتقدر مساحة هؤلاء بنحو ١,٧٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع . عند ذلك أعلن موسوليني على الملأ أن إيطاليا بلغت من الامتلاء منتهى ما وصلت إليه مثيلاتها من الدول المالكة للبيئة . وهذا هو اعتراف موسوليني نفسه . ولكن إيطاليا تعود اليوم فتشكو من أنها دولة محرومة !

ولكن أى الدول الثلاث المحرومة<sup>(١)</sup> كانت أغنى بين ١٩١٩ ، ١٩٣٩ ؟ لا ريب أنها المانيا ، التي لم تهباً لها فرصة المجازفة بالتوسع ، فانها رغم معاهدة فرساي ، ورغم فقدان المستعمرات ، استطاعت فى العقد الثالث من القرن العشرين أن تبلغ مرة أخرى مبلغ السكال فى مستوى المعيشة . وكان عليها أن تدفع ١٥ ملياراً مارك ذهباً ( وهو ما يعادل ستة مليارات من الدولارات ) من تعويضات الحرب للحلفاء المنتصرين ولا سيما فرنسا ، ولكن ألمانيا استوعبت ما يقرب من هذا المبلغ فى داخلية بلادها ، بفضل القروض

---

( ١ ) يريد ألمانيا وإيطاليا واليابان .

والودائع الأجنبية ، وبخاصة الأمريكية . على حين أنفقت فرنسا ما تقاضت من ألمانيا في إنشاء خط ماجينو الذي عجزت عن الدفاع عنه ، وتلك لعمري إحدى المفارقات الساخرة في التاريخ ! . والحق إن تلك المعجزة الكبرى التي أدت إلى بعث ألمانيا من جديد في العقد الثالث من هذا القرن ، هي في الواقع ، وبأدق معاني الكلمة ، وليدة الجهود الألمانية والنشاط الألماني وحدهما لا شريك لهما .

ولكن الأربعة عشر عاماً التي خلت بين فرساي وقيام هتلر ، والتي وصمها التاريخ الرسمي النازي لألمانيا بطابع الخزي والعار ، محتها من أذهان الألمان تلك الدعاوة الاشتراكية الوطنية ، كما أفلح هتلر في محوها من تفكير العالم الخارجي .

والآن نعرض للون آخر في أسطورة هتلر . يقول إن ٤٦ مليوناً من الإنجليز يملكون ويحكمون ٤٠ مليوناً من الكيلومترات المربعة . نعم . ولكن هذه تشمل ١٠ ملايين في كندا ، و٨ ملايين في استراليا ونيوزيلندا ، ومليوناً ومائتي ألف في اتحاد جنوب أفريقيا ، وهذه كلها ممتلكات التاج البريطاني . وليس شيء أسخف من القول بأن هذه الأصقاع تملكها وتحكمها بريطانيا . والحقيقة شكلاً وموضوعاً هي أن هذه الأمم البريطانية مستقلة استقلالاً لا تشوبه شائبة ، ولا يخضع لأية قيود . إلى حد أن كلا من هذه الأمم حر في أن يتقدم لمساعدة بريطانيا إبان الحرب أو يبقى على الحياد ، وفي أن يساعد العدو بطريق مباشر أو غير مباشر . وإطالما ساور الأذهان شك في أن اتحاد جنوب أفريقيا لن يعلن حياده في سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، حتى تقرر وقوفه إلى جانب بريطانيا بأغلبية ضئيلة . والواقع أن الامبراطورية البريطانية بمعناها القديم قد محاها قانون وستمنستر



١٩٣١ ، ذلك القانون الذى خلق من الإمبراطورية ما يسمى « مجموعة الأمم البريطانية » التى تتألف من دول حرة مستقلة لها كل الحق فى أن تطرح أو تحتفظ بولائها ، لا للحكومة البريطانية ، ولكن للتاج البريطانى المشترك ، وليس فى إنجلترا اليوم من يحلم بإرجاع هذه الدول إلى حظيرة النفوذ أو السلطان القديم ، أو تسوّل له نفسه مساومتها فى موقفها هذا . حقاً إن إنجلترا لا زالت تملك وتحكم هذا الجزء المزدهم بالسكان من الإمبراطورية وهو الهند ، بأسلوب خاص ، ولكن الهند تتمتع بحكم ذاتى أوسع مدى مما تحاول الدعاوة الوطنية الهندية تصويره ، وليس من شك فى أن الهند بعد الحرب ستفوز بأسلوب من الحكم شبيه بهذا الذى تتمتع به الممتلكات البريطانية . ومهما يكن من شىء فإن المزايا التى حصلت عليها إنجلترا من الهند فى هذه السنين الأخيرة لا تكاد تكون شيئاً مذكوراً ، ذلك أن « الودائع الإنجليزية فى الهند تتراوح على الأكثر بين ثلاثة مليارات وثلاثة مليارات ونصف مليار من الدولارات ، تعود بربح لا يعدو ١٥٠ مليوناً من الدولارات ، وهذا ربح يسير جداً بالمقارنة إلى ما كانت تحصل عليه إنجلترا من ربح لودائعها فى بلاد لا تملكها مثل الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية والصين .

#### ٤ — الحصول على المواد الخام

والدعاوة الماهرة مستعدة لعرض المسألة الواحدة فى أساليب مختلفة وألوان متفرقة . من ذلك خرافة « المجال الحيوى » التى ظهرت فى أبواب عدة . فقالوا أولاً بأن توزيع المواد الخام غير عادل ، ثم عادوا ينادون بضرورة إباحة هذه المواد الخام للجميع على الشيوع . وقد أدت هذه الدعاوة

المحورية الناجحة إلى أن مستر تشرشل ومستر روزفلت تناولا هذه الخرافة في مشروع السلم الذي وضعاه في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ ، فجاء في المادة الرابعة منه ما يلي :

« ستحاول هذه الديمقراطيات المنتصرة — وفاء لالتزاماتها — العمل على رفاهية الدول الكبيرة والصغيرة ، الغالبة والمغلوبة ، وذلك عن طريق إقرار الأساسين اللازمين للرخاء الاقتصادي وهما : حرية التجارة ، والحصول على المواد الخام ، على قدم المساواة للجميع »

ولهذه الخرافة من مسحة الحقيقة ما لخرافة المجال الحيوى . والواقع أنه ما من صناعة أو دولة عجزت في وقت السلم عن الحصول على المواد الخام اللازمة لها . ولكن الدول الصناعية نفسها كانت في بعض الأحيان تعوق حرية الحصول على المواد الخام . ولنسائل الدول المنتجة للمواد الخام : هل ردت يوماً مشتريا عن سوقها ؟ إن غاية ما كانت تسمى إليه هذه الدول هو إيجاد مشتريين . وقد بذلت الولايات المتحدة جهوداً جبارة في مدى عشر سنين لإنهاض صادراتها من القمح والقطن ، وكذلك فعلت البرازيل بالقطن والبن ، والأرجنتين بالغلal واللحوم ، وشيلي بالنحاس والنفثات ، والملايو وجزر الهند الشرقية بالزئبق والمطاط ، كما سعت اليابان في زيادة صادراتها من الحرير والكافور . ولم يقم دليل واحد على أن ألمانيا أو إيطاليا أو اليابان حيل بينها وبين المواد الخام قبل الحرب ، أو سُلبت حقوقها . ولكن لدينا مثال بارز على أن دولة بائعة شبه محتكرة استغلت أكبر المشتري لبضاعتها واستبدت به في السعر ، ولم تكن تلك الدولة سوى ألمانيا التي اتخذت من احتكارها للبوتاس ذريعة لتفرض على الولايات المتحدة سعراً أعلى بكثير مما تباع به للمستهلكين المحليين . ولم يتحطم احتكار ألمانيا هذا إلا في السنين الأخيرة ، فكانت



ألمانيا بذلك يوما ما في عداد الدول المجدودة .

والتفريق في المعاملة ضرورة من ضرورات الحرب ، طالما كانت « الاقتصاد » سلاحا حربيا جوهريا . ولكن فرصة استعماله لا تتوقف بحال ما على توزيع المواد الخام التي تنتجها المستعمرات أو تملكها ، ولكنها تتوقف أولا وأخيرا على السيادة البحرية . ففي مقدور ألمانيا زمن الحرب أن تبتاع من المواد الخام ما تشاء ، لولا أن البحرية البريطانية تمنع شحنها إلى أى ميناء تنفذ منه إلى ألمانيا . ولم يفكر روزفلت أو تشرشل بعد في إغراق البحرية الأمريكية أو الإنجليزية !

وثمة اختلاف كبير بين الدول في ثروة الموارد الطبيعية ، ولكن هذا الاختلاف ليس من الأهمية بمكان في عصرنا الرأسمالي هذا . ولبس أغنى في الموارد الطبيعية من روسيا والصين ، وهما على ما نعلم من ترائى الأطراف . ولا تعدو ألمانيا والجزر البريطانية أن تكونا ، من بعض الوجوه ، طفلين ناشئين بجانبهما . ولكنهما ( ألمانيا وبريطانيا ) تتقدمان تقدما نسبيا في توفير أسباب العيش الرغيد للسكان الذين يزايد عددهم نسبيا . ومثل ألمانيا كمثل إنجلترا في قلة المواد الخام لسيهما . بل الواقع أن ألمانيا أغنى من إنجلترا في كثير من النواحي بكميات الفحم الضخمة ومناجم الزنك وحقول البوتاس ، وخصب التربة فيها .

أما قصة تفوق إنجلترا على ألمانيا في التراء فهي قصة تاريخية شائعة . إن لكل أمة دورا تلعبه على مدارج عصور التاريخ . وكانت ألمانيا حتى القرن السادس عشر أغنى من إنجلترا وأقوى ، وبلغت سيطرة اتحاد الهانسا في البر والبحر ، وبلغ نفوذه التجاري حدا لم يتهيا مثله لإنجلترا . ومنذ أواسط القرن السابع عشر حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان لإنجلترا

الزعامة ، ولو أن فرنسا غلبتها على أمرها مؤقتاً في عهد لويس الرابع عشر ، ومنذ سنة ١٨٧٠ تقدمت ألمانيا بخطى سريعة ، حتى إذا كانت نهاية القرن ، وإن شئت فقل سنة ١٩١٤ ، كانت ألمانيا قد سبقت إنجلترا في كل النواحي .

فهل امتشقت ألمانيا الحسام سنة ١٩١٤ ابتغاء الحصول على المواد الخام ؟ أو لأنها دولة محرومة ؟ الحق إنها كانت تسير بسرعة نحو زعامة الثروة في أوروبا ، وكانت تساهم بنصيب كبير في تمويل وإنهاض الولايات المتحدة وغيرها من الدول فيما وراء البحار ، ولكن ألمانيا خسرت الحرب بفضل تآلف العالم ضد ذلك المارد الجبار في صراع لم يخمد أواره طيلة أربعة أعوام . وخرت ألمانيا صريعة الإرهاق العنيف الذي استمر حتى بلغ مبلغ الإفلاس في خمس السنين التي شهدت التضخم والنزاع الداخلي ، والتي ساهمت فيها الحركة النازية الفاشية بجهد غير ضئيل . وفي خمس السنين التالية بين ١٩٢٤ و ١٩٢٩ أخذت ألمانيا الزعامة الاقتصادية في أوروبا ، بنجاح لا يبارى في العلوم الطبيعية والأساليب الفنية في الصناعة ، وفي تخطيط المدن وتجميلها وفي الكيمياء والكهرباء وصناعة السفن . ولم تتوقف ألمانيا يوماً عن المضي في هذا المضمار نتيجة لحاجتها إلى المواد الخام أو المواد الغذائية . ولم يكن عدم وجود المستعمرات أقل الزايات التي يسّرت لألمانيا السبيل إلى هذا الإعجاز ، ذلك أنه كان في مقدورها أن تبتاع المواد الخام من أرخص الأسواق فتربح فرق السعر ، وبذلك تتميز على الدول ذوات المستعمرات التي كانت مرتبطة بشراء المواد من مستعمراتها ، ولو أن تكاليف إنتاجها باهظة . وكان لألمانيا ملء الحرية في شراء نحاس روسيا دون أن تعبا بمناجم أوتواي في أفريقيا الشرقية ، وهي التي كانت تابعة لألمانيا حتى سنة ١٩١٨ ،



ولكن استخراج النحاس فيها كان يكلف ثلاثة أمثال تكاليفه في روديسيا .  
وكان في مقدور ألمانيا أن تحقق خفض نفقات المعيشة فيها لو أن الحكومة  
الألمانية — بتأثير هؤلاء الذين تزعموا حركة المجال الحيوى والتوسع  
الاستعماري أنفسهم — لم تحرص على تيسير الحياة الرخية للملاك الأراضى إلى  
الشرق من نهر الإلب ، أكثر من حرصها على توفير المواد الغذائية اسائر  
أفراد الشعب بضمن رخيص .

#### ٥ — من ذا الذى يملك ؟

وإذا كان لنا أن نتحرف عن الخرافة جنوحاً نحو حقائق الحياة ،  
فالواقع أنه — فى ظل نظامنا الاقتصادى الحاضر الذى يقر الملكية  
الخاصة — لا يمكن ان يقال إن دولة « تملك » وإن أخرى « لا تملك »  
المواد الخام والمواد الغذائية ، ذلك أن كل دولة قوامها أفراد يملكون ،  
سواء أكانوا من الرعايا أم من الأجانب ، ويقوم الناس فيها بزراعة المواد  
الغذائية وتربية الماشية ، واستغلال مناجم الفحم والحديد والنحاس والرصاص  
ويزرعون الكتان والتيل ويربون الأغنام لأصوافها ، وهم يؤدون كل هذا  
طالما كان يدر عليهم ربحاً ، أى طالما أربّت أثمان بيعها على تكاليفها . هذا  
نظام محدود لا تغيير فيه ولا تبديل على مر العصور ، فى ظل الرأسمالية  
والاشتراكية على السواء . فاذا زادت التكاليف على ثمن البيع فلا بد أن  
يتحمل الخسارة شخص ما . والمنتج فى ظل الرأسمالية هو الذى يتحمل عبء  
الخساره ، أما فى ظل الاشتراكية فان المجتمع — وان شئت فكل فرد —  
هو الذى يحتملها . وفى ألمانيا عدد قليل من مناجم النحاس ، ولذلك  
يتكلف استخراج النحاس أربعة أمثال سعره فى السوق العالمية . وكان من

أكبر النعم على صناعة الكهرباء في ألمانيا قبل حكم هتلر أنها كانت تستطيع الحصول على نحاس رخيص من أفريقيا وأمريكا . ولم تكن ملزمة بشراء النحاس الألماني غالى الثمن ، كما كان من حسن التوفيق أن استطاعت صناعة النسيج في ألمانيا الحصول على القطن والصوف واليوت بثمان بخس ، فيه كل الإكرام والإغراء لجذب المشتريين الأجانب لا تنفيرهم ، ولعشرات السنين كان العالم مكتظاً بالمواد الغذائية والمواد الخام . وكان ذلك باعثاً على تلك النزعة الجنوبية التي تملكك العالم إذ ذاك ، والتي كانت تنادى بسياسة العزلة القومية والمنافسة الحرة في جميع أسواق العالم . وكانت ألمانيا أكثر الدول انتفاعاً بذلك . كما انتفعت — حتى مجيء هتلر — من عجزها في ميدان الاستعمار ، فنجحت — بعد معاهدة فرساي — نجاحاً كبيراً في استعادة مركزها التجارى في العالم ، وبخاصة في الصين وأمريكا الجنوبية ، لأنها لم تهتم بأية مطامع سياسية ، فلم تتدخل في حلبة النزاع الذى تردى فيه العالم بعد فرساي نتيجة لانتشار الروح القومية . فنجد أن التاجر الألماني أفاد من مقاطعة الصين للبضائع الأجنبية . ولم يحدث قط في أية ناحية من نواحي العالم أن قوبل سويسرى أو سويدي من رجال الأعمال بأى نوع من الاضطهاد أو المقاومة ، لأن أحداً لم يشك في أن هؤلاء لا يعملون لحساب الاتجاهات السياسية لحكوماتهم ، أو أنهم يستندون إلى مدافع الاسطول في معاملاتهم ومفاوضاتهم .

ولكن المؤمنين بالأساطير الشائقة لا يرتاحون لهذا . إنهم يسمون بسحرة ما أسلفنا ، ولكنهم يقولون إن ألمانيا وغيرها من الدول المحرومة لا بد أن تدفع ثمن المواد الخام نقداً أجنبياً . وهنا كل المشكلة ! ولو أنها لا تمت إلى الخرافة التي نحن بصدها بصلة ما .



والحق إنه ليس من إنسان — اللهم إلا الحكومة — يعطى أحدا شيئا بدون مقابل ، إلا في نطاق الصدقات الضيق . وتلك حقيقة واقعة في الحياة . والإنسان يدفع ثمن كل ما يحصل عليه ، وإذا كنا ندفع نقدا ، فما ذاك إلا لأن النقد هو واسطة التعامل . ولكن الدفع الفعلي هو عن طريق الخدمات والبضائع . فأنت تبيع شيئا لتشتري آخر . وسواء لدى الفرد أن يشتري المواد الخام من بلده أو من بلد أجنبي . وليس من فرق في أن تبيع شركة النحاس الأمريكية إنتاجها لشركة الكهرباء الأمريكية أو الألمانية ، فكلتا الشركتين لا بد أن تدفع ثمن ما تبتاع ، وهما تدفعانه من المتحصل من المبيعات . وتصبح المسألة معقدة بعض التعقيد إذا كان الدفع واجبا بالعملة الأجنبية ، لأنهم يضطرون في هذه الحالة إلى استبدال العملة ، وهذا التعقيد نتيجة للفوضى التي خلفتها الحرب العالمية الأولى . ولكننا نؤكد مرة أخرى أن هذه الصعوبات ليس لها من دخل في الحصول على المواد الخام أو امتلاكها .

والحق إن التجارة الخارجية الألمانية ، وبخاصة الصادرات بلغت حتى قيام النازية ، أوجا من العظمة لم تبلغه من قبل ، حتى في إبان مجد الامبراطورية قبل سنة ١٩١٤ . ولكن بعد سنة ١٩٢٩ انحطت تجارة ألمانيا الخارجية ، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة ، وشأن سائر الأمم التي تأثرت بالكارثة الأمريكية . ولم يتبع في البلاد الأجنبية مع الصادرات الألمانية أية سياسة تفضيل من شأنها الإضرار بها ، بل كانت السلع الألمانية حرة تباع وتشتري دون مفاضلة بينها وبين سائر السلع في العالم . وقد يكون الاستثناء الوحيد لذلك أن إنجلترا وممتلكاتها والهند أقرت في اتفاقية أتاوة سنة ١٩٣٢ أن تجرى في معاملاتها التجارية على سياسة « الدول الأكثر

رعاية» وهذا في خطورة منافاته للتقاليد البريطانية ، يعدل خروج إنجلترا عن مبدأ «حرية التجارة» وإدخالها نظام التعريفة الجمركية سنة ١٩٣١ . ولكن أثر إتفاقية أتاوة لم يتضح إلا بعد عام سنة ١٩٣٤ ، ومعنى هذا أنها لم تكن حجرة عثرة في وجه الجمهورية الألمانية التي تقلص ظلها ١٩٣٣ . ومن الحقائق الهامة في هذا الصدد — والتي لم يتبينها الناس بعد — أن الواردات الإنجليزية (مشتروات إنجلترا من الخارج) لم تكن في يوم من الأيام أعظم منها بعد هذا الانقلاب في سياسة بريطانيا التقليدية في التجارة . وهذا راجع إلى أن التعريفة الجمركية كانت متواضعة إذا قيس بمقاييس أمريكا أو أوروبا الوسطى ، وإلى أن إنجلترا في العقد الرابع من هذا القرن بلغت من التوسع الصناعي والازدهار مبلغا لم تبلغه في تاريخها .. وفي هذه الآونة انكسرت تجارة ألمانيا تحت الحكم النازي إلى جزء يسير مما كانت عليه من قبل . وإذا كانت ألمانيا لقيت بعض المتاعب في عملية استبدال النقد ، فهذا هو ما لقيته إنجلترا عندما اضطرت إلى الخروج عن معيار الذهب سنة ١٩٣١ ، وفرنسا عندما هبط الفرنك الفرنسي إلى جزء صغير من قيمته الذهبية ، وهو ما لقيته الولايات المتحدة سنة ١٩٣٣ ، وهو ما تقاسيه معظم دول أمريكا الجنوبية سنويا تقريبا ولكن متاعب الاستبدال هذه لم تنشأ في ألمانيا وإنجلترا عن صعوبات تجارية ، أو عوامل تمس السوق مثل التفكك أو الضيق . وتسرب رأس المال هو المسئول في إنجلترا وألمانيا وفرنسا على السواء ، عن إفقار خزائنها من الذهب ، واضطرارها إلى فرض قيود على التبادل ، أو إنقاص قيمة عملتها . واختارت ألمانيا الطريق الأول ، لأنها خشيت — إذا هي عمدت إلى إنقاص قيمة عملتها — أن تتكرر مأساة سنة ١٩٣٢ ، حين فوجئت بسحب ملايين الودائع الأجنبية منها . أما إنجلترا

وفرنسا والولايات المتحدة فقد لجأت إلى خفض قيمة العملة عندما اختل التوازن المالى فيها من جراء تسرب رأس المال بشكل مرهق . والذي نريد أن نؤكد أنه هو أن الدول المجدودة والدول التي توفرت فيها المواد الخام ، اصطدمت كلها بنفس المشكلة وهي مشكلة « التبادل الأجنبي » بل كان موقفها من هذه المشكلة أدق من زميلاتها « المحرومة » . فما قولك في هذه الخرافة الساذجة الجميلة بعد كل هذا ؟

## ٦ — نهوض الأمم وتدهورها

ومحدثنا التاريخ عن أمم غنية وأخرى فقيرة ، ويعرض لظهورها وزوالها ونهوضها وتدهورها . كانت إنجلترا لا تزال فقيرة في عهد الملكة اليزابيث (١٥٥٨ — ١٦٠٣) ولكنها أدركت يسارا وثروة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وكانت إيطاليا من أغنى بلاد أوروبا حين كانت جنوة والبندقية تسيطران على البحار ، وكانت ميلان وفلورنسة تتحكان في شطر كبير من تجارة القارة . ولكن إيطاليا انحدرت من مكانتها هذه بعد كشف أمريكا وطريق رأس الرجاء الصالح . وفيما بين تدهور إيطاليا وازدهار بريطانيا ظهر على مسرح الثروة في العالم دولتان أخريان هما إسبانيا والبرتغال . ولكنهما تعدان الآن من أفقر دول أوروبا ، ولو أن البرتغال لازالت تملك جزءا كبيرا من مستعمراتها وراء البحار . أما ألمانيا (أو ما كان يسمى ألمانيا إذ ذاك ، أي الولايات الألمانية غرب نهر الألب) فكانت من أغنى أجزاء أوروبا حتى دهمتها حرب الثلاثين في القرن السابع عشر (١٦١٨ — ١٦٤٨) فتركتها خرابا بلقعا لمدة قرن تقريبا . حتى كان القرن التاسع عشر ، وبخاصة بعد سنة ١٨٧١ حين خلقها بسمارك خلقا



جديدا ، فبلغت ثروتها واقتصادياتها شأوا لم تبلغه من قبل ، حتى جاءت الحرب العالمية الأولى فكانت ألمانيا أكبر دولة صناعية في أوروبا ، وكانت تفوق إنجلترا في ذلك بأشواط بعيدة . وبلغت الودائع الأجنبية فيها ما لا يقل عن ٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك من الذهب (٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال من الذهب) لم تلتفع المستعمرات منها إلا بجزء يسير . وكانت ألمانيا أبعد من أن تدخل في عذاب الدول المزدهرة بالسكان ، حتى أن سيل المهاجرين إليها لم ينقطع ، ولم يستوطن المستعمرات إلا قرابة عشرين ألفا من الألمان .

ولنعدّ إلى القول بأن أغنى دول أوروبا الآن هي الدول الصغيرة المحايدة وهي هولندا وبلجيكا وسويسرا واسكنديناوة . ولا يتمتع منها بمستعمرات سوى هولندا وبلجيكا ، أما الباقي (باستثناء الدانمرك) فلم يكن لها يوما مستعمرات ، ولم يكن لها موارد تذكر من المواد الخام ، بل إن التربة فقيرة في سويسرة والنرويج . وقد اشتد الجدل حول ثراء هولندا وبلجيكا كنتيجة للمستعمرات ، ولا مرء في أن ودائعهما في هذه المستعمرات لا ينتج إلا نسبة زهيدة من الدخل القوي فيهما ، لأن الجزء الأكبر من الودائع هناك يملكه الأجانب : الإنجليز والأمريكيون والفرنسيون والألمان .

فالثروة القومية إن هي إلا نتاج الخلق القومي الذي يشكله التاريخ والبيئة . وازن بين تاريخ الظروف الجغرافية والمناخية لروسيا والولايات المتحدة . ومن محاسن الصدف أن تاريخ روسيا الحديث الذي يبدأ بعصر كاترين الثانية ١٧٦٢ — ١٧٩٦ يكاد يعاصر تاريخ الولايات المتحدة منذ إعلان الاستقلال (٤ يولية سنة ١٧٦٦) . وقد يكون هتار على حق في قوله إنه كان في مقدور ألمانيا أن تحسّن استغلال ثروة الأورال الطبيعية أكثر مما كان في مقدور روسيا أن تفعل ، وليس لهذا علاقة « بالجنس » فإن

الملايين العديدة من ألمان القلجا الذين استوطنوا روسيا الشرقية منذ عدة قرون ، اصطبغوا بصبغة روسية . على حين أن الفلاح الأوكراني الذي نزع إلى الولايات المتحدة أظهر هناك من النشاط ما ضمن به على وطنه . وينظر الأوروبيون إلى مواطنهم العائد من أمريكا نظرتهم إلى رجل هبط عليهم من المريح . أما ما يسمى « عبقرية » الشعب ، وقدرته على مسابقة مقتنيات العصر ، فلا يمكن أن تعتبر دائمة أو غير قابلة للزوال

وايس ثمة مثال واحد يثبت أن « الثراء أو الحرمان » بين دول أوروبا راجع إلى المساحة أو الذهب أو المواد الخام . ولكن الأساس الذي بُنيت عليه خرافة « الدول المجدودة والدول المحرومة » ليس إلا ضربا من ذكريات تاريخية أسيء فهمها ، لقد أتى على الناس حين من الدهر كانوا يعتبرون الذهب ثروة ، وخدع أبطال المصارعة بإسبانيا في القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر بالذهب والفضة والتوابل ، تلك التي تدفقت في كميات وافرة إلى شبه جزيرة أيبيريا فأصبغت على إسبانيا والبرتغال قوة وثروة . فاستطاعت بفضل هذا الذهب أن تعدد الجيوش والأساطيل ، وأن تشتري منتجات البلاد الأخرى . وأقامت مدنية هائلة على أنقاض أسلاب استمتع بها طائفة من الأمراء الأقطاعيين في ظل ملكية طاغية . وما أن لاح فجر الانقلاب الصناعي حتى بدد هذا النظام وقضى عليه .

وجاء عصر اعتبرت فيه « الأرض » « ثروة » . ذلك أنه قبل عصر الرسمية بقرون طويلة ، كان الأمراء يملكون الأرض التي تأمروا عليها . فكان الاستيلاء على أراض جديدة يعتبر في نظرهم غنما جديدا في عدد الجيش ، والضرائب والاستغلال ، ومجالا جديدا للسلب والنهب والطمعان . فكانت روح العصر تملي عليهم أن المساحات الشاسعة فيما وراء البحار —

تلك التي يغزوها المخاطرون، أو تستولى عليها الشركات التجارية الاحتكارية —  
حرم مباح للغزاة والفاتحين ، فكل ما تملكه أو تنتجها هذه المستعمرات كان  
حقاً للقوة القاهرة تنهبه أو تصادره غنيمة سائغة ، وكان تملك الأرض يستتبع  
استعباد ساكنيها ، وهذا ما كان يحدث في العصور القديمة حين كان  
الاسترقاق مصير الشعوب المغلوبة على أمرها ، وكان تسخير الرقيق مصدر  
ثروة لسيده

## ٧ — عود إلى الماضي

وإنه لمن الأهمية بمكان عظيم أن ندرك أن الدكتاتورين المحدثين يتجاهلون  
أو يتناسون ما يتمخض عنه هذا العالم الدائب على التحول والتغير ، طوال  
القرنين الماضيين بسبب تطور الرأسمالية والتحرر من الأساليب القديمة في  
الاستعمار والتسلط . وفي عالمنا الرأسمالي الديموقراطي هذا لا توجد ثمة أرض  
يملكها حكامها . وحين انتزعت الولايات المتحدة كوبا والفيليبين من إسبانيا  
لم يكن أحد في أمريكا يحلم بتملك هذه الجزر ، فالأرض يملكها أصحابها ،  
لا تغير ولا تبديل في ذلك ، وإنما كان التغير في الحكومة وأساليب الحكم .  
وحين غزت إنجلترا جنوب أفريقيا لم يفكر أحد في الاعتداء على حق  
الملكية الخاصة للبوير المهزمين . وعندما حصلت إنجلترا وفرنسا على « حق  
الانتداب » في الشرق الأدنى لم يفكر أحد من الإنجليز أو الفرنسيين في  
اغتصاب ملكية سوري أو عراقي . ولسنا ننكر أن المستعمرين لا يزالون  
يستغلون نشاط الأهالي في المستعمرات ، ولا يزال العمال من الأجناس الملونة  
يتقاضون في روسيا والكنغو البلجيكي أجوراً يفزع لجود ذكرها  
الأمريكيون والفرنسيون والبلجيكيون . ولكن هذا الضرب من الاستغلال



هو الذى نراه فى اليابان والصين وكثير من البلاد الأوروبية والأمريكية المتأخرة ، وكلها دول حرة . فهو استغلال — إذا جاز أن نسميه كذلك ، ولكن لا علاقة له بمركز هذه البلاد كستعمرات ، ولا بالحكم الأجنبى فيها . فالواقع أن أرباب المصانع أو ملاك الأراضي فى الهند والصين واليابان والبرازيل يدفعون للأجراء من مواطنيهم أقل مما تأجرهم به الشركات الأجنبية التى تقوم فى هذه البلاد . ولو قدر للهند أن تستكمل مظاهرها استقلالها فى الغد القريب ، كما كانت مستقلة استقلالاً اقتصادياً لعدة سنين مضت ، لكان من المحتمل أن تهبط الأجور فيها أكثر مما ترتفع ، فالحكم الأجنبى فى المستعمرات هو الذى يفرض الحد الأدنى للأجور فيها ، متأثراً بمعايير الغرب وأساليب تفكيره ، أو مدفوعاً بمطالبة القادة الوطنيين المستنيرين — الذين تلقوا علومهم فى جامعات السادة الحاكمين — بالعمل على ترقية مواطنيهم .

وفى فكرة الانتداب تفسير للاتجاه الجديد فى الاستعمار الحديث ، وليس فى هذه الفكرة شئ من النفاق . بل إن وجودها يحد من شر المنافقين . كما أن فى القوانين الأخلاقية الدينية وازعاً للآثمين . وقد يجر العبء الذى يحمله الرجل الأبيض بعض النعم عليه . وهو بقبوله أن يحمل الأمانة ، إنما يقبل التقيد ببعض القواعد والأنظمة التى تشمل رعاية المصلحة العامة ، واحترام الملكية الخاصة والقانون فى البلاد الخاضعة له .

ولكن الدكتاتور الحديث أبعد ما يكون عن هذه المبادئ الحديثة ، فهو لا يعرفها ولا يعترف بها ، فان فلسفته السياسية الحديثة توحى إليه بمقاييس القرون الوسطى فى موقفه من المستعمرات . فحياة الشعب المغلوب على أمره وحرية وأملأه عرضة للضياع . وليس من فارق كبير بين موقف

هتلر من بولنده ويوجوسلافيا ، وموقف كورتيز من المكسيك ، وبتزارو من ييرو ، وتجار الرقيق من أواسط أفريقيا بالأمس . فأرض المستعمرة يأخذها الفاتح غصباً ، وهو المتصرف في الحياة والأموال ، وإرادته هي القانون فهو صاحب الأمر والنهي في الشعب وما يملكه وما ينتجه .

وبهذا المعنى فقط يستطيع هتلر أن يخلق من ألمانيا دولة مجدودة « تملك » وليس لهذا كما ترى علاقة بالرأسمالية أو المسيحية أو المعايير التي تمخضت عنها المذنيات الحديثة بعد صراع طويل مرير ، إنه عود إلى استعباد اقتصادي لم يشهده العالم منذ عهد الامبراطورية الرومانية . فهو يعتقد بأحقية ألمانيا في كل ما تحصل عليه من حاجاتها من الدول الأخرى المغلوبة مما هو لازم أو مفيد لألمانيا ، فهو يستعبد العمال ، وينزع بلا مقابل — أو مقابل ثمن بخس — المحصولات والثروة المعدنية والعمال ، حتى كنوز الفن والكتب والآثار والتحف ، التي يرى رجاله أنها لازمة لاستعمالهم الخاص في منازلهم ، طالما كان رجاله متمتعين برضاء النازي عنهم أو حماية الجستابو لهم . ونقول ثانية إن هذه طريقة أبطال الفتح والاستعمار والقواد في العصور الوسطى في مكافأة جنودهم المرتزقة وتوفير الغنائم لهم . ولا يخفى ما في ذلك من عبث وفساد . ولو نجح هتلر في غزو أوروبا لكانت ألمانيا بحق دولة « مجدودة » « تملك » على غرار روما القديمة التي كانت تطعم رعاياها الكسالى على حساب ما تتقاضاه من جزية من الولايات ، ولكن ألمانيا ، رغم هذا التملك ستكون أفقر من ألمانيا التي كانت حرة بالأمس ، والتي قد تعود إليها الحرية في المستقبل . وسيكون مثلها في ذلك مثل الرجل الثري المليء في المنزل الوضيع الفقير .

## الفصل الثاني

### الأسباب الاقتصادية للحرب

#### ١ - تعدد ألوان الخرافة

وهناك خرافة شديدة الارتباط بسالفها ، وربما كانت أسوأ خرافات عصرنا هذا . تلك هي الخرافة التي تُرجع أسباب كل الحروب التي قامت في عهد الرأسمالية إلى أسباب اقتصادية . ولهذه الخرافة صورتان . وقد تكون الصورة الأولى أكثر تهذيباً . وهي قائمة على فلسفة كارل ماركس . فهي تقول إن الإنتاج الرأسمالي ينزع إلى أن يكون زائداً عن حاجة الاستهلاك ، ولذلك يجثُّ الرأسماليون في البحث عن أسواق جديدة وودائع جديدة ، في الخارج ، وهنا تتعارض المصالح ، وتصطدم الرغبات ، وتحدث المنافسة ، فتندب الحرب .

وليست هذه النظرية من ابتداء كارل ماركس أو إنجلز ، بل هي أحدث عهداً منهما . ولكن كل الكتاب الذين تناولوها وتزعموا الدفاع عنها ، بنوا بحوثهم على أسس من نظرية كارل ماركس ، ومنهم هبسن في إنجلترا ، وروزا لكسمبرج في ألمانيا ، ولينين في روسيا ، فهم يقولون إن تطلع الرأسمالية إلى أسواق وودائع جديدة — الأمر الذي لا غنى عنه للنظام الرأسمالي — هو المسئول عن كل الحروب الكبيرة الحديثة .

ونجد مصدر الخرافة اليوم فيما كتبه لينين من أن الرأسمالية في أرق



مراحلها هي الاستعمار والتسلط ، ويقول إن في الرأسمالية ضروباً خمسة تبلغ أقصى حد لها في الحرب : أولها تركيز الإنتاج ورأس المال تركزاً يخلق الاحتكار الذي يلعب دوراً حاسماً في الحياة الاقتصادية . وثانيها إدماج رأس مال المصرف في رأس مال الصناعة فينتج منهما ما يسمى « تمويل رأس المال » في الأوليجركية المالية . وثالثها أن تصدير رأس المال يصبح أكثر أهمية من تصدير السلع ، أما الرابع فرده إلى تكوين احتكار رأسمالي دولي من شأنه أن يمكن للأقوياء من اقتسام العالم فيما بينهم . وفي الخامس يتم اقتسام الرأسماليات العظمى لأقاليم العالم ، وهنا الطامة الكبرى حيث لا مناص من النزاع ، فتنبش الحرب .

أما الصورة الثانية للخرافة فهي قصة أصحاب المصارف الذين يُقرضون ويودعون أموالهم في الخارج ، ثم يوجهون سياسة بلادهم الخارجية لضمان هذه الودائع وحمايتها . وهم بهذا يفسرون اشتراك الولايات المتحدة في الحرب الماضية .

والصور الثانية مزاج متواضع من سالفيتها ، قال بها أحد محرري الصحف الأمريكية من أنصار العزلة ، ممن يعتقد كثير من الناس أنه اقتصادي محنك . فهو يقول إن الدول وعلى رأسها أمريكا تسير قُدماً نحو الاكتفاء الذاتي الاقتصادي وأن في مقدور الولايات المتحدة أو روسيا أن تنهج هذه السياسة بنجاح . ولكن دولا صغيرة مثل إنجلترا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا لا تستطيع ذلك . فلجأت إنجلترا وهولنده إلى تكوين مستعمرات تستمد منها المواد الخام ، وتتخذ فيها أسواقاً لتصريف المنتجات وعلى هذا الأساس انسافت ألمانيا إلى غزو رومانيا لتحصل منها على حاجتها من البترول ، وشرق فرنسا وتشيكوسلوفاكيا والنرويج لتستمد منها حاجتها

من الفحم ، وأخيرا هاجمت روسيا لحاجتها إلى الحبوب التي تنتجها . وعلى هذا الأساس أيضا سيكون أماننا سلسلة من الحروب تخوض الدول غمارها بكل ما أوتيت من قوة لتحصل على المعادن والحبوب والغابات من بلاد أخرى !

## ٢ — الأسس الحقيقية للحرب :

وجدير بنا الآن أن نذكر الحقائق التاريخية، ففيها دحض لكل ما تروى الخرافة . فإنه ما من حرب كبرى نشبت في غضون القرن ونصف القرن الماضيين ، أى في العصر الرأسمالي ، يمكن أن ترجع أسبابها ومنشؤها إلى أسباب اقتصادية ، أو أن المصالح الاقتصادية كانت وحدها عاملا في قيامها . حقا تكدرت العلاقات الدبلوماسية بسبب المنافسة والأطماع الاقتصادية ، ولكن هذه المنافسة وتلك الأطماع وهاتيك العلاقات لم تؤد إلى حرب قط . والواقع أنه منذ قرار بلنتر في أغسطس سنة ١٧٩١ الذي أعلن فيه امبراطور النمسا وملك بروسيا عزمهما الأكيد على التدخل في شئون فرنسا الثائرة ، والذي أدى إلى اعتلاء الجيروندي كراسي الحكم في باريس ، وهزل بتكوين التحالف الدولي الأول ضد فرنسا ، نقول إنه منذ ذلك الوقت حتى مؤتمر فيينا الذي اختتم عصر نابليون سنة ١٨١٥ ، لا نجد دولة واحدة انحصرت اهتمامها في المسائل الاقتصادية أو الأسواق أو الودائع . والحصار البحري الذي ضربته إنجلترا على فرنسا أو الحصار القاري الذي فرضه نابليون على إنجلترا بمقتضى مراسيم برلين سنة ١٨٠٦ ، لم يكن إلا إجراء حربيا غير منتج ، وكان يهدف إلى كسب الحرب ، ولم يكن هدفا في ذاته . ومع أن موقعة الطرف الأغر مكنت لانجلترا من السيادة على البحار ، إلا أنها لم تضعف مراكز نابليون في القارة ، ولم تقلل من موارده المادية . وآية ذلك

أنه استمر عشر سنين أخرى بعدها يشن حروبه في أنحاء أوروبا . ولم تكن هزيمته بفعل القوة البحرية — كما يظن للغرور البريطاني أن يتيه به عجباً ، ويحملنا المؤرخون الأمريكيون على تصديقه . ولكن بتألب دول أوروبا عليه ، ذلك التألب الذي ساهمت فيه إنجلترا بنصيب ضئيل نسبياً . وختمت واقعة ووترلو النهاية التي تقررت في إلبرزينا ، وسهول ليزج . وكان ربع القرن هذا مليئاً بالصراع والحروب ، بدأ بتحالف في وجه المبادئ الثورية وختم بتحالف يحول دون سيطرة دولة واحدة على العالم بأسره . ومهما يكن من أمر النتائج الاقتصادية البعيدة لحروب الثورة الفرنسية و نابليون ، فإن المصالح والأطماع الاقتصادية لم تلعب دوراً حاسماً في أى مكان إبان المأساة السياسية الطويلة المريرة في هذا العصر .

وأنت إذا استعرضت تاريخ القرن الذى خلا بين ووترلو وفرساي — وهو القرن الذى شهد نشأة الرأسمالية والنزعة الإمبراطورية . وازدهارها — وجدت أن الحروب الأوروبية بلا استثناء ترجع إلى سبب واحد وأصل واحد ، ذلك هو ظهور الروح القومية كعامل أساسى في توجيه التاريخ . فهذا العامل بعينه هو الذى قوض أركان الإمبراطوريتين النمساوية والعثمانية ، وعمل على تحقيق الوحدة الألمانية والإيطالية . ونستطيع أن نقول إن كل الحروب الأوروبية بين سقوط نابليون وقيام هتلر ، كان مردّها إلى هاتين العمليتين : التمزيق أو الوحدة .

ويكون توحيد ألمانيا وإيطاليا ، وتفكك النمسا وتركيا جزءاً من ظاهرة تاريخية اصطنعت الثورة الفرنسية أساسها الروحى . فكان القرن الثامن عشر هو الذى غرس بذور حروب القرن التاسع عشر ، ذلك أن الروح الديمقراطية تقدمت فأيقظت الشعور القومى في شعوب طال عليها



عهد الخنوع والخنوع ، ثم بدأت تعز بقوميتها وتمسك بكيانها ، مثل التشك والسوفاك والسوفين والبلغار والرومانيين . ولم ينس البولونيون بولنده ولو أنها قسمت ثلاث مرات بين ثلاث جارات قوية في القرن الثامن عشر ، وصب المجريون ألوانا من الظلم على أجناس كانت تقطن ما يعتقدون أنه أرض حاصلة لهم بحكم التاريخ . فكل أولئك ثاروا في وجه سادتهم الاقطاعيين باسم الديمقراطية تحت شعار الحرية والأخاء والمساواة . ولكنهم تلقوا دروسهم في القومية عن ألمانيا . ذلك أن الكتاب وأبطال القصص الألمان بعثوا في هذه الأجناس المهيضة الشغف بتاريخها ودياناتها وعقائدها وأغانيتها وفنونها . وترجموا أشعارهم ، ووجهوا أنظار العالم المتحضر إلى هذه الكنوز الدفينة . فبهؤلاء لم يضعوا أساس القومية الألمانية فحسب ، ولكنهم شادوا إلى جانبها أسس القومية في وسط أوروبا وشرقها . وجدير بنا أن نذكر أن الجامعة السلافية إنما قامت متأثرة بالتفكير الألماني .

### ٣ — الحروب الأوروبية في القرن التاسع عشر

كانت حرب القرم ( ١٨٥٣ — ١٨٥٦ ) أولى الحروب الهامة في أوروبا منذ عصر نابليون ، وكان تصدع كيان الامبراطورية العثمانية هو الشغل الشاغل لأوروبا لعشرات من السنين ، وكانت كل مرحلة من مراحل هذا التصدع ذات أثر بعيد على التوازن الأوروبي ، فكانت مصر وسوريا وفلسطين والمضايق مراکز حساسة من الناحيتين الحربية والأدبية . وكانت الأراضي المقدسة في فلسطين مثار اهتمام العالم المسيحي . وكانت النزعة الاستعمارية في روسيا تتبلور في حماية الكنيسة الأرثوذكسية ، ومن المؤكد أنه لم يكن لروسيا ودائع في القسطنطينية أو فلسطين ، ولم يكن

لديها ما تبيعه في أسواق هذه أو تلك . ولكن سيطرة روسيا على المضائق أو فلسطين ، كانت تعنى حتما إبعاد دول الغرب عن شرق البحر الأبيض ، فما أن تحركت القوات الروسية نحو أراضي السلطان ١٨٥٣ حتى صدرت الأوامر للأسطول الإنجليزي بالإقلاع إلى القسطنطينية ، وتشجع السلطان بهذه المساعدة فأعلن الحرب على روسيا ، وانضمت فرنسا إلى إنجلترا ، ووقفت النمسا على الحياد بتأثير بسمارك وزير المانيا ، ولكنهما — النمسا والمانيا — اتفقتا على التدخل ضد روسيا إذا عمدت إلى ضم ولايات الدانوب أو التوسع إلى ما وراء جبال البلقان . وهكذا عُزلت روسيا عزلة تامة . وبعد سلسلة من الوقائع انتهى الصراع بين روسيا وتركيا بمعاهدة باريس في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ وتنازلت روسيا عن حق حماية المسيحيين في تركيا . ووضعت ولايات الدانوب تحت ضمان دولي مشترك ، دون تحديد دقيق لمركزها السياسى ، ولم يتناول اتفاقية المضائق أى تغيير . ولم يكن لشرط من هذه الشروط أية علاقة مباشرة بالمصالح الاقتصادية .

وبعد مرور ثلاث سنوات اشتبكت النمسا في حرب مع بيدمونت التي كان يساعدها نابليون الثالث إمبراطور فرنسا . وبمقتضى اتفاقية سرية بين نابليون الثالث وكاثور تعهد الأول بتقديم المساعدة لبيدمونت حتى يتم طرد آل هابسبرج من إيطاليا . وبعد معركتين غير حاسمتين انسحبت النمسا من لومبارديا ولكنها احتفظت بالبندقية . ونزلت إيطاليا لفرنسا عن نيس وسافوى ثمناً لهذه المساعدة ، ولكن الإيطاليين لم ينسوا ذلك قط . وبعد سبع سنوات من ذلك ( ١٨٦٦ ) فقدت النمسا البندقية ، وفي هذه المرة ظهرت بروسيا إلى جانب بيدمونت وهي الدولة الناهضة في شبه الجزيرة الإيطالية . وهكذا ذلت الوحدة الإيطالية أقسى العقبات في طريقها .

وتمت الوحدة الإيطالية سنة ١٨٧٠ ودخلت الجيوش الإيطالية روما إثر هزيمة فرنسا المنكورة في سيدان . فهل يضع أحد نفسه موضع استهزاء العالم وسخريته ، فيقول إن كافور ومازيني وغاريبالدى كانوا يهدفون إلى الأسواق والودائع في حروبهم ضد النمسا ! ؟

وتميز العقد السابع من القرن التاسع عشر بالنزاع بين النمسا وبروسيا من أجل السيطرة على العالم الألماني . وانحسر القناع عن هذا النزاع بعد الحرب بينهما وبين الدانمرك سنة ١٨٦٤ ، فاستولتا على الجزء الجنوبي من دوقيتي شلزوئج وهولشتين ، وهى أرض رعوية تعدل من الوجهة الاقتصادية المستنقعات التى حول همبرج ، وبعد ذلك بعامين استعر العداء بين الأمتين الألمانيتين إلى حد تعذر معه التوفيق . وتقابل الفريقان فى كونجراتز ، وسوى فى ساحتها ذلك النزاع الذى استطال قرناً من الزمان بفوز بروسيا وأجبرت النمسا التى ظلت الزعيمة الاسمية للاتحاد الألمانى على الانسحاب من ألمانيا ، واكتملت بذلك المرحلة الثانية لانهيـار النمسا . وفى كل هذا لم يطالب بسمارك بشبر من أرض النمسا . كما استعفف عن أية جزية أو تعويض . ولم تنهض الاعتبارات الاقتصادية عاملاً فى هذه الحروب .

وبلغ بسمارك ذروة النجاح فى تحقيق الوحدة الألمانية بزعامة بروسيا بعد الحرب البروسية الفرنسية سنة ١٨٧٠ — ١٨٧١ . وفى قاعة المرايا بقصر فرساي — الذى عقدت فيه أهم معاهدات الصلح بعد ذلك بنصف قرن — تسلم وليم الأول التاج الإمبراطورى من الـريـخ الألماني الناشئ . وفقدت فرنسا الأتـراس واللورين وسلّمت بدفع خمسة مليارات من الفرنكات ذهباً كغرامة حربية . وعيها اختلف الناس فى تفسير بعض ظواهر هذه اللعبة الدبلوماسية ( مثل برقية امن ) فانه لا يوجد دليل أو شبه دليل



على أن لهذا النزاع مساساً بأسباب اقتصادية أو أسواق أو ودائع ، ولم يخطر شيء من ذلك ببال المشتركين فيه . وكانت فرنسا تعارض الوحدة الألمانية لأنها ، خطأ أو صواباً ، كانت تخشى القوة الألمانية ، وضمت الألزاس واللورين إلى ألمانيا لأسباب حرية بحثة ، تلبية لنداء عام يدعو إلى إلحاق أهل الألزاس بإخوانهم الألمان ، ولم تكن الغرامة الحرية قط هدفاً حريياً بل كانت منحة ربانية .

ونشأ النزاع بين تركيا وروسيا مرة أخرى سنة ١٨٧٧ نتيجة لعدم تحديد مركز البلقان السيامي واستمرار ضعف تركيا . وحدث تبدل في موقف الدول المسيطرة على الدبلوماسية الأوروبية إذ ذاك . وبقيت تركيا وحدها . وكما تحفز دزرائيلي لمساعدة تركيا في هذه المرة أيضاً ، فإن بسمارك ثبت إلى جانب روسيا . وعقد مؤتمر برلين في صيف سنة ١٨٧٨ فاستقلت رومانيا وصربيا والجبل الأسود ، كما أعطى للنمسا حق الانتداب على البوسنة والمهرسك واحتلالها لا ضمهما إليها ، وخول لها أن تضع حامية نمسوية في سنجق نوفى بازار الذى يفصل الصرب عن الجبل الأسود ( لتعزل البلدين ولتحول دون اتحادهما الطبيعي ) وأخذت روسيا باطوم على البحر الأسود واحتلت أنجلترا جزيرة قبرص ، ورخص لفرنسا في احتلال تونس . ووجدت إيطاليا بعض العزاء المؤقت في وعد أعطى لها بالتوسع القريب في ألبانيا . والحق إن أقطاب السياسة الأوروبية بذروا — غير عامدين — بذور الحريين العالميتين اللتين نشبتا بعد ذلك بثلاثة وستين عاماً تقريباً . ولم تجر واحدة من الدول أية منافع اقتصادية من هذه التسوية ، فالمانيا التى بلغت ذروة القوة والنفوذ حين ذاك ، وقفت بعيدة عن هذه التسوية . وكان كل اهتمام إنجلترا موجهاً إلى مركزها الحربى في شرق البحر الأبيض ، وإلى إبقاء الحالة

الراهنه في القسطنطينية . أما النمسا ، فان البوسنة والمهرسك كانتا وظائفا  
عَبثًا اقتصاديًا ماليًا عليها .

#### ٤ — مقررات الحرب العالمية الأولى

تمتت أوروبا بفترة من السلم دامت ٣٣ عاما ( حتى سنة ١٩١١ ) .  
والواقع أنه بعد الحرب الروسية اليابانية ، وبعد الثورة الروسية التي أعقبها  
١٩٠٥ ، بدا جو السياسة الأوروبية يتلبد بالغيوم ، وإن شئت فقل إن  
شبح الحرب بدا في كبد السماء . ثم جاء مؤتمر السلام الثاني في الهاي  
سنة ١٩٠٧ فحيل للناس أن الغيوم قد انقشعت . ولكن حتى في أثناء  
انعقاد المؤتمر وقّع الوفاق الودي بين إنجلترا وروسيا ، وكان يبدو أن هذا  
الاتفاق يفتح للروسيا طريقها إلى القسطنطينية ، وعلى هذا أعلنت النمسا عن  
عزمها على مد طريق حديدى إلى سالونيك عن طريق سنجق نوفى بازار .  
وبعد أشهر قلائل ( يوليو سنة ١٩٠٨ ) قام شباب الترك بالثورة فبرزت  
المسألة الشرقية من جديد بشكل واضح للعيان . وحينما قرر البرنامج التركى  
استدعاء مندوبين عن البوسنة والمهرسك وبلغاريا في البرلمان التركى ، قامت  
بلغاريا - - التى ظلت حتى ذلك الوقت تحت السيطرة العثمانية - بإعلان  
استقلالها . وفى اليوم التالى ( ٦ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ) أعلنت النمسا ضم  
البوسنة والمهرسك . وكاد هذا العمل يعجّل بوقوع حرب أوروبية لو لا  
جهود دبلوماسية جبارة قامت بها السياسة البريطانية . وتخبّطت أوروبا بعد  
ذلك في أزمة إثر أزمة . وعولجت العلاقات بين النمسا والروسيا في جملتها  
ولكن الصدع لم يُرأب . واشتدت حالة التوتر بين ألمانيا وفرنسا بشأن  
مراكش ( التى اتخذتها ألمانيا مبرراً للحصول على جزء من الكونغو الفرنسى )

وبخاصة بعد حادث أغادير . وتصدعت العلاقات الانجليزية الألمانية من جراء المنافسة البحرية والنزاع الطويل على سكة حديد بغداد . ولكن القذيفة الأولى كانت من جانب إيطاليا التي نزلت في طرابلس في ٦ أكتوبر سنة ١٩١١ وأعلنت ضم ليبيا . وبهذا تداعى ركن آخر من الامبراطورية العثمانية . أما البلقان ، الذي كان ، بفعل السياسة الأوروبية ، خطاً ممزقاً مقطوع الأوصال ، فقد باتت حالته السياسية تندر بالخطر .

والحق إنه منذ نشوب حرب طرابلس بين تركيا وإيطاليا ، قضى على كل أمل في السلم الأوربي . وأخفقت محاولة بريطانيا سنة ١٩١٢ في الوصول إلى اتفاق بشأن المنافسة البحرية بينها وبين ألمانيا . ولكن المحادثات التي جرت بشأن سكة حديد بغداد والشئون الاستعمارية أدت إلى تنقية الجو إلى حد ما . غير أن روسيا كانت دائبة على تنظيم حلف سياسى فى البلقان ، ففي مارس ١٩١٢ عقد تحالف بين الصرب وبلغاريا ، وأعقبه آخر بين بلغاريا واليونان فى مايو . ونشبت حرب البلقان الأولى فى أكتوبر سنة ١٩١٢ رغم وساطة النمسا . وانتصر التحالفون على تركيا انتصاراً سريعاً باهراً ، وقد كشف الانتصار النقاب عن الصراع الدائر بين النمسا وروسيا ، ذلك أن النمسا كانت تعارض تقدم الصرب نحو الادرياتيك ، فجلبت عداوة روسيا حامية الصرب فحشدت الدولتان قواتهما ، ولكن تأجل وقوع الكارثة مرة أخرى . وقبل أن يتم الصلح مع تركيا تنازعت دول البلقان المنتصرة فيما بينها على الغنيمة ، فوقعت الحرب البلقانية الثانية فى أواخر يونيو سنة ١٩١٣ . وفى هذه المرة تضافرت الجهود ضد بلغاريا الغاصبة ، فقهرت لساعتها . ولكن السلم فى البلقان لم يستقر . ففي أكتوبر وجهت النمسا إنذاراً نهائياً إلى الصرب بإخلاء البانيا . ومنذ هذه اللحظة لزمّت النمسا



جانب بلغاريا المهيضة الجناح ، كما وقفت إلى جانب تركيا ضد المحاولات الروسية التي كانت ترمى إلى تكوين عصبة بلقانية بزعامة الصرب نكاية في فينا . وفي الوقت نفسه قامت المانيا بتدعيم مركزها في حطام آل عثمان ، فجدت في إعادة تنظيم الجيش العثماني ، وتدريبه على أحسن الوسائل والفنون العسكرية على يد الغنباط الألمان . وهبت عاصفة أخرى في بطرسبرج أثارتها فرنسا الحليفة بزعامة بوانكاريه رئيس الجمهورية ، ونجحت مرة أخرى محاولات سلمية للتوفيق قامت بها إنجلترا ، ولكن مرسل البلقان كان يشتد غليانه .

وفي ١٥ يونيه سنة ١٩١٤ تم الاتفاق بين ألمانيا وإنجلترا على سكة حديد بغداد . ولكن في ٢٨ يونيه سنة ١٩١٤ قتل الأرشيذوق فرنسيس فرديناند ولي عهد النمسا في سراجيفو عاصمة البوسنة ، بيد طالب شاب من البوسنة في العشرين من العمر ، كان عضواً في جمعية صربية إرهابية ، فبدأت الحرب العالمية الأولى

## ٥ — أسباب الحرب العالمية الأولى .

وجدير بنا أن نتبع سياق الحوادث التي انتهت بالحرب ، لأن وقائعها غابت عن عقول معاصرينا ، حيث طمسها معالم الحوادث التالية . تقول الخرافة إن الحرب نشبت بفعل العداء بين ألمانيا وإنجلترا ، وتنازعهما على مناطق النفوذ ، وتعارض مصالحهما الاستعمارية ، والمنافسة الحادة بينهما من أجل التجارة واستغلال رؤوس الأموال ، ولم تثبت خرافة قط في وجه الحقائق الدامغة ثبوت الخرافة التاريخية التي نحن بصدددها ، فقد رأينا كيف أن كل الخلافات بين ألمانيا ودول الغرب قد سويت وساد التوفيق المرة بعد

المرّة في عشر السنين التي سبقت الحرب . ولا شك أن سياسة التوفيق كانت تارة غمراً وتارة غنا لهذه الدولة أو تلك . ولم يقل أحد إن مشكلة واحدة من هذه المشاكل المعلقة الخطيرة كانت مبرراً كافياً لاشعال نار الحرب . حقاً إن ألمانيا كانت تسعى جهدها لتوسيع أملاكها الأفريقية ، فاتخذت من النزاع بينها وبين فرنسا على مرا كش أداة للمساومة على الكنفو ، ولم يفكر أحد في ألمانيا في قتال فرنسا من أجل الكنفو ، وكان تحدياً لانبجترا أن تتقدم حكومة برلين — فوق المعونة الحربية — بمساعدة تركيا مالياً في مشروع مد سكة الحديد في آسيا الصغرى ، وكان هذا هو الطريق إلى أرض الجزيرة ومنها إلى البصرة حيث المنفذ إلى الهند . ولكن يجب أن نذكر في كثير من التأكيد أن هذه المسألة الشائكة — مشروع سكة حديد بغداد — كانت قد حُلّت قبل أن تنطلق رصاصات جهريكو رئيسيب Gavriilo Princip لقتل الأرشيديق بأسبوعين .

ولا تصدق شعوب غرب أوروبا ، باستثناء المؤرخين والدبلوماسيين ، أن الحرب بدأت في فيينا ، وليست من جانب برلين ، وكأنما كانت هذه الشعوب في حلم من شدة الدهول . وهكذا بلغ تضليل الدعاوة حداً من الإسراف صوّرت معه حكومة النمسا كأنها آلة محركها المطامع الألمانية ، وليس شيء أبعد من هذا عن الحقيقة . والواقع أن الدبلوماسية الألمانية كانت في هذه المرحلة العصبية من تاريخ العالم حمقاء أو مسرفة أو كانهما معاً . وفي الشهر الذي خلا بين اغتيال الأرشيديق وإعلان النمسا الحرب على الصرب ، كان يوجه السياسة الألمانية عامل واحد هو الاحتفاظ بالأمبراطورية النمسوية كدولة أوروبية قوية ، وحليفة يعتمد عليها حتى لا تكون ألمانيا في عزلة . ولكن الحكومة النمسوية نفسها اعتبرت الحرب مع الصرب أمراً حيويّاً للابقاء على

إمبراطورية آل هابسبرج ، وكانت تعتقد أن الفرصة الآن مواتية لعمل حاسم فإذا لم تنتهزها ضاعت عليها إلى الأبد . وكانت تخشى نتائج الصراع الحاد المتزايد بين القوميات القلقة المضطربة التي نألت منها إذ ذاك . فإن الآمال القومية في الصرب وجدت صدى عاطفيا في نفوس الملايين من الصقالبة من رعايا الأمبراطورية النمساوية ، ولكن النمسا كانت عاجزة عن تحقيق هذه الآمال القومية التي تبني توحيد العنصر السلافي الذي كان متناثراً في سبع نواح مختلفة .

وفي هذه الأمبراطورية التي بلغ عدد سكانها ٥٣ مليوناً ، كان يقطن عشرة ملايين من الألمان ، كونوا لأنفسهم مركزاً ممتازاً في الخدمة السياسية والجيش ووظائف الحكومة والمصارف والصناعة . وكان تحالف النمسا مع ألمانيا في نظرهم حجر الزاوية من عقيدتهم السياسية ، ولكي يحصلوا على أغلبية في البرلمان النمساوي كان عليهم أن يبقوا على قسط من النفوذ لبعض البولنديين في غاليسيا ، أولئك الذين كانوا يكرهون ألمان « الريخ » لأن ألمانيا نفسها كانت تسيء معاملة مواطنيهم في بروسيا ، وهم بدورهم كانوا يظلمون الأوكرانيين في غاليسيا الشرقية .

ومن جهة أخرى كان هناك التشك الذين كوّنوا الحائط الغربي للعالم السلافي . وكانوا يتقدمون بخطى واسعة في الناحيتين الاقتصادية والثقافية وكانوا ينظرون بعين الجزع والقلق إلى مستقبلهم في المحيط الألماني . ولم تهدأ الحرب يوماً بينهم وبين العناصر الألمانية في بلادهم لأتفه الأسباب ، مثل النزاع على أحد الأبنية أو المدارس أو تعيين كاتب في مقاطعة . وقد اصطبغ هؤلاء التشك بالصبغة الغربية في كل شيء ، إلا أنهم كانوا ينظرون إلى روسيا باعتبارها موئلهم القادر على حمايتهم .



وبلغ عدد المجريين تسعة ملايين ، من بين سكان المجر وهم ٢٠ مليوناً .  
وقد فرضوا سلطانهم — بشكل أقوى من الألمان في النمسا — على الرومانيين  
والصربيين والسلوفاك والكرواتيين ، وفي نفس الوقت كانت تساورهم  
الشكوك والخاوف من حكومة فيينا . وهناك الإيطاليون في تريستا وجنوب  
التيرول ، ولم يُحمد فيهم جبههم لإيطاليا ما يقتضيه واجب الولاء للتاج النمساوي .  
وكانت كل هذه المشاكل تزداد تعقيداً بتطلع الطبقات العاملة إلى التدخل  
في الشؤون السياسية . وطُردت النمسا من إيطاليا وألمانيا ، وكان عليها إزاء  
ذلك أن تتحرر من النظام الإقطاعي إلى الأوضاع الدستورية الحديثة ، ولكن  
التوفيق لم يلازمها في فترة الانتقال ، وقد خذلها الألمان الأحرار الذين كان  
لهم مركز ممتاز في الريخسرات حين قاموا بمحتجون سنة ١٨٧٨ على احتلال  
البوسنة (لأنهم كانوا يكرهون ازدياد العناصر غير الألمانية في النمسا) ، وبذلك  
ناصبوا أسرة هابسبرج العداء . وإنك لتدرك من كل ما أسلفنا أن تركيا لم  
تكن وحدها « الرجل المريض » في أوروبا ، بل كانت النمسا « رجلاً مريضاً »  
آخر منذ سنة ١٨٧٨ ، ولكنها اختلفت عن تركيا في أنها تمتعت بنظام  
إداري متين وجيش لا يفوقه إلا الجيش الألماني ، ونظام اقتصادي متزن ،  
بالإضافة إلى روح المجد والعظمة التي خلقتها تقاليد أربعة قرون نعمت فيها بالنفوذ  
والسلطان ، ولكن هذا كله أخذ يتداعى أمام الروح القومية الوثابة المتيقظة .  
وكانت النزعة الامبراطورية في النمسا ذات لون خاص ، وكانت دون  
سائر الدول الكبرى تشعر بمقت شديد للتوسع الإقليمي ، لأن التغييرات  
الأقليمية تسي إلى التوازن الداخلي فيها . فكانت نزعتها الامبراطورية تقوم  
على ضخامة الظهور وحسن السمعة وتدعيم النفوذ ، وتثبيت كيان الدولة وإعزاز  
سلطانها وإعلاء كلمتها . وكانت النمسا تلوح بالقوة لأنها لم تكن على ثقة من

قوتها . وكان عليها أن تقنع نفسها وتقنع العالم الخارجى بقوتها هذه . وكان ملوك النمسا أبعد ما يكونون عن الرغبة فى إذكاء نار حرب عالمية . وكل الذى أرادوا هو حرب متواضعة ضد الصرب ، هدفها القضاء التام على كل حركة ترمى إلى بعث الجامعة السلافية التى كانت تهدد كيان النمسا . ولطالما أقنع وزراء البلاط النمساوى ألمانيا بأن نقاء النمسا كدولة عظمى يتوقف على نجاحها فى ذلك . ولذلك صيغ الإنذار النهائى النمساوى إلى الصرب فى عبارة لاذعة 'بتعذر الإذعان لها . وما أن أن قامت روسيا تشد من أزر الصرب فى محنتها ، حتى بدأت سلسلة التحالف والوفاق الودى — التى كانت عاملا فى إقرار السلم لمدة نصف قرن — تنشط للعمل ، وكان محالا أن ينظر العالم إلى انتصار النمسا على صربيا ١٩١٤ باعتباره حادثا فرديا لا يكثر له ، مثله فى ذلك مثل انتصار هتلر على بولندد ١٩٣٩ . فلم يكن ثمة مفر من نشوب الحرب العالمية الأولى .

## ٦ — العوامل غير الاقتصادية :

فأين إصبع الاقتصاد فى هذه السلسلة الطويلة من الحوادث ؟ وأين الأسباب الاقتصادية التى وجهت أعمال الساسة فى هذا الميدان ؟ ومن حيث الوجهة الاقتصادية لم تكن إمبراطورية النمسا والمجر تطمع فى المستعمرات ، ولم يتوفر لديها من الأموال ما تنو إلى استغلاله فى البلاد الأجنبية .

كذلك كانت السياسة الروسية أبعد ما تكون عن الاعتبار الاقتصادية . وكان فى روسيا صناعة ناشئة لا تسكد تسد مطالبها الخاصة ، وكانت تعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية فى تنمية مواردها وإنشاء السكك الحديدية بها . فمن الحق والسخف أن نتصور أن روسيا جاهدت من أجل

السيطرة على الأسواق الخارجية واستغلال رءوس الأموال . ولعله من المفيد هنا أن نذكر أن ولايات البلقان — التي تمتعت بموازرة روسيا وحمايتها — هي التي كانت تنافس المنتجات الروسية في أسواق العالم .

أما موقف فرنسا فكان واضحاً . لقد ارتبطت مع روسيا بميثاق حربي دعمته بالقروض ، فأنشئت سكة حديد سيبيريا بفضل الأموال الفرنسية . وفي ١٩١٤ كان رُبع الودائع الفرنسية في الخارج — أو ما يربى على ألفي مليون ريال — يستثمر في روسيا ، ولكن هذه القروض كانت تعقد تحت ضغط الحكومة الفرنسية ابتغاء توطيد التحالف . ولم يكن الغرض من التحالف مالياً قط ، ولم تستغل دولة سلطان المال استغلالاً سياسياً أكثر مما استغلته فرنسا ، والحق إن فرنسا منذ سنة ١٨٧١ كانت تستشعر الفرع من ألمانيا ، كما كانت شديدة الحنين إلى استرجاع الألزاس واللورين . ولكن المنافسة الصناعية والمالية بين فرنسا وألمانيا لم تظهر قط على مسرح النزاع السياسي بينهما من ١٨٧١ — ١٩١٤ . والواقع أن بسمارك ، بعد الحرب الفرنسية البروسية ، عمل جهد الطاقة على تشجيع الاستعمار الفرنسي في أفريقيا وآسيا ، ليباعد بين النشاط الفرنسي وبين أوروبا ، كما كان ينبغي أن يعيد إلى الفرنسيين الشعور بالعزة والكرامة بعد الكارثة التي حاقت بهم ، وكان موفوراً لدى فرنسا من الأموال ما استطاعت بفضلها أن تبادر في سرعة مذهشة إلى دفع الغرامة الحربية التي فرضت عليها ، وأن تودع آلاف الملايين من الفرنكات للاستغلال في مستعمراتها وفي البلقان ، وفي تركيا وفي روسيا وفي النمسا والمجر . ولم يقف أحد في وجه الأموال الفرنسية . وتقدمت التجارة بين فرنسا وألمانيا بلا عائق .

ولم تتلهم فرنسا على استرجاع الألزاس واللورين لأسباب اقتصادية ،



ولكن صيحات الانتقام تعالت منذ ١٨٧١ ، وكانت تذكيها حفلات  
الذكرى تقام كل سنة على الحدود الألمانية ، ولم يساعد على إقرار السلم وجود  
ريموند بوانكاريه — وهو لوريني المولد — على رأس الوزارة الفرنسية في  
هذه الأيام الحرجة من يوليو سنة ١٩١٤ . ولم يكن للفرنسيين مطعم في ثروة  
الألزاس واللورين ، وربما عناهم من أمر هاتين الولايتين المنافسة البغيضة التي  
كانت تهدد الزراعة والصناعة ، وبخاصة صناعة النسيج والصلب في فرنسا .  
ولنا في إيطاليا صورة أكثر وضوحاً من ذلك ، فإنها سارت في اتجاه  
بتعارض مع مصالحها الاقتصادية على طول الخط ، وكان اقتطاع تريستا من  
السهل الساحلي النمساوي بمثابة حكم الإعدام على هذا الشجر الادرياتي . وتنبأ  
الناس بأن تريستا لن تكلفهم نفقات باهظة خشب ، ولكنها سوف تنافس  
الثغرين الإيطاليين القديمين جنوة والبندقية . ولكن أحدا لم يهتم بهذه  
الحجج في موقف إيطاليا من تريستا أكثر من اهتمام فلاحي جنوب التيرول  
الإيطاليين بفقدان السوق النمساوية التي كانت تصرف فيها منتجاتهم من  
الفواكه والنبذ . ومن المحقق أن إيطاليا لم تتطلع إلى استغلال ودائعها في  
الخارج ، بل إنها كانت تعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية ، فإنه حتى  
سنة ١٨٨٢ كانت الأموال الفرنسية تمول إيطاليا ، ولكن إيطاليا لم تتورع  
مع ذلك عن الانضمام إلى التحالف الثلاثي (مع ألمانيا والنمسا) في نفس السنة  
التي بسطت فيها فرنسا حمايتها على تونس ، فاعتمدت على الأموال الألمانية  
بعد ذلك ، ولكنها لم تتورع مرة أخرى في سنة ١٩١٥ عن الانقلاب على  
حلفائها والانسلاخ عنهم .

فهل يقال بعد هذا إن في الصراع الاقتصادي بين ألمانيا وإنجلترا ما  
يعوض عن عدم وجود اعتبارات اقتصادية في العلاقات القائمة بين سائر

الدول التي لعبت دورها على مسرح السياسة الأوروبية ؛ ولندكر أن كلا من ألمانيا وإنجلترا بذلتا غاية الجهد حتى آخر لحظة لتضييق دائرة النزاع حتى لا يتعدى النمسا والصرب ، ولكنهما أخفقتا في ذلك لأن ألمانيا فوجئت بالتمبئة الروسية ، كما فوجئت إنجلترا بهجوم ألمانيا على بلجيكا . ولو جاز لإنجلترا الحرة الحريصة على المواثيق أن تتناسى خلقها ومواثيقها والتزاماتها نحو بلجيكا وفرنسا ، لاستحال عليها ما اعتُذ — للمنافسة البحرية القاسية بينهما — أن تتحمل احتلال الألمان لموانئ القنال الانجليزي ، وكان لدى الوطنيين الألمان ما يبرر اعتقادهم بأن إنجلترا تحقد عليهم تقدمهم التجاري . والواقع أن ألمانيا كانت تفوق إنجلترا في المضار الصناعي وكان نصيبها من أسواق العالم في ازدياد مستمر ، ولكن ألمانيا رغم ذلك بدأت بالعدوان فتقدمت لاحتلال بلجيكا فاضطرت إنجلترا إلى دخول الحرب . وكانت الأغلبية في إنجلترا سنة ١٩١٤ للأحرار ، فلو أنهم دخلوا الحرب لمجرد القضاء على منافس ناجح في الأسواق الحرة بمجد السيف ، لكان في ذلك هدم تام لفلسفة التحرر الاقتصادي التي يقول بها هؤلاء الأحرار .

وكانت أطماع ألمانيا الاستعمارية تتعارض إلى حد يسير جداً مع المصالح البريطانية . وكما أسلفنا ، كان الكنفو الفرنسي والمستعمرات البرتغالية هما محط أطماع ألمانيا . ولم يكن الخلاف حول سكة حديد بغداد مسألة اقتصادية ، بل كان مسألة سياسية حربية ، وكانت المصارف الألمانية تهتم بمشروعات السكك الحديدية هذه تحت ضغط الحكومة نفسها ، لأنها كانت في ذاتها عمالاً رابحاً مغرياً . وأنى قتشت ، فلن تجد أثارة من عوامل اقتصادية من جانب الدول التي قُذِفَت إلى أتون الحرب .

## ٧ — الحروب في آسيا وأفريقيا

أثبتنا أن سلسلة الحروب الكبرى التي نشبت في فترة القرن ونصف القرن الماضيين ، لا تمت بصلة إلى الاعتبارات الاقتصادية ، ولكن ليس معنى هذا أن حكومات الدول العظمى كانت لا تهتم بالنشاط الاقتصادي لرعاياها في الخارج ، بل إنها على النقيض من ذلك كانت شديدة الاهتمام به ، فظهرت هذا النشاط بمختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، وبالأساليب الدبلوماسية وغيرها . وبذلت غاية جهدها في ترقية التجارة الخارجية والصادرات بصفة خاصة ، فأبرمت الاتفاقيات الجمركية ، وعقدت المعاهدات الدولية لتحديد مركز الوكلاء التجاريين وحمايتهم ، وزودت رعاياها بفيض من المعلومات التي يهمهم الوقوف عليها في نشاطهم التجاري . بل كان هذا هو العمل الثقيل الجاف الذي يضطلع به التمثيل السياسي والقنصلي ، فيما يضطلع به من أعمال .

أما تاريخ الاستعمار في فترة المائة والخمسين عاما فيقص أحسن القصص عن المخاطر التي قامت بها شخصيات عظيمة ، والحقيقة المدهشة هي أن النزعة الاستعمارية الاقتصادية في عصر الرأسمالية لم تكن مسئولة عن إثارة حروب كبيرة في القارات الأخرى ، كما أن الاعتبارات الاقتصادية لم تكن مسئولة عن الحروب والأوروية .

وربما كانت حرب البوير الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة ، فولا الذهب والماس في ترانسفال لما حط البريطانيون وغيرهم الرحال في هذه الأصقاع في جوع غفيرة جعلت تحديد مركزهم السياسي مشكلة معقدة ، ومن البلاء — والحالة هذه — أن نتحدث عن حرب البوير باعتبارها صراعاً قومياً من أجل الاستقلال ، حقاً إن البوير قاتلوا دفاعاً عن حكم يقوم على تمييز أقلية



أرستقراطية ضئيلة من البوير الذين يمتلكون الأراضي على الأغلبية الساحقة من السكان ، الذين هم عماد الثروة ومصدر الانتعاش في البلاد . ومهما يكن من شيء فإنه بعد غزو جمهوريات البوير بسنين قلائل استطاع جنوب أفريقيا أن يتمتع بنظام « الممتلكات المستقلة » في الحكم ، وبذلك أعادت بريطانيا للبوير المهزمين استقلالهم كاملاً ، ولكن شاركهم التمتع به سائر العناصر الناهضة التي ساهمت في ازدهار جنوب أفريقيا .

وحرب البوير هي الحرب الوحيدة التي يبدو أن طائفاً من العوامل الاقتصادية قد ألمَّ بها ، أما في سائر الحروب فإن الحكومات نفسها هي التي ادعت أو خلقت الدواعي الاقتصادية ، ولم تكن المصالح الاقتصادية فقط باعثاً على الحرب ، وإنما في الحرب الروسية اليابانية ١٩٠٤ والحرب التركية الإيطالية ١٩١١ أروع مثالين على ما نقول من اصطناع الحكومات للعوامل الاقتصادية كمبرر للحرب .

فكانت الحرب الروسية اليابانية إلى حد كبير ، نتيجة لاشتباك المصالح المالية في استغلال منشوريا ، ويؤكد هارولد لاسكي أن « الحرب الروسية اليابانية كانت في الواقع وفي نفس الأمر نتيجة لجهود حكومة فاسدة في سبيل الدفاع عن الكميات الضخمة من خشب منشوريا الذي كان امتيازاً ممنوحاً لفئة لا خلاق لهم من رجال البلاط . ويقول H. N. Brailsford في هذا الصدد « لم يقرر الشعب الروسي أو الموظفون الروسيون الاحتفاظ بمقاطعة يالو Yalu ، وشن الحرب على اليابان من أجل ذلك . ولكن بدت هذه النزعة من جانب فئة قليلة من رجال البلاط المغرضين الذين كانوا يستعملون الموارد القومية لتحقيق أطماعهم المالية » والواقع عكس هذا على خط مستقيم كما يقرره المؤرخ الأمريكي العظيم وليم لانجر W. L. Langer ١٩٢٦ :

« لقد ثبت دون أقل ريب أن امتياز الخشب على نهر يالو ، على الحدود بين كوريا ومنشوريا ، تمسكت به الحكومة القيصريّة كمبرر للمطالبة بهذه الأصقاع ، على اعتبار أن للروسيا مصالح فيها وهي بذات تريد أن تحول بين اليابان وبين تملكها » ، أما العشرون ألفاً من « رجال الخشب » الذين بدأوا القتال في هذا الميدان ، فأشبهه شيء « بالسياح الألمان » في الحرب الحالية ، وحقيقة أمرهم أنهم جنود متنكرون يقصدون إلى الجهة التي صبح العزم على اتخاذها جبهة للقتال ، ليثبتوا فيها أقدامهم قبل تجيء العدو . ولم يكن ثمة « ربح » يرتجى من وراء خشب منطقة يالو ، ولم تكن روسيا في مركز يمكنها من التوسع المالي . أما الأساس الدفين فهو الرغبة في السيطرة على منشوريا ، وكوريا إذا أمكن ، لأهميتهما للقواعد البحرية الأسطول الروسي .

وربما كانت البواعث أقل غموضاً فيما سمّوه « ودائع ومشروعات بنك روما » في طرابلس ، تلك التي تذرعت بها إيطاليا لقتال تركيا . وقد اتضح الآن أن الحكومة الإيطالية رأت أن تضغط على المصرف ضغطاً مرهقاً ، ليفتح له فروعاً ويمول مشروعات صناعية في نطاق ضيق ، وكان المصرف لا يتوقع من وراء أولئك ربحاً معقولاً . والواقع أن آمال إيطاليا في طرابلس ظهرت في أخريات القرن التاسع عشر ، أي قبل ظهور ودائع إيطالية في طرابلس بسنين عدة . وبعد الهزيمة الساحقة التي منيت بها في عدوة في يوليو سنة ١٨٩٦ في الحبشة ، نجد إيطاليا — الحرة لا الفاشية — تحاول أن تحرز انتصاراً في ميدان السياسة الدولية يعيد إلى الدولة كرامتها ويرد إليها اعتبارها ، وكان معنى هذا ، في عرف الجيل ، التوسع الاستعماري . ولما قامت فرنسا — تحفزها سياسة المجد ، وحسن السمعة — فبسطت حمايتها على سراكش ١٩٠٥ بلا غم اقتصادي أيا كان ، كانت طرابلس آخر بقعة على

الساحل الإفريقي للبحر الأبيض يمكن أن ترنو إليها دولة أوروبية . وتخبط الدبلوماسية فترة طويلة من الزمن انتهت باطلاق يد إيطاليا في هذه البقاع . أما سائر المصادمات الاستعمارية فلم تؤد إلى حرب . ومعظم المشاكل الاقتصادية لم يخلقها رجال المصارف أو التجار أو أرباب الصناعة ، ولكن خلقها الحكومات أو الهيئات القومية التي كانت تدفع حكوماتها إلى العمل في هذا السبيل . وقد ضمت هذه الهيئات بعض رجال البحرية والكتاب وغيرهم ممن أغرموا « بالهزة القومية » وكما يقول Staley « كان في الودائع من العون والحماية للأسطول أكثر مما كان في وجود الأسطول من العون والحماية لها ، فهي من هذه الناحية أعظم نفعاً منه » .

#### ٨ — الدور المتغير الذي تلعبه النزعة الإمبرطورية

ويتوقف تقديرنا للنشاط الاستعماري في القرن التاسع عشر ، من الوجهتين الخلقية والاقتصادية ، على العرف السياسي للعصر . وهناك أمور ثابتة ليس للجدل فيها مجال ، فكشف مجاهل القارات المتأخرة المظلمة كان مستحيلاً بغير هذا الطراز من الرجال الذين تم على أيديهم هذا العمل ، وبغير الأساليب التي اتبعوها فعلاً . فالخاطر الجريء مطلوب حيث يحتاج العمل المنظم الرتيب ، وتدعو الحاجة إلى الغامرة الخطيرة . والباحث عن الذهب مقامر ، ولا يعدو أمله في الحصول عليه أن يكون ١٪ من الأمل في الحالة الطبيعية ، وليس بديل هذه النزعة الاستعمارية في القرن التاسع عشر إلا العدول عن أهدافها والتخلي عن أغراضها ، وعندئذ يتردى العالم في الفقر ، حتى تلك الأصقاع التي وقعت فريسة لاستغلال المستعمرين . فلولا النزاع الاستعماري على البترول لما ازدهر وعظم إنتاجه



في إيران والعراق وفنزويلا والمكسيك . وما كان في مقدور دولة من هذه الدول إبان عصرها الأول أن تحصل على قسط متواضع من الأمن العام وحماية القانون والمواصلات والأساليب الفنية ، وكل أولئك شروط جوهرية للقيام بأي مشروع منظم . ولولا جهود سيسل رودس والفرد بيت لظل ذهب جنوب أفريقيا دفينا في جوف الأرض ، ولولا النزعات الامبراطورية — الألمانية وغيرها — لظل الشرق الأدنى حقبة طويلة عاطلا عن الطرق الحديثة وسائر المرافق والمنشآت التي سارت معها جنباً إلى جنب ، وفي ديسمبر سنة ١٩٠٢ هاجمت المدمرات الإنجليزية والألمانية قوارب فنزويلا المسلحة فأغرقتها ، لتلزم فنزويلا بدفع الفوائد المتأخرة لسبع سنوات ، وسائر المطالبات التي رفعت لإقرارها محاكم فنزويلا الفاسدة التي أقامها الرعاة الثوار في هذه البلاد ، بعد حرب أهلية دموية تردت فيها أربع سنوات ، ولولا هذا الإجراء الذي عمدت إليه الدولتان لسحبت كل رؤوس الأموال الأجنبية ( حتى الأمريكية ) من هذه البلاد التي كان فيها القانون والنظام تحت رحمة دكتاتورية غاشمة طارئة ، ومن المحقق أن « شركة الفواكه الأمريكية » ليست مؤسسة خيرية ، ومن المحقق أيضاً أنه لولا نشاطها لما تهيأت لأمريكا الوسطى أسباب الصحة والمدارس والطرق الحديدية والمستشفيات والموانئ ، وغيرها من المرافق العامة .

تلك أنباء النزعة الاستعمارية في الماضي ، والنبى تقوله هو أن هذه النزعة كانت في القرن التاسع عشر قوة فعالة ، وفعالة نحو الخير ، ولكن التحدث عنها يمثل ذلك في القرن العشرين يبدو أن فيه مجافاة للحقيقة . ذلك أنها فرغت من أداء رسالتها في كشف الأصقاع المجهولة من العالم ، فليس لها الآن من دور تلعبه في عالم حر مفتوح . ومن الحق أن نقيس قرناً بمقاييس

قرن غابر ، وحتى في القرن التاسع عشر لم يكن الاستعمار ظاهرة اقتصادية بحتة ، وكانت سويسرا وهولنده والسويد والدانمرك أهم الدول التي تستغل أموالها في الخارج ، ولم يحدث مرة واحدة أن ودائع إحداها كانت مشار إشكال سياسي . أما قول برناردشو « إن الحرب الآتية من ١٩١٤ — ١٩١٨ كانت في الواقع صراعاً بين الرأسمالية والانجليزية والفرنسية والإيطالية من جهة ، والرأسمالية الألمانية من الجهة الأخرى ابتغاء السيطرة على الأسواق الأفريقية » فقول سخيف مسرف كما يتضح من إغفاله ذكر النمسا والروسيا وهما الدولتان اللتان بدأتا الحرب فعلاً . وإن برناردشو نفسه ليحار ويرتبك إذا طلب إليه تبيان قيمة الأسواق الأفريقية أو ذكر الأسباب التي من أجلها بلغت أمم العالم أجمع درجة من الجنون والغباء فحت معها بملايين الأرواح في حرب ضروس لا يرجى من ورائها أى كسب مادي . وإنك إذا عمدت إلى تحليل الحرب والاستعمار في ضوء علم الاجتماع ألفت أن العوامل الاقتصادية لا تلعب فيهما إلا دوراً تافهاً .

وإذا كان ثمة شيء يزعمونه « زيادة عامة في الانتاج » فإن هذه المنتجات الزائدة لن تجد لها منفذاً في الأسواق التي تغزوها الدولة بمجد السيف ، ونحن نتحدث هنا عن عصر الرأسمالية ، أما في العصور القديمة وعصور ما قبل الرأسمالية ، فكان النصر في الحرب لا شك مجلبة للثراء . فكان أكاسرة الفرس ، إذا غزوا قطراً ، يفرضون عليه الجزية ، ويأخذون كل ما تصل إليه أيديهم غنيمة سائغة ، وقد يسوقون الأسرى رقيقاً يسخرونه في أعمالهم الخاصة . أما أبطال الكشف والاستعمار الأسباني فقد جاءوا إلى أمريكا يدفعهم حب الذهب والفضة والجواهر والتوابل . وكان لغزو الهند قيمته المادية العظيمة من أجل الثروة الهائلة التي اكتنزها المغول وأمراء الهند على مر الدهور .

ولكن شركة الهند الشرقية لم تنشأ على أساس الأساليب الرأسمالية للمنافسة في الأسواق أو للرغبة في إيجاد مجال لتصريف الإنتاج الزائد . ولم يكن هدف الغزو في القرنين السادس عشر والسابع عشر أن يجعل من أهالي المكسيك وبيرو والهند مشترين المنتجات أو المصنوعات الأسبانية أو الانجليزية ، ولكن مناجم الذهب وحقول البترول هي التي كانت مجال الاستغلال في هذه الأصقاع ، كما كان أهلها يسخرون كالأرقاء .

ولما اصطنع العالم الأوضاع الرأسمالية كنظام اقتصادي ، وانتشر الانتاج الرأسمالي ، أدى هذا الوضع الجديد إلى انتهاج مبدأ « حرية التجارة » ومبدأ « الود » في السياسة الخارجية ، وفطنت الرأسمالية — باعتبارها نظاماً قائماً على العقل — إلى أنك لا تستطيع أن تبيع منتجاتك إلا إذا هيات للمشتري أسباب شرائها ، وأن الاستغلال إنما يؤدي إلى الخراب والقضاء على الأسواق ، ولا يعمل على اتساعها ونهوضها . كما فطنت إلى أن الحرب تدمير ، لا تدعيم لنظم اقتصادية تقوم على التعقل .

وما أن أتى منتصف القرن التاسع عشر . أي أزهى عصور الرأسمالية ، حتى سادت هذه الفلسفة ، وأصبحت ذات شأن عظيم في كل أوروبا المتقدمة فنجحت إنجلترا نحو حرية التجارة بعد إلغاء قوانين الغلال ١٨٤٦ ، وتبعتها في ذلك روسيا وفرنسا وروسيا في أوائل العقد السابع . وتضمنت معاهدة صلح فرنكفورت بين ألمانيا وفرنسا سنة ١٨٧١ النص الخالد الذي يقرر التعامل بينهما على قاعدة « الدول الأكثر رعاية » لمنع الرجوع إلى المنافسة ، ولكن جاءت معاهدة فرساي سنة ١٩١٩ فألغت هذا النص ، وبذلك انتهى الممل به .

وأول ضربة أصابت هذه الفلسفة الاقتصادية الحرة ، وجهتها ألمانيا سنة



١٨٧٩ ، حين زادت التعريفات الجمركية على الحبوب في عهد بسمارك ، لحماية الفلاح الألماني ضد تدفق القلال من أمريكا والأرجنتين . فهل فكر أحد في ألمانيا إذ ذاك ، في إعلان الحرب على أمريكا ؟ وهل بلغ الجنون في أمريكا حداً يسمح بإعلان الحرب على ألمانيا من أجل الأسواق ؟ وهل يمكن أن يقال إن زيادة الإنتاج الأمريكي في هذه الفترة كانت توجهه الرغبة نحو الإنتاج الرأسمالي ؟ وكان رفع الرسوم الجمركية في ألمانيا في أخريات القرن نذيراً آخر بتقلص المبادئ الاقتصادية الحرة . كما كان إيذاناً بأن الاقتصاد يمكن — بل يجب — أن يخضع للاعتبارات الحربية . وكان هذا مجهوداً أحق من جانب ألمانيا ، في سبيل التحرر من قيود فرضها عليها موقعها الجغرافي الثابت من القارة الأوروبية . ولكن هذه السياسة كانت متأثرة بالنزعات الرأسمالية إلى حد يسير جداً . يدلنا على ذلك مناهضة أنصار التحرير لها . ولم يكن هؤلاء سوى الرأسماليين الأحرار وجماعات العمال الاشتراكيين . وتبع ألمانيا في هذه السياسة دول أوروبية أخرى ، من بينها فرنسا التي لم تفقد فيها « حماية التجارة والنزعة الاستغلالية » أثرها قط ، وتلك هي النفسية التي شيدت خط ماجينو . ولكن زعيمة الرأسمالية ومهيطة أساليبها وفلسفتها ، وأكبر الدول الامبراطورية هي التي ثبتت على مبدئها ، ولم تتخل عن تقاليدھا ، تلك هي بريطانيا التي لم تخرج عن مبدأ « حرية التجارة » حتى سنة ١٩٣١ .

#### ٩ — الحرب ورجال المصارف :

إن الفكرة الأساسية التي أوحى بسن « قانون الحياض الأمريكي » ١٩٣٥ — وهو من أهم مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية ، تقول إن هذه الفكرة التوجيهية لم تنبذ رغم التعديلات الكثيرة ، ورغم قانون الإعارة

والتأجير سنة ١٩٤١ . إنهم يقولون إنه يجدر بالدولة ألا تكون لها أية مصالح مالية في دولة أخرى ، لأن أصحاب المصارف الدولية يلجأون عادة إلى إرغام حكومات الدول الدائنة على خوض غمار الحرب إلى جانب المدينين ليؤكدوا انتصارهم ، وبذلك تضمن سلامة الودائع .

ومعنى هذا أولاً وأخيراً أن رجال المصارف هؤلاء هم الحكام الحقيقيون في الديمقراطيات الرأسمالية ، إلى حد أن يبدعهم تقرير السلم والحرب ، ويبدو أن السناتور ناى Nye وأغلبية أعضاء الكونجرس الأمريكي كانوا على اتفاق مع أدولف هتلر في هذا الصدد ، عندما أقروا قانون الحياد الأمريكي سنة ١٩٣٥ . ولم تأت لجنة ناى بشبه دليل لتدافع به عن رسالتها . ومن المؤكد أن رجال المصارف لم يستعملوا قط السلطة التي زعموها لهم . ولو خولت لهم هذه السلطة لحتمت عليهم مصالحهم أن يسلكوا سبيلاً غير تلك التي نسبوها إليهم ، فالمصرف الذي يعقد قرضاً لا يغطيه بأمواله ، وإنما يتوقف ربحه منه على إحكام الترويج له وحسن القيام عليه . حتى يبيعه إلى جمهور المكتتبين بأسرع وقت ممكن . وسرعة تداول سندات القرض وتنقلها هي التي تنتج أرباح المصرف ، وكلما كان التداول سريعاً كانت عمولة المصرف أكثر ، وكان رأس المال العامل في المصرف حراً . والخسارة دائماً تقع على رأس الجمهور ، ولا يصيب المصرف منها شيء . وإذا كان لنا أن نقول شيئاً عن هذه النظرية ، فإنما نقول إن الجمهور كان يجب أن يكون صاحب المصلحة في المحافظة على هذه الودائع ، لا رجال المصارف الذين ليس لديهم ما يحملهم على الاهتمام بأن عمولتهم ناتجة عن معاملات محلية أو خارجية . وإذا نحن عرضنا لهذا من ناحية الدستور الأخلاقي الذي يخضع له رجال الأعمال ، لم يكن رجال المصارف مكلفين برعاية مصالح المكتتبين ، أكثر

من تكليف الحكومات الديمقراطية المنتخبة بذلك  
وإذا كان نفوذ رجال المصارف يمتد الآن — أو امتد فعلا في الماضي —  
إلى درجة التدخل في إقرار السلم أو إشعال نار الحرب ، فإنه من المحقق الذي  
لا يرتفع إليه الجدل أنهم كانوا يعملون لمصلحة السلم ، لأن الحرص واليقظة  
من طبيعة هؤلاء الرجال . إن الأمن والسلم أول أهدافهم ، أما الربح فيأتي  
في المحل الثاني . فهم مسئولون عن الاعتمادات والأموال التي وكل إليهم  
إدارتها والقيام عليها لحساب أصحابها ، والتي يضمنونها براءوس أموالهم إلى  
آخر ملهم عندهم ، فهم يرغبون عن المخاطرة بالأموال في الداخل والخارج ،  
إلا إذا كانت الفائدة المرجوة تتناسب مع هذه المغامرة ، وكان احتياطي المصرف  
يحتمل ما قد تجيء به هذه المغامرات . ولهذا كانت أسعار القطع والضمانات  
دقيقة الإحساس بكل ما يعتور البارومتر السياسي من تقلبات . ولهذا أيضا  
كان رجال المصارف يضمنون على الحكومات بالتأييد في مغامرات خارجية  
قد ترج بالمصارف في خضم السياسة المضطرب . ويقول فون ريختهوفن وزير  
الخارجية الألمانية « إذا ما ذكرت مرا كش عمدة كل مصرف ألماني إلى  
الإضراب » ، وكلنا يعلم موقف المصارف من الطرق الحديدية في الشرق  
وطرابلس والصين ، وكيف أن المصارف الفرنسية في باريس بصفة خاصة  
أذعنت مكرهة لضغط السياسة الخارجية الفرنسية . ولم يظفر أحد من بناء  
الإمبراطورية البريطانية بمساعدة المصارف المساهمة في لندن .

وليس يتعارض هذا الذي أسلفنا لك مع الحقيقة القائلة بأن المصارف  
في كل أنحاء أوروبا — وبدرجة أقل في أمريكا — كانت على اتصال وثيق  
بالحكومات ، وأنها أداة فعالة في السياسة القومية . وهذا الارتباط الشديد  
بين رجال الأعمال والسياسة يفتح أمام دوائر الأعمال مجال السيطرة والنفوذ



في مختلف النواحي . مما لا يتهيأ مثله للرجل العادى . وقد اختلفت انجلترا وفرنسا ، وألمانيا في هذه الناحية قبل سنة ١٩١٤ . أما أن هذا النفوذ المتبادل خير أو شر على الدولة ، نزيه أو فاسد ، ظاهر أو خفى ؛ يقظ أو مستهتر ، فأمر يتوقف على الروح المعنوية ، وعلى العقلية العامة في الشعب ، وعلى المقاييس التي تحدد سلوك ممثليه السياسيين ، وعلى حرية الصحافة ، وعلى الروح التي تسيطر على الطبقات الحاكمة فيه ، مهما تباينت النشأة الاجتماعية لهم ، ذلك أن رجال الأعمال ورجال السياسة لا يحتكرون الفضيلة والذكاء ولا الفساد والغباء .

ومن خصائص عالم الخرافة أنه لا ينفذ الطرف عن وجود ظواهر يتعارض بعضها مع البعض الآخر . فإن الناس الذين يعتبرون مستر ناى عضو الكونجرس حجة في الشئون الخارجية والمسائل المالية ، هم أنفسهم الذين اقتصعوا بأن مستر نيفيل تشمبرلن وزملاءه المحافظين الإنجليز من أنصار الهدوء والتوفيق ، ركبوا مركباً وعراً مدفوعين بالرغبة الملحة في إنقاذ أسهمهم وسنداتهم وبخاسة ودائعهم في ألمانيا . فالودائع الأجنبية تثير اللغط حول الحرب في أمريكا . ثم هى تعمل على تهدئة الأعصاب في انجلترا . وعبثاً تبحث عن المنطق في عالم الخرافة !

## الفصل الثالث

### هل تسير إنجلترا الى الوراء

« إنها بلاد جميلة بصفة عامة ، بل إنها أجمل مما تصورناها نحن في الجانب الآخر من العالم ، وثمة إصلاحات عدة بوى إدخالها فيها ، وأغلب الظن أن الناس هناك لم يشعروا بالحاجة إليها بعد . لأنهم لا يلمسون ضرورة لإصلاح إلا شرعوا في إنفاذه . ولكنهم يسكنون إلى الهدوء والدعة حتى يتم ذلك » .

( هنرى جيمس فى كتاب « صورة سيدة » سنة ١٨٨١ )

#### ١ - الخرافة والحقائق

ذهب الناس إلى القول بأن بريطانيا العظمى أصابها الشلل والجمود فى الفترة التى خلت بين الحربين العالميتين ، وإن صرحها السياسى الوطيد الرجعى بقى فى يد طبقة إقطاعية لا ترضى نزولاً عن حقوقها وامتيازاتها ، وأنه بفضل ما درجت عليه من مكر ونفاق ، وبفضل مجلس اللوردات العتيد العريق ، استطاعت بريطانيا أن تباعد بينها وبين مستحدثات العالم . وقالوا بأن نظامها الاقتصادى أدركه الهرم ، فأصبح فريسة للرأسمالية المتداعية ، وللتعطل الضخم المزمع . وقالوا إن بريطانيا لا تحسن القيام على الشعب والعناية به ، فتتركهم يعيشون فى مساكن حقيرة ويتناولون طعاماً رديئاً ، ولا تهيب لهم أسباب التعليم ، على حين يعيش أنصار المدرسة القديمة فى كبرياتهم بمعزل عن مشا كل العصر العاجلة ، يؤثرون الحياة الناعمة فى ظل امتيازاتهم .

ولكن حقيقة الأمر في بريطانيا على تمام النقيض مما قالوا . فما من دولة خطت في هذه العشرين عاماً خطوات أوسع من خطاها في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع . وما من دولة عاجلت مشاكل هذا العصر بمثل ما تذرعت به بريطانيا من قوة الابتكار والنشاط ، فلقيت أحسن الجزاء . فمعظم الدول الكبرى تخبطت وخرت صريعة النزاع الحزبي أو وقعت فريسة الكوارث والثورات . أما بريطانيا فقد صمدت وجاهدت حتى تخلصت إبان العقد الثالث من كل الغيوم التي تخلفت عن الحرب الماضية ، ثم اجتازت الكساد العالمي الشامل في أوائل العقد الرابع ، واستطاعت بعد ذلك أن تستعيد مركزها ، وأن تبرا مما علق بها بشكل أسرع وأكمل منه في أية دولة أخرى .

أما فيما يختص بالمسائل الاقتصادية فإليك البيان : إن بريطانيا لم تصل إلى الحضيض إبان المحنة العالمية سواء في الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية . وحين دب الانتعاش في العالم ظفرت منه بقسط لم يتيسر لأية دولة أخرى حتى الولايات المتحدة . ولم تقع قط فريسة للتضخم ، ولم تضطرب قط ميزانيتها .

واستطاعت في هذه الفترة بين الحربين أن تزود أكثر من ثلث سكانها بالمساكن ، ذلك أنها ابتنت أكثر من أربعة ملايين من الدور الجديدة ، وهو يقدر بنصف ما استطاعت بناءه طوال عصور تاريخها ، كما شادت سلسلة من الصناعات الضخمة الجديدة ، وتبع ذلك هجرة واسعة من مناطق الضيق الاقتصادي في الشمال إلى مراكز الصناعات الجديدة النامية الناهضة في الجنوب والوسط : فاصطبغ الاستعداد الصناعي في البلاد بالصبغة الحديثة والجدة ، ولم يتعطل عن العمل إلا النزر اليسير من طبقة العمال ، على أن هؤلاء



المتعطلين أدركوا من عناية الدولة أكثر مما ظفر به أمثالهم في البلاد الأخرى كما أن عددهم هنا لم يصل إلى أرقامه في ألمانيا أو الولايات المتحدة . كما أن مستوى أجور العمال سجل زيادة ملحوظة .

أما فيما يختص بالمسائل الاجتماعية ، فإن تقابلات العمال القديمة في بريطانيا استطاعت — بعد أن مرت بسلسلة من التجارب في الفترة المضطربة بين ١٩٢٠ و ١٩٢٥ — أن تحل مشأ كلها وتستقيم أمورها على أساس ديموقراطي صحيح ١٩٢٦ ، وظلت منذ ذلك الوقت تزعم الحركة العمالية ، في وقت لقي فيه مثل هذا النشاط مقاومة وإخماداً في معظم دول القارة . وكان وليداً ناشئاً يكافح وينافح في الولايات المتحدة . وتميزت الديموقراطية الإنجليزية بوجود هيئات تعاونية للمستهلكين ، وكان قوامها العمال اليدويون ولم يكن « لأصحاب الياقات البيضاء » يد فيها ، فتحوّلت هذه الهيئات إلى دوائر كبيرة للأعمال تعتمد على ١٢,٠٠٠ مخزن للبيع بالتجزئة . والفضل في ذلك راجع إلى نظام التأمين الاجتماعي الشامل القديم الذي أدخلت عليه تعديلات جوهرية واسعة في العقد الرابع ، وإلى النشاط الذي بذل في هذه الفترة لإزالة المساكن الحقيمة ، وإلى التعديلات التي أدخلت على نظام الهيئات الحكومية ، وإلى الهبوط الملحوظ في نسبة الوفيات . كما أن نسبة الوفيات بين الأطفال تحسنت إلى حد لم تظفر به أية دولة أوروبية أخرى ( وكانت في ذلك تضارع هولنده وسويسرا وامكنديناوه ولكنها تفضل فرنسا وألمانيا ) .

أما في حلبة السياسة ، فإن بريطانيا استطاعت في هذه السنين الشائكة الخطيرة أن تستمر على نظمها الديموقراطية المرنة . والحق إن هذا مظهر لنزعة « المحافظة » في بريطانيا ، تلك النزعة الأصيلة التي تشترك فيها كل

الطبقات حتى الأغلبية العظمى من العمال . وكان إقرار الاصلاحات التي تقول  
بها الأحزاب المتطرفة وتنفيذها ، من المهام السياسية التي تضطلع بها هذه  
الزعة المحافظة ، ولكنها — إلى جانب ذلك — لم تعرقل التغييرات العميقة  
التي طرأت على النظام الحزبي في بريطانيا . فأسلت انجلترا مقاليد الحكم  
فيها إلى حزب العمال مرنين ، فأدار دفة الأمور في الإمبراطورية لمدة سبع  
سنين رئيس وزارة من العمال . والذي نعلمه أن دولا أوروبية أخرى عانت في  
السنوات الخمس التي أعقبت سنة ١٩١٨ انقلابات قاسية لا يزال أثرها باقياً .  
والولايات المتحدة نفسها جرت عليها سنون من الكرب العظيم ، تتخط  
بين الخطر الأحمر والرجعية .

وكان من نتيجة نشاط الاداة السياسية المرنة في انجلترا أن استطاع  
الناخبون أن يخلعوا أحد الحزبين القديمين عن الحكم — وهو حزب  
الأحرار — فلم يعد الحزب الثاني من حيث الأهمية السياسية ، وأحلوا مكانه  
حزب العمال المتطرفين ، وقد أدت العدالة واللياقة التي اتسمت بها عقلية  
الحزبين القديمين أنهما لم يترددا في قبول الحزب الوليد والاعتراف به ، ولو  
أراد الحزبان لتضافرا على إخضاع حزب العمال الناشئ . ولو فعلا لأقحما إلى  
ميدان السياسة الإنجليزية عناصر العنف والعنت التي ظهرت في معظم الدول  
الأخرى . وكان حزب الأحرار سنة ١٩٢٤ لا يزال قوياً ( ١٥٩ ضد ١٩١  
من العمال ) ولكنه لم يرض على حزب العمال بالمساعدة حتى تنهياً الفرصة  
لإظهار كفاية العمال — وهم الأقلية — في حكم البلاد . وقد ثبتت هذه  
المساعدة انهيار حزب الأحرار . ولكنها كانت تتمشي مع تقاليد السياسة  
البريطانية . وأنقذت البلاد من الشك وفقدان الثقة بعدالة أساليبها السياسية .  
وفي نفس الوقت تمتع حزب العمال بقسط كبير من النفوذ في البلدات

حيث كانت أغلبية المدن الكبرى خاضعة للهيئات العمالية المنظمة . فكانت حكومة المدينة الكبرى لندن — وهي التي يسكنها أكبر عدد من الناس في العالم باستثناء نيويورك — كانت حكومتها خاضعة عدة سنين لرئيس حزب العمال فيها ( وهو الذي أصبح وزير الداخلية في وزارة الحرب التي كانت يرأسها تشرشل ) .

وبينما نجد إنجلترا تواقعة إلى المحافظة على تقاليدها فخورة بنزعة « المحافظة » فيها ، نراها تعرف كيف توفق بينها وبين العرف الاجتماعي الدائب على التطور ، فمجلس اللوردات يعمل وفق وظائفه التقليدية ، ولكنه منذ قانون سنة ١٩١١ لا يملك حق تعطيل القوانين ولا يحاول تعطيل إرادة الناخبين . ولا يزال المطمع الأسمى لكثير من شباب الأرستقراطية الإنجليزية أن يصيب مجده السياسي في مجلس العموم قبل أن يصل إلى مجلس اللوردات . ولم تحجم الأسرار العريقة في الملكة عن المساهمة في الشؤون العامة ، وليس في البلاد من يريد لها كذلك . ولم يحدث في هذه الفترة أن وقفت الأرستقراطية الإنجليزية في وجه توزيع جديد عادل للثروة ، يحقق المساواة ، عن طريق الضرائب .

وسوف نعرض للإمبراطورية البريطانية بإسهاب في الفصل القادم ، ولكننا نقول هنا إن صرحها العتيق التماسك لم يتبدل ، ولكن الذي حدث أن الإمبراطورية بشكلها القديم اختفت ، ولم يعد لها وجود في المستعمرات التي كونها رجال من الجزر البريطانية نفسها . فان ستة شعوب جديدة مستقلة ذوات مجتمعات مثالية تجيش صدورها بالآمال ، قد أصبحت تكون ما يسمى بمجموعة الأمم البريطانية . وأينما قلبت ناظريك في أركان الإمبراطورية فلن تجد شيئاً باقياً كما كان لم يتناوله التغيير في هذه الفترة ،



وفي كل مرحلة من مراحل هذا التبدل كان هم السياسة البريطانية التوجيه والإيهاض والمساعدة ، لا الإحباط .

والبريطانيون ينقدون أنفسهم بأنفسهم ويحددون عيوبهم ، الأمر الذي جرى عليه الأسلوب البريطاني لعدة قرون . فنذ أجيال جاهد البريطانيون في تكوين أنفسهم وتدعيم مثلهم ، على طريقتهم الخاصة في المحاولة والإخفاق . والترفيق ، سواء في ذلك أفرادهم أو حكوماتهم المسئولة . ولم تكن هذه الأساليب البريطانية لتؤتي ثمارها لولا وجود هذا العنصر الهام ، الذي تفرد به الخلق البريطاني الذي يرى لزما عليه أن ينتقد نفسه نقداً قاسياً ، كلما خطا خطوة وفي كل مفرق طرق . وهذا هو طريق نزعة « المحافظة » إلى النجاح دون الالتجاء إلى تلك الوسيلة الدنيئة التي تجنح إليها الأمم ذوات الإدراك السياسي الضعيف ، وهي الثورة الجامحة . أما في إنجلترا ، فإن السخط والنقد اللذين يشيعان اليوم يولدان سياسة إنشائية في الغد . فبالإصلاح تُتجنب الثورة .

## ١ — النهضة الصناعية

قذف تسريح القوات المحاربة بعد سنة ١٩١٨ بالملايين من الإنجليز إلى معترك الحياة المضطرب إذ ذاك . وقد فترت صناعات الحرب ، وكان واجباً أن تتحول إلى إنتاج سلمى . وكان لا بد أن تتبدل المصانع والهيئات الصناعية القديمة فتأخذ بأسباب الصناعة الحديثة حتى تتلاءم مع الظروف الجديدة التي خلقتها الحرب ، ولم يألفها الشعب ، بل بدأت تظهر تباعاً منذ وضعت الحرب أوزارها . وكانت إنجلترا على مفرق طريقين : إما أن تستمر على أسلوب المركزية التي جرت عليها اقتصاديات الحرب في سكك الحديد

والمناجم ، أو توحيد عنها إلى السياسة التقليدية البريطانية التي تقوم على الفردية المطلقة .

وحتت هذه المشكلة حلا يتفق ومصلحة الملكية الخاصة ، ولكن على أساس جديد من رقابة عامة . فلم يمض كبير زمن حتى اتسع نطاق المشروعات الفردية البريطانية وازداد نشاطها في وقت قفزت فيه أعداد المتعطلين ، واكتأبت النفوس وساورها القلق من أمر المستقبل ، وحبطت الأعمال في الداخل والخارج على غرار ما يعقب الحروب من كساد عادة . وكان حديث الناس أن الرأسمالية آذنت بالزوال . وهبط إنتاج الفحم وصناعة السفن ، فأنحطت تبعاً لذلك منتجات الحديد والصلب انحطاطاً هائلاً عن المستوى الذي كانت عليه إبان الحرب . أما صناعة القطن في لنكشير فقد عانت كثيراً من جراء الظروف التي تحكمت في السوق بعد الحرب ، وأخصها المنافسة الناشئة من جانب الهند واليابان ، وإلى جانب ذلك ظهر في دور التكوين صناعة جديدة على أعظم جانب من الأهمية ، هي توليد القوى الكهربائية . واتبعت في ذلك طريقة بريطانية نموذجية ، فلم يمدوا إلى تركيز هذه العملية في محطات جديدة ضخمة ، بل وزعوا مصانع توليد الكهرباء في كل الأنحاء في شبكة شاملة . وبهذا ارتفع توليد القوى الكهربائية في إنجلترا من ١٥ ألف مليون إلى ٣١ ألف مليون كيلوات بين سنتي ١٩٢٩ و ١٩٣٨ .

وقامت صناعة أساسية جديدة أخرى هي الصناعة الكيميائية فقد كانت احتكاراتاً لألمانيا منذ أخريات القرن الماضي ، حتى كانت الحرب العظمى الأولى ققضت على هذا الاحتكار ، وهيات لهذه الصناعة أسباب النمو والازدهار ، في بريطانيا التي استطاعت في وقت قصير أن تشيد مصانعها الكيميائية في

مستوى يضارع شركة الأصباغ الألمانية الشهيرة . وتمخض العصر عن صناعة جديدة أخرى هي « الحرير الصناعي » وقد تسلمت إنجلترا زعامة هذه الصناعة منذ نشأتها ، وقَفَّت على آثارها سائر الدول . وقويت صناعة السيارات الإنجليزية على منافسة زميلاتها حتى الأمريكية في الأسواق الخارجية . وكانت صناعة الصلب متأخرة من الوجهة الفنية في إنجلترا عنها في أمريكا وألمانيا حتى سنة ١٩٢٠ ، ولكنها استطاعت الآن أن تقف على قدميها . أما في ميدان الصناعات الميكانيكية فقد حافظت إنجلترا على مكانتها التقليدية العتيقة ، ولولا ذلك لما نمت الأعمال الجوية في الحرب الحالية . واقرن نشاط البناء في العقد الرابع من القرن العشرين بإنهاض كل الصناعات والخدمات المتصلة به . وما جاءت سنة ١٩٣٧ حتى شهدت إنجلترا تركيز صناعاتها الجديدة في الأصقاع الآهلة بالسكان في الجنوب والوسط ، بعيدة عن المراكز الصناعية الثقيلة في الشمال ، وقد حدث ذلك في الوقت الذي بدأ فيه نشاط التسليح يفرض وجوده على الصناعة الإنجليزية .

## ٢ — هبوط يسير ونهوضه سريع

كان الانتعاش في العقد الثالث في إنجلترا أقل وضوحاً من نظيره في أمريكا وألمانيا ، إلا أن الكساد بعد سنة ١٩٢٩ بلغ من الرفق والاعتدال حداً احتفظ معه الكيان الاجتماعي في إنجلترا بتناسكه ، وبدأ الناس في بريطانيا إذ ذاك يتحدثون عن التعطل ، وكان لدى الاقتصاديين البريطانيين ما يبرر جزعهم من وجود مليون متعطل . ورفضت نقابات العمال الإنجليزية إقرار تغييرات قاسية في النسب الجامدة للأجور ، فكان لهذا أثره في بقاء سوق العمل على ما هي عليه من الثبات وعدم المرونة . وكان من نتيجة ذلك



أن الضغط الناتج عن الانكماش الذي أحدثه المستوى العالى للجنيه الاسترليني — بعد تركيزه سنة ١٩٢٥ على أساس قيمته سنة ١٩١٤ — كان له أثره الشديد على الربح فى مرافق العمل ، فأحدث تعطلا . ولكن هذا الرقم الجامد الجاف ، وهو مليون متعطل ، حجب الأبصار عن الحقيقة الواقعة . وهى أن جزءاً يسيراً من العمال — وهو عدد ثابت لا يعدو ١٦٠ ألفاً أو  $\frac{1}{4}$  ٪ من العمال — كان دائم التعطل فى كل وقت . وهؤلاء هم عمال المناجم القدامى فى مناطق الضيق الاقتصادى فى الشمال ، الذين لم يستطيعوا مسابقة الظروف الجديدة فى الصناعة ، فأثروا العزلة فى أوديتهم المهجورة على الانتقال إلى الجنوب حيث النشاط والعمل ، أضف إلى ذلك أنه لا مفر ، فى كل بيئة صناعية ، من تعرض بعض العمال للتعطل فى ظروف الانتقال السريع .

على أن تهيؤ العمال للأوضاع الجديدة كان مستمراً ، وتغير عدد المتعطلين منهم تغيراً مستمراً تبعاً لذلك . تلك هى حقيقة التعطل فى بريطانيا حجبها الخرافة التى أذاعت « أن من ١٠ إلى ٢٠ ٪ من جمهور العمال البريطانيين كانوا متعطلين أحقاباً » . أما فى ألمانيا فقد أربى عدد المتعطلين إبان الكساد الأكبر على ٦ ملايين سنة ١٩٣٢ ، ومن المحتمل أنه وصل فى أمريكا إلى ١٥ مليوناً ، ولا تنسى أن هؤلاء لم يلقوا أية رعاية أو عناية ، ولم يكن مؤمناً عليهم . ولم يكونوا طبقة ثابتة من المستهلكين مثل إخوانهم البريطانيين ، بل كانوا فئة من المتسولين إذ ذاك . على حين كان الحد الأقصى للتعطل فى بريطانيا ٢,٢٠٠,٠٠٠ ( بما فى ذلك عمال بعض الوقت الذين يدخلون دائماً فى الرقم البريطانى وهم حوالى ٥٠٠,٠٠٠ عامل تقريباً ) وهبط إلى أقل من مليونين فى سنة ١٩٣٤ وإلى ١,٣٠٠,٠٠٠ سنة ١٩٣٧ .

وإذا رمزنا للإنتاج الصناعى فى الولايات المتحدة سنة ١٩٢٩ برقم ١٠٠ ،

وجدنا أنه هبط إلى ٩٢ ، ٧٢ في سنتي ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ على الترتيب . بينما كان في بريطانيا ١٢٤ ، ١١٦ . وفي سنتي ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ كان عدد العمال المشتغلين ١٠٠ ، ٨٢ . وفي ألمانيا — نتيجة للتسلح الشامل — ١١١ ، ١١٧ ، وفي بريطانيا ١١٠ ، ١٠٤ على الترتيب . أما الدخل القومي فهبط في الولايات المتحدة من ١٠٠ في سنة ١٩٢٩ إلى ٥٠ في سنة ١٩٣٢ ، ثم ارتفع إلى حوالي ٨٥ في سنة ١٩٣٨ . ولكن الخط البياني سجل في بريطانيا هبوطاً يسيراً إلى ٨٥ فقط في ١٩٣١ — ١٩٣٢ ، وقفزاً إلى ١٢٠ في سنة ١٩٣٨ . ولم يضارعهما في هذا الرقم القياسي للانتعاش سوى النرويج ونيوزيلندا ، وقاربت السويد أن تبلغه ، وتخلفت سائر الدول على مسافة بعيدة منه . ومهما يكن من قيمة لرقم الدخل القومي في ألمانيا فقد وصل ١٠٠ في سنة ١٩٣٨ بعد هبوطه إلى ٦٠ في سنة ١٩٣٢ . وفي سنة ١٩٣٥ استطاعت بريطانيا أن تعيد دخلها القومي إلى ما كان عليه سنة ١٩٢٩ ، ولكن الولايات المتحدة لم تستطع ذلك إلا في سنة ١٩٤١ . وبينما روجت الدعاية الألمانية أنباء المعجزة الصناعية فيها ، وهي التي ظهرت بفضل التسليح الضخم على يدي هتلر ، نجد الصناعة تزدهر وتنتعش على أساس حقيقى من التوسع في الاستهلاك المحلى وثرأ الشعب فى بريطانيا .

#### ٤ — السجل الاجتماعى للمالية العامة :

خرجت بريطانيا من الحرب تعاني عبء دين كبير ، ولم تحصل على تعويضات ذات قيمة يمكن أن تخفف من هذا العبء ، لأنها دفعت معظم ما تلقتة منها إلى أمريكا . ومع ذلك استطاعت بريطانيا أن توازن ميزانياتها ابتداء من السنة التالية لمعاهدة فرساي وهي ١٩٢٠ — ١٩٢١ .

وكانت ديون بريطانيا ٦٥٠ مليوناً في سنة ١٩١٤ ، فوصلت إلى ٧٨٢٩٠٠٠٠٠٠ في سنة ١٩٢٠ ، وفي ١٩١٣ - ١٩١٤ استغرقت الأموال المخصصة لخدمة الدين ١٢ ٪ من ميزانية قدرها ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ رطلها جنيه ، أما في ١٩٢٠ - ١٩٢١ فقد استغرقت ٣٦ ٪ من ميزانية قدرها ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ رطلها جنيه ، أي ٢٥ مليوناً في السنة الأولى ، و ٣٥٠ مليوناً في السنة الثانية . ولكن بفضل الأساليب المالية القويمة والتحول عن الذهب أمكن في سنة ١٩٣٢ خفض المال المخصص لخدمة الدين بمقدار الثلث ، حتى أصبح في ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ حوالي ٢٢٤٠٠٠٠٠ رطلها جنيه .

والملاحظ في إنجلترا ، بدرجة أكثر منها في أية دولة رأسمالية كبيرة أخرى ، أن الطبقة الوسطى — لا الأثرياء — هم الذين تمتعوا بالدخل الناتج من سندات الحكومة . وشهدت الفترة بين الحربين نمواً هائلاً في الطبقة الوسطى وزيادة عظيمة في الادخار الصغير . واستنفدت أجور العمال حوالي ٤٠ ٪ من الدخل القومي ، ووصلت المرتبات من ٦ ٪ سنة ١٩١١ إلى ٢٥ ٪ في العقد الرابع . ونقص تبعاً لذلك دخل الملكية الخاصة . وارتفع رصيد صندوق التوفير في البريد من أقل من ١٧٠ مليوناً في سنة ١٩١٠ إلى ٣٩٠ مليوناً في سنة ١٩٣٥ . وارتفعت ودائع الأوصياء من ٥٥ مليوناً إلى ٢٠٠ مليون . وفي نفس الفترة ارتفعت رؤوس أموال جمعيات البناء من ٦٢ إلى ٥٧١ مليوناً من الجنيهات ، كما ارتفعت رؤوس أموال الجمعيات الصناعية والجمعيات العامة من ٣٦ مليوناً إلى أكثر من ٣٠٠ مليون . وإنك لتلمس من كل هذا « أن الفرد المتسول المعدم الذي تدب كارل ماركس حظه » لم يعد له وجود . ولن نستطيع أن نفهم ما تنطوي عليه السياسة البريطانية الداخلية من عنصر « المحافظة » إلا إذا تحققنا كيف أصبحت



بريطانيا دولة الطبقة الوسطى في فترة العشرين سنة ، وكيف توزعت الملكية الخاصة فيها توزيعاً واسع النطاق . وكيف صححت الأوضاع الظالمة للثروة تصحيحاً يحقق المساواة .

أما الوسيلتان اللتان هياتا للسياسة المالية البريطانية تحقيق أهدافها ، فهما تقدم الخدمة المدنية ونظام الضرائب . فبينما استنفدت خدمة الدين العام ٢٣٠ مليوناً من الجنيهات ، رصد ما لا يقل عن ٣٦٠ مليوناً في السنة لمختلف الخدمات الاجتماعية في السنوات القليلة التي سبقت الحرب الثانية .

تلك هي السياسة المالية لبريطانيا التي تحكمها على حد قولهم «أوليغاركية» من الأرستقراطية الوراثية ، وملاك الأراضي ورجال المصارف والأعمال والمال ، تترف على حساب فقر الجماهير وبؤسهم . وبينما نجد في الولايات المتحدة أن الفئات التي يقل دخلها عن ٣٠٠٠ دولار في السنة لا تستطيع في مجملها أن تدخر شيئاً من مالها ، نجد أن الطبقة الغنية في إنجلترا في مدى العشرين سنة لم تساهم في الادخار القومي ، وقد صُفيت ضياع كثيرة في إنجلترا ، وليس المسئول عن ذلك إلا ضريبة الدخل وضريبة الأراضي . والحق إن الضريبة الأخيرة بلغت من الإرهاق حداً يقرب من مصادرة الأموال ، ويؤذّن بزوال ما بقي من هذه الضياع ، حتى ولو لم تقيم الحرب العالمية الثانية .

تلك هي السياسة المالية لحكومات المحافظين في إنجلترا . وما كانت إلا سياسة تلقائية ، ومن المحقق أنهم لم يكونوا مدفوعين إلى إنهاجها بدافع من السخط أو التوتر الاجتماعي ، وكانت في نفس الوقت سياسة مالية ذات طابع ديموقراطي صحيح . فأدركت بريطانيا — على النقيض من الولايات المتحدة — أن النظام الديموقراطي للضرائب يجب أن تحمله الأمة بأسرها ،

وأن ضريبة الدخل يجب أن يحمل عبئها أولئك الذين يكسبون معظم الدخل . وكانت كل أسرة بريطانية تدفع ضريبة دخل . ولذلك كان يوم الميزانية يوماً مشهوداً ترقبه الأمة على بكرة أبيها باهتمام شديد . وهو اليوم الذي يقدم فيه وزير الخزانة إلى البرلمان مشروع الميزانية ومقترحات الضرائب .

### ٥ - العمل المباشر - الديمقراطية :

ولم تكن مهمة الديمقراطية البريطانية هينة في هذه الحقبة بين الحربين . ففي النصف الأول من العقد الثالث اجتازت البلاد مرحلة خطيرة بلغت شدتها في الإضراب العام وإضراب عمال الفحم سنة ١٩٢٦ ، وتفصيلات هذه الأزمة تستوقف النظر باعتبارها درساً عملياً في أساليب الديمقراطية ، ففي سنة ١٩١٨ نهضت نقابات العمال القديمة متأثرة بما أدركت هذه الهيئات من تنظيم سياسي وإداري أضفى عليها كثيراً من القوة . ظهرت هذه دفعة واحدة فتركت في يد هيئات احتكارية ، فنجد مؤتمر نقابات العمال تسيطر عليه أربع جماعات قوية هي عمال المناجم ، وعمال الطرق الحديدية ، ورجال النقل والسفن ، والمهندسون . وفي كل مكان في أوروبا خلق تركيز قوة العمال على هذا النمط مشكلة كبرى . فظهر على مسرح الأحداث صرح ماسك ، وكان أسلوب معاملته يتوقف على تقاليد البلاد : ديمقراطية أودكتاتورية إن كان ثمة تقاليد . وسمى هذا في إنجلترا عصر « الاشتراكية النقاوية » ، وهو الوقت الذي تأثرت فيه اتحادات العمال الإنجليزية كل التأثر بثورة الدهماء في روسيا ، وبذلت محاولة جديدة في سبيل السلطة السياسية ، وقرر في الأذهان أن ثلاثة شركاء منظمين سوف يعملون في ميدان الصناعة وجهاً لوجه . وهم العمال ، وأصحاب العمل والدولة . وأدركت اتحادات العمال أنها

— كمجموعة لها قوتها وتأثيرها — تستطيع أن تتسلط على دوائر الحكومة ، عن طريق الضغط على الناخبين . وايس في التاريخ الدستوري الإنجليزى سابقة تبرر هذا العمل ، فهناك هوة عميقة جداً بين الديمقراطية البرلمانية ، وبين حكومة تتأثر بضغط الجماعات أيا كانت الطبقة التى تنتمى إليها . ولن يستطيع أى « عمل سياسى » مهما أحكم تديره وأتقن توجيهه أن يخلق من الأرض المجذبة والأحوال الرديئة التى سادت سنى ما بعد الحرب ظروفاً ملائمة للعمل . وقاموا بتجربة « العمل المباشر » سنة ١٩٢٦ ولكنها أخفقت . وبحركة خاطفة ظهر الجو فى إنجلترا . وتحولت العقول دفعة واحدة ، وإلى الأبد ، إلى انتهاج الأساليب الديمقراطية فى الكفاح الاجتماعى .

وفى هذه السنوات التى شاع فيها تضليل الاشتراكية ، خيل للناس أن هناك هدفاً واحداً ، فى تحقيقه الدواء الناجع ، ألا وهو صبغ صناعة التعدين بالصبغة الاشتراكية . فألفت فى سنة ١٩١٩ لجنة ملكية وضعت تقريراً شاملاً ، وافقت فيه موافقة صريحة على صبغ هذه الصناعة بالصبغة الاشتراكية ، وأهابت بالدولة أن تضمن توحيد الأجور والأسعار وشروط العمل فى هذه الصناعة الرئيسية . على أن حكومات المحافظين التى اعتلت كراسى الحكم فى السنوات الأولى بعد الحرب لم تعمل على الاقتراب من هذا الهدف غير التقليدى عن طريق التشريع . كذلك لم تقم به حكومة العمال سنة ١٩٢٤ . وفى ١٩٢٥ ألفت لجنة ملكية أخرى ، أهابت بالحكومة مرة ثانية أن تعدل عن اشتراكها الفعلى فى هذه الصناعات ، وأن تنصرف إلى أسلوب ديمقراطى يكون موقفها فيه موقف الحكم الذى يسمو عن الغرض وطلبت بوقف الإعانات ، والعدول عن فرض الأجور ، وعن تحديد ساعات



العمل ، وبأن يكون للعامل وأصحاب العمل حرية المفاوضة والمساومة للحصول على أحسن شروط اجتماعية ، وكان من جراء الرجوع إلى هذه الأوضاع الرأسمالية أن عمد عمال المناجم وأتباعهم في اللجنة التنفيذية لاتحادات العمال في مايو سنة ١٩٢٦ إلى الاضراب كوسيلة فعالة للقضاء على هذه الأساليب الرأسمالية .

وخيل للناس بادی الرأي أن الأداة الاقتصادية لأمة عدد سكانها ٤٠ مليوناً قد أدركها الشلل ، ولا خلاص من ذلك إلا بانقلاب اشتراكي . فبالإضافة إلى عمال المناجم وغيرهم ممن ذكرنا ، استجاب لنداء الإضراب عمال المعادن والورق والطباعة والمهندسة والبناء إلى آخر رجل فيهم . ولم يكن مصير الأمور في هذه الظروف ليتوقف على أى تصرف من جانب الحكومة ، ولكن توقف على سلوك الشعب .

وقد عمدت اللجنة التنفيذية للمضربين إلى كم أفواه الصحافة الحرة ، فأثار هذا العمل بقظة الشعب البريطاني وحنقه . فهل من العدالة أن تكون النشرة الإخبارية التي تصدرها اللجنة التنفيذية لاتحادات العمال هي الجريدة الوحيدة المرخص لها في الكلام ؟ وأين صوت الجانب الآخر ؟ لم يسمع الشعب إلا أصوات العطف ؟! وسرعان ما شرع كل فرد يقوم بواجبه في أداء الخدمات الضرورية لتسير الأمور سيرها العادي . وبعد تسعة أيام انتهى الإضراب دون التجاء إلى وسائل العنف أو الضغط . على أن زعماء عمال المناجم لم يعدلوا عن فكرتهم في طلب نظام قوى شامل للعمل في صناعاتهم ، يقوم على ضمان الدولة ، إلا بعد مضي سبعة شهور على الإضراب . وجاء قانون نقابات العمال سنة ١٩٢٧ ، فحكم بعدم شرعية الإضراب السياسي ، وإضراب المشايمة ، كما قرر أن جمع الأموال لأغراض سياسية من النقابات

يتوقف على قبول كتابي لهذا ، فلم يصادف هذا القانون هوى في نفوس  
الأممادات ، ولكن الحركة النقابية ظلت تتقدم بلا عائق . وإذا كان إقرار  
« حق الملكية الشخصية » في صناعة الفحم يدل على اتجاه رجى ، فإن ذلك  
إلى حد محدود ، وآية ذلك أن مستر نيفيل تشمبرلن رئيس حكومة المحافظين  
أصدر في ١٩٣٨ تشريعا جريئا ، أصبح بمقتضاه نهائيا ذلك النظام البريطانى  
العتيق من نظم الملكية - وهو المنح الملكية على الفحم - بصيغة  
اشتراكية .

## ٦ - الكساد الأكبر ، والخروج منه الزهيب :

كانت المرحلة الثانية من التجربة محفوفة بالخطر ، وقد جاءت في أخريات  
العقد الثالث من القرن العشرين ، تحت ضغط الكساد الأكبر . وحدث  
عقب انهيار سوق الأوراق المالية في نيويورك في خريف ١٩٢٩ أن كلف  
وزير الخزانة البريطانية ومستر فيليب سنودن زعيم حزب العمال إذ ذاك  
اللجنة الملكية للصناعة والمالية بتقديم تقرير عن العلاج الذى يمكن أن  
تتفادى به الكارثة الوشيكة الوقوع . ولكن في الوقت الذى نشر فيه  
تقرير مكملان ، أغسطس سنة ١٩٣١ ، كانت الأزمة قد سرت في أنحاء  
العالم ، واشتدت وطأتها ، فلم يستطع التقرير ملاحقة الحوادث ، لأنه في  
الوقت الذى تعلق فيه واضعوه بأهداب الأمل في توقي هبوط النقد عن طريق  
تفاهم ودى بين المصارف المركزية - تقول إنه في هذا الوقت بعينه ثرت  
الكارثة بالمصارف النمساوية والألمانية في صيف سنة ١٩٣١ ، وأعقبها أزمة  
المصارف الأمريكية سنة ١٩٣٢ ، وكل ذلك أودى بكيان المالية الأوربية .  
فكيف أتبع لبريطانيا أن تتجنب العاصفة التى اجتاحت العالم بالشكل

الذى لم يتيسر لأية أمة أخرى ؟ وكان من سوء حظ وزارة العمال الثانية برئاسة مستر مكدونالد ، أن تواجه هذه الغنائمة الكبرى . وكان حمل أمانة الحكم مصدر فزع لحزب العمال فى ذلك الوقت ، الذى ساد فيه الانكماش ، وكانت فيه الأمة بأسرها متأثرة بالظروف المسيطرة . أما الحكومة القومية التى جاءت فى أغسطس سنة ١٩٣١ فقامت على ائتلاف المحافظين وسائر الأحزاب ، ولكنها كانت فى الواقع محافظة ، ووقفت أغلبية حزب العمال منها موقف المعارضة .

وأول مفاجأة جاءت بها هذه الحكومة الائتلافية هى الخروج عن قاعدة الذهب . وكان من نتيجة هذا أن تحررت سياسة الاعتمادات البريطانية من قيود الانكماش التى سبق الالتجاء إليها دفاعا عن قيمة الجنيه الاسترلى ، فهبأت الفرصة لصادرات الصناعات البريطانية لتتقوى مرة أخرى على المنافسة فى الأسواق الخارجية التى أصابها الانكماش . والحق إن هذا كان تصحيحا للخطأ الجسيم ١٩٢٥ . وحاولت الحكومات البريطانية — من المحافظين والعمال على السواء — الرجوع إلى مستوى ما قبل الحرب ، لأن التضخم الناتج عن الحرب أدخل بتوازن النقد فى أوروبا . ولكنهم كانوا يجرون وراء حلم ذهبي هو الاستقرار والدعة بعد النصر ، ولكن إنجلترا أحست الهزيمة منذ قصرت عن الرجوع إلى « الذهب » .

وفى ١٩٢٥ بولغ فى تقدير قيمة الجنيه الإسترلى بالنسبة للعملة الوحيدة الثابتة الأخرى فى العالم وهى « الريال الأمريكى » ومعنى هذا أن مستوى الأسعار فى إنجلترا أعلى منه فى أمريكا . وكان من عبث الخيال أن يفكر الناس فى عود إلى استقرار سريع للنقد . وجاء انهيار سوق الأوراق المالية فى نيويورك سنة ١٩٢٩ فزاد الجنيه الإسترلى ضعفا على ضعف . وأعقب



ذلك عامان بذلت خلالهما جهود مريرة لحماية الاسترليني ضد تسرب رؤوس الأموال الأجنبية — وبعض المحلية — من بريطانيا ، وكان أقوم السبل لوقف هذا التيار رفع نسبة الفوائد ، ولكنه لم يجد نفعاً ، ونقص الذهب في بنك إنجلترا . وما أن نفذ معظم الذهب في سبتمبر سنة ١٩٣١ حتى اتخذت الحكومة القومية قرارها الخطير بالخروج عن معيار الذهب . ولم يكن شيء أشد وقعاً في بريطانيا ، وفي العالم أجمع ، من ذلك الحدث المفاجيء بعد ثلاثة عشر عاماً من السلام . وبعد سبتمبر سنة ١٩٣١ ترك الجنيه الاسترليني وشأنه يبحث لنفسه عن مستوى يستقر عنده ، ولكن عنصراً جديداً من عناصر الاضطراب حل على أسواق العالم المضطربة .

وموضع العجب والدهشة هنا أن العالم بأسره — بعد خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب — لم يتردد في مظاهرة النقد البريطاني ، وسرعان ما عاد فيض الذهب مجراه الأول ، ونحوت الأموال الحاملة إلى الجنيه حتى من الولايات المتحدة نفسها . وكانت بريطانيا الدولة الوحيدة ، التي لم يدرك نظام المصارف فيها أي اختلال ، بل كانت ماليتها العامة في عصمة من الخلل ، وكانت سلطة الحكومة فيها آمنة من التزعزع . ولشد ما أدهش الناس أن يتدفق الذهب على بريطانيا من خزائن أمراء الهند . ذلك أن الانتعاش المفاجيء غير المنتظر في أسعار الذهب هياً لهم فرصة الربح الوفير . فتلهفوا على اغتنامها في قوة وعزم . وكذلك جاءت الثروة القومية الهندية لنجدة بريطانيا ، وكان في إخراج كنوز الذهب الهندي الدفين أجل خدمة لأمراء الهند ، وللاقتصاد الهندي الذي لم يستفد من اكتناز الذهب طوال هذه الأحقاب . وليس شيء أكثر افتئاناً على الحقيقة من قول الوطنيين الهنود بأن إنجلترا سلبت الهند ذهبها . لأن خروج الذهب العاقل إلى نطاق التداول

والتعامل على أساس الاسترليني أفاد الهنود أكثر من غيرهم . واتبعت الدول التي تربطها بأنجلترا أوثق الروابط التجارية والمالية ، وأولها شعوب اسكنديناوه ، هذه السياسة . فتكونت « كتلة الإسترليني » ولم تشذ عن ذلك أمم الإمبراطورية ، إلا كندا التي كانت أشد ارتباطا بالولايات المتحدة وكم أسفت ألمانيا وفرنسا — حين لا ينفع الأسف — أنهما لم تفتتا الفرصة في الوقت المناسب لتنضم إلى كتلة الإسترليني .

## • ٧ — نهاية التجارة الحرة

وأعقب الانقلاب في عالم النقد ، خطوة انقلابية أخرى ، تلك هي التحول إلى مبدأ « حماية التجارة » وقاعدة « الدول الأكثر رعاية » . ولم تفلح تجارب الحرب وما بعد الحرب في هزيمة الأغلبية الساحقة القائلة بحرية التجارة في بريطانيا حتى كارثة سنة ١٩٢٩ . وكم من مرة إبان العقد الثالث من هذا القرن نشط أنصار الحماية في حزب المحافظين ، وألح بعض أجزاء الإمبراطورية في الدعوة إلى إيجاد سوق بريطانية محمية لبيع منتجاتها فيها ، ولكن ضاعت سدى جهود هؤلاء وهؤلاء . وكان لا بد أن تتوالى الضربات حتى يمكن اقتلاع أنصار حرية التجارة عن مقاعدهم في مجلس العموم : من ذلك رد الفعل الذي انتاب الأسواق العالمية بعد سنة ١٩٢٩ ، والتعريفية الجمركية العالية ، وأنصبة الهيئات والأفراد ، والرقابة على الأسواق والتبادل وإعانات الحكومات الفرنسية والإيطالية والألمانية وغيرها للصادرات ، يضاف إلى كل هذه ، العوائق في وجه التجارة البريطانية في العالم ، والوعود والآمال التي علقت على انتهاء سياسة الدول الأكثر رعاية بين شعوب الإمبراطورية . وكتب الفوز لمبدأ « حماية التجارة » يوم تحولت نقابات العمال .

واعتبر التاريخ قيام سياسة « حماية التجارة » البريطانية ، وقاعدته « الدول الأكثر رعاية » التي قررها مؤتمر أتاوة بين شعوب الإمبراطورية فترة اختبار دامت سبع سنين انتهت بقيام الحرب الحاضرة . والأرقام وحدها لا يمكن أن تنطق بما كان لانتهاج هذه السياسة البريطانية ، من أثر على تجارة العالم أو على الانتعاش البريطاني نفسه . ولكن رغم سياسة التفضيل والرعاية بين شعوب الإمبراطورية ، لم تستعد بريطانيا المكانة التي كانت لها في أسواق المستعمرات قبل الحرب الأولى . فما أن تدعم السكان الاقتصادى والاستقلال السياسى لهذه الشعوب والهند ، حتى راحت تجول أنحاء العالم للبحث عن متعاملين جدد . ولم تغش السوق البريطانية إلا إذا رأت في ذلك مصلحة لها .

وساعدت سياسة التفضيل والرعاية هذه على التقدم الاقتصادى داخل نطاق الإمبراطورية ، كما تقدمت التجارة البريطانية خارج هذا النطاق ، فكان هذا التقدم عاملا حيويا فى الانتعاش البريطانى ، وأبت بريطانيا أن تقيم أية عوائق شديدة فى وجه التجارة فى أية ناحية . ذلك أن تنفيذ قوانين « الحماية » وكل إلى « اللجنة الاستشارية لرسم الواردات » وكانت الأغلبية فيها من الأحرار السابقين ، فكان همهم ألا يذهبوا بهذه السياسة إلى حد التطرف . وبلغ متوسط ما فرض لحماية المصنوعات ٢٠ ٪ ، وبقيت الرسوم المفروضة على كثير من السلع ١٠ ٪ ، وكانت التعريفة البريطانية فى مجملها أقل من الأمريكية . وخفضت رسوم كثيرة عن طريق الاتفاقات التجارية ، ودخلت واردات المواد الخام إلى البلاد دون أية رسوم . كما كانت الواردات من المستعمرات وكل المواد الغذائية خالية من الضرائب . وأعفيت واردات القلال من الرسوم بمقتضى الاتفاقية التجارية البريطانية الأمريكية



سنة ١٩٣٨ . والحق إن هذه الاتفاقية كانت نقطة تحول جديد إلى « حرية التجارة » من جانب هاتين الدولتين .

وقد أثبتت التجارب أن مجال الامبراطورية لا يكفي لسد كل الحاجات التجارية لشعوبها ، لا لضعف في مقدرتهم الإنتاجية ، ولكن على النقيض من ذلك لازدياد هذه القدرة ، ولأنه من الحق أن يضيعوا الفرص العظيمة في التجارة العالمية ، في مقابل فرص ضئيلة شبه محتكرة في نطاق الامبراطورية الضيق ... ومنذ سنة ١٩٣٨ حاولت مجموعة الأمم البريطانية أن توفق بين السياسة التجارية الإمبراطورية وبين نظام عالمي في نطاق أوسع .

#### ٨ — انتماس حركة بناء المساكن :

وتركز انتباه الاقتصاديين في حركة بناء المساكن التي ازدهرت في إنجلترا ، وهي ثلاثة العناصر الأساسية في الثراء البريطاني في العقد الرابع من هذا القرن العشرين . وشهد العقد الثالث شيئاً من هذا في الولايات المتحدة ، ولكنها اتجهت هنا إلى تشييد ناطحات السحاب . وقد ساهمت عوامل كثيرة في تقدم حركة البناء ، وكان لجهود الحكومة فيها نصيب . ولا يمكن أن تقوم هذه الحركة دون توفير الأموال اللازمة ورخصها . وهذا ما تحقق على أثر هبوط قيمة الجنيه الاسترليني في سبتمبر ١٩٣١ . وتوقف بناء المساكن الخاصة على انخفاض سعر الفائدة لآجال طويلة ، وقد تحقق ذلك بعد تحويل دين الحكومة سنة ١٩٣٢ ، ولا يمكن الاستمرار على بناء المساكن الخاصة إذا استمرت قيمة إيجارها على الهبوط . فعمدت الحكومة إلى تثبيت هذه القيمة رغم ازدياد المساكن ، لأن الحكومة حددت رفع رقابتها عن المساكن بأجل معلوم ، لتتمشى مع الزيادة المضطردة في المساكن .

وإلى جانب هذه الظروف ظل الشعب كسابق عهده يطالب بإنشاء المساكن في نطاق واسع ، حيث كانت الحالة الاجتماعية والسياسية تبعث على الثقة ، وتنعش الأمل في استقرار مستوى المعيشة أو ارتفاعه . على أن الذي يميز حركة بناء المساكن في إنجلترا هو أنها لم تكن حكومية ، ولكنها قامت على تمويل الشعب وتنظيمه ، ودفعت جمعيات البناء ما بين ٧٥ ، ٨٠ ٪ على الأقل من المال اللازم لهذا المشروع ، وهي هيئة بريطانية قديمة صميمة نشأت إبان العصور الأولى للرأسمالية ، كما نشأت جمعيات الأصدقاء ، والجمعيات التعاونية للأسواق . والواقع أن جمعيات البناء والادخار هذه يرجع إليها الفضل في الاستقرار النسبي لمشروع المساكن في سني الرخاء والكساد على السواء . وكان شعارها « إن أجر مسكنك يشتري لك منزلاً » . فكانت تبيع المنازل لأعضائها بمجرد انتهاء المقاول من بنائها ، حتى لقد ارتفعت حركة البناء من مائة ألف منزل في سنة ١٩٢٣ إلى مائتي ألف في سنة ١٩٢٧ . وساعدت الدولة بشكل ما في تشييد أكثر من ثلثي هذه الدور . وانطلقت هذه الحركة في نشاطها حتى بلغت ٣٤٠.٠٠٠ منزل في سنة ١٩٣٧ ، شيد أكثر من ٨٠ ٪ منها دون مساعدة الحكومة ، ولكن بجهود الشعب وحده .

## ٩ — سجل خفي

ولم يستطع العالم الخارجي أن يدرك مبلغ ما وصلت إليه إنجلترا في الداخل من الاستقرار والمدنية الحديثة في الفترة التي خلت بين الحربين العالميتين ، وأسرف الناس في النقد ، وكأن إنجلترا لم تدرك شيئاً مما أدركته . ولكن عيون هتلر ونخبه طابوا نفساً بالامعان في هذه الأقاويل وتوكيدها ،

ومن الشكوك فيه أن الجمهور البريطاني نفسه كان يدرك مدى هذه  
الاصلاحات وعظمتها بالقياس إلى ما تم منها في سائر أنحاء العالم في ذلك  
العصر . وإن آثار هذا الجهد القوي الناضج ، وهي قليل من كثير ،  
لتنطق بالمعجزة التاريخية الكبرى التي طلعت على الناس في عصرنا هذا ،  
وهي أن بريطانيا — وحدها وعلى غير استعداد — واجهت في هذه الحرب  
الثانية ضروبا من القوضى المنظمة كانت كفيلة بتحطيم بناء أقل منها رسوخا .  
وسوف يبدو الأساس الفلسفي الذي بنيت عليه هذه الجهود أكثر  
وضوحا ، إذا عرضنا للتغيرات التي تناولت الإمبراطورية البريطانية في  
نفس الوقت .



## الفصل الرابع

### الامبراطورية البريطانية

#### ١ - قيام الحكم الذاتي

ينزع الأمريكيون إلى الشك في النظرية القائلة بأن بريطانيا تتقدم تقدماً مطرداً في إدارة إمبراطوريتها . ومهما يكن من شيء ، فإن بريطانيا التي شهدت ثورة دموية عنيفة وحرباً أهلية ضروساً في الجزيرة نفسها منذ ثلاثة قرون ، لن ترجع إلى هذه المأساة ثانية ، لأن الدرس كان قاسياً ، ولن تغيب ذكرياته عن أذهانهم . ومنذ ١٧٠ عاماً شهدت بريطانيا الثورة والانفصال في أرجاء الامبراطورية ، وكذلك كان هذا الدرس قاسياً فاستوعبوه . فلم تعد بريطانيا بعد هذا في حاجة إلى ثورات أو انقلابات داخل إمبراطوريتها ، دفاعاً عن المبدأ الحر القائل بأن يترك للبلاذخكم نفسها بنفسها . فيجد الحكم الذاتي المسئول طريقه إلى كل أجزاء الإمبراطورية ، لا يحد منه سوى بعض القيود التي اقتضتها حقوق الأقليات والمصالح المشتركة . وكان أول ظهور الحكم الذاتي المسئول في مستعمرة كندا . وكان المستعمرون الأنجليز والفرنسيون فيها على درجة من النضوج أهلتهم لحكم أنفسهم بأنفسهم ، كما بلغت بريطانيا إذ ذاك من النضوج ما أدى بها إلى منحهم هذا الحكم الذاتي . ولكن واجهتها هنا عقبة كأداء ، تلك هي الفوارق الجنسية بين سكان كندا ، ذلك أن يترك ومعاصريه من حزب

الأحرار ، كانوا يرون ألا يمتد حق التمتع بالحرية إلى غير الرعايا البريطانيين . فكان يجب أن يُقضى على هذا الزعم أولاً . وفي سنة ١٨٣٠ بدأت تنهار تلك النظرية الصارخة التي تقول باندماج الأجناس في كنف الدولة ، وحلت محلها فكرة وجود هيئات فدرائية حرة تتفق في الإيمان المشترك بالحریات المدنية مهما اختلفت في غير ذلك . وفي سنة ١٨٣٩ ، أى منذ حوالى قرن من الزمان ، كتب لورد درهام تقريراً يعد بحق فاتحة عصر جديد في حكم كندا ، أبان فيه للبريطانيين عن أحسن السبل لتوطيد السلام بين العناصر المتنافرة فيها .

أما الأساس العملی المتين الذى انتهى إليه بحث لورد درهام لحكم الإمبراطورية ، فهو وضع حد فاصل بين الشؤون المحلية والشؤون الامبراطورية . أما الأولى فأوصى بأن يكون مناط الفصل فيها لبرلمانات محلية وحكومات مسئولة أمامها . أما الثانية فمرجعها إلى سلطات إمبراطورية ديموقراطية ، وإن تعددت أشكالها . وقد أثبت هذا المبدأ صلاحيته لمواجهة التغيرات المحلية والامبراطورية التي حدثت في القرن التالى . وأنت ترى من هذا أنه منذ قرن مضى ، قام المثل الحى لإنشاء مستعمرات تتمتع بالحرية السياسية والمسئولية ، على غرار ما يتمتع به الانجليز في بلادهم . وما كان لبريطانيا أن تتخلي عنه منذ اصطنعتة ، ولأول مرة أدرك رجال الإمبراطورية في كندا ، « أن الحرية لا تعمل على هدم الامبراطورية ، ولكنها على العكس تخلق منها صرحاً جديداً وطيداً » . وما كان النسيان ليَجِرَ خيوطه على هذه التجربة .

## ٢ — مجموعة اللائحة البريطانية

وتقرر الدستور الكندي سنة ١٨٦٧ بمقتضى قانون أمريكا الشمالية البريطانية . ثم شهدت فترة الخمسة عشر عاما في مستهل هذا القرن أعمالا بارزة جلية الخطر ، ففي سنة ١٩٠١ أنشئ اتحاد استراليا ، وأعقب ذلك منح نيوزيلندا مرتبة الدمينيون سنة ١٩٠٥ . وطبق في سنة ١٩٠٩ نظام الاتحاد الفدرائى الحر الخاضع للتاج البريطانى على الولايات الأربع التى تكوّن منها اتحاد جنوب أفريقيا .

وانتهى عند ذلك دور الجدل النظرى من أجل الحريات السياسية فى المستعمرات ، ولكن إقرارها وتطبيقها لم يكن بالأمر الهين . فعمدت الممتلكات البريطانية فى بداية عهدها بالحرية إلى التخلص من النظم التى فرضتها حرية التجارة فى بريطانيا . وأقرت مبدأ حماية التجارة . وتلك هى السياسة التى انتهجها الدول التى تخلع نير الاستعمار لتستقبل عهداً من الأهلية والكفاية الاقتصادية . وفى السنين القليلة التى سبقت الحرب الماضية لم تكن المسألة مسألة تدخل بريطانيا فى شئون هذه الممتلكات ، ولكنها كانت شيئاً آخر على النقيض من هذا الاتجاه ، هو أن الممتلكات حاولت بما وسعها الجهد أن تضغط على بريطانيا بغية حملها على العدول عن حرية التجارة ، وعلى اتباع سياسة التفضيل أو « الدول الأكثر رعاية » فى معاملها مع المستعمرات ، إنهاضاً لتجاريتها فى السوق البريطانية المفرقة . وهذا الضغط على بريطانيا من جانب الممتلكات لا يصح إغفاله إذا ما عرضنا لسياستها . فالطريق الذى سلكته الممتلكات لتحقيقاً لحرياتها ، كثيراً ما هدد بالحد من حرية بريطانيا نفسها !



وأثبتت الحرب الكبرى الأولى صدق نظر بناء الإمبراطورية الأولين .  
الذين قالوا بإمكان قيام الحرية في ظل الإمبراطورية قياماً فعالاً منتجاً . ومن  
الوجهة الدستورية أعلن الملك الحرب باسم الإمبراطورية جمعاء . ولكن  
كان لبرلمانات المستعمرات المستقلة حق البت في موضوع التعاون أو عدم  
التعاون ، مع بريطانيا في الحرب ، وما يتبع ذلك من مساعدات . والذي  
ثبت أن كل شعوب الإمبراطورية عاونت الوطن الأول بالمواد وبالرجال  
معاونة سخية . وخرجت الممتلكات البريطانية من هذه الحرب أكثر  
اعتزازاً باعتمادها على نفسها ، وأقوى يقيناً بالروابط التي تربطها بـ إنجلترا  
وببعضها البعض . وارتقى مركزها حين جلس مندوبوها إلى مقاعد عصبة  
الأمم كأعضاء أصليين لهم ما لساائر الأعضاء من حقوق . ويقول بعضهم إن  
هذه حيلة بارعة من جانب بريطانيا رمت بها إلى كسب الأصوات والنفوذ  
في مجالس العصبة . وإذا صح ما ذهب إليه بعضهم من أن مسلك بريطانيا  
في إعلان استقلال هذه الشعوب للعالم بأسره كان ينطوي على شيء من  
النفاق ، فالواقع أن الأمور لم تسر على ما اشتهت بريطانيا .

أ ذلك أن السياسة البريطانية الخارجية في الفترة التالية كان ينازعها إلى  
إلى حد كبير عامل هام وهو هل تلجأ بريطانيا ، أو لا تلجأ إلى طلب مناصرة  
هذه الشعوب — كلها أو بعضها — في موضوع بعينه . وفي هذا من غير شك  
حد من حرية بريطانيا في العمل . وذهب لويد جورج — ولم يكن على حق  
في ذلك — إلى أن سياسة بريطانيا الخارجية هي سياسة الإمبراطورية جمعاء .  
ولكن كندا وجنوب أفريقيا خيبتا هذا الزعم ، برفضهما الانضمام إلى  
بريطانيا في حملتها ضد تركيا في أزمة جناف سنة ١٩٢٢ . وكان لتلك الصدمة  
العنيفة صداها في العالم ، كما استقامت بعدها الأمور خلال الفترة بين الحربين .

ومن الطبيعي أن بريطانيا لم تكن تحلم بفرض إرادتها فرضاً في ذلك الوقت . فان كندا واتحاد جنوب أفريقيا لم يرفضاً السياسة المشتركة دون إشراف مشترك فحسب ، ولكنهما رفضتا أى إشراف مشترك كذلك ، ويفسرون هذا بأنه نزعة العزلة التي جبلت عليها الدول الصغيرة غير المجربة . وعلى هذا الأساس لم تتقدم واحدة من الممتلكات البريطانية لإقرار معاهدات لوكارنو سنة ١٩٢٦ ، وتذرعوا حين ذاك بأن السلم الأوربي مسألة تعنى إنجلترا وحدها . وهذا لعمري خطأ كبير كان من شأنه إضعاف مركز السياسة البريطانية ، حتى كانت الحرب الثانية التي أثبتت بجلاء ما في سياسة العزلة من خلل وخرافة ، ولم يرمق العالم الخارجى بعين الاهتمام ، قيام دولة مستقلة استقلالاً كاملاً في داخل نطاق الإمبراطورية ، ذلك النطاق القوى رغم ضآلة الصلات التي تربطه . ولم يلق العالم بالاهتمام لهذه التسمية غير المألوفة التي أطلقوها على الإمبراطورية القديمة ، وهي « مجموعة الأمم البريطانية » .

ولحظ العالم في غير ما اكتراث شيئاً لم يعهده من قبل في بريطانيا ، ذلك هو الدستور المكتوب الذي أقره قانون وستمنستر سنة ١٩٣١ لمجموعة الأمم البريطانية ، فكم من الأمريكيين كفوا أنفسهم مشقة البحث فيما انطوى عليه هذا الوضع الجديد من مزايا ؟ ومن ذا الذي قام بتعريف الناس بهذه الفكرة المبتكرة في القضاء على الفوضى ، في العلاقات المستقبلية بين أمم مستقلة ، ولو أنها مرتبطة برباط الإمبراطورية ؟ ولكن المبادئ البريطانية الجديدة التي تمخضت عنها التجارب الطويلة ، شقت طريقها غير ملحوظة إلى السياسة الدولية ، تلك هي المبادئ التي تقول بالحرية في كنف الإمبراطورية ، وبالاتحاد في ظل الحرية ، وبالحرية في حي قانون فرضوه على أنفسهم بأنفسهم .

وفي داخل نطاق هذه المجموعة من الشعوب البريطانية التي ما زال الكتاب يتجنسون عليها يتسميتها الإمبراطورية البريطانية الرأسمالية ، نجد في دوائر العمل في أستراليا ونيوزيلندا سلسلة من التجارب في الخدمة الاجتماعية والجهود نحو الاقتصاد المنظم . ولدينا في كندا معقل لحقوق الأقليات . فهناك أقلية ضئيلة تنتمي إلى دولة من أعرق دول الغرب ، وتعتنق ديانة من أعرق الديانات ، إلى جانب أغلبية تختلف عنها في الجنس والدين : هؤلاء هم الفرنسيون الكاثوليك مع الإنجليز البروتستانت : وهناك إنجلترا من ورائهم تحمي الأقلية وترعاها . وفي جنوب أفريقيا تستخدم سياسة الأجناس ، ويشتد الصراع بين العناصر الناهضة من الأحرار في المستعمرات البريطانية القديمة : الكاب وناآل ، ولا بد هؤلاء من أن يصلوا إلى تفاهم مع عناصر البوير ذوي التفكير الجنسي الضيق ، والعناصر الألمانية في الترنسفال والاورنج الحرة ( وقد استوطنوا هنا احتجاجاً على تحريم إنجلترا للرقيق ) ولا ننسى في هذا المقام ، المشاكل التي نشأت عن استخدام الهنود ، والحقوق المدنية للهنود في جنوب أفريقيا ، وهي التي استطاع أن يحلها حلاً عادلاً الشاب « غاندي » والذين ظاهروا من البريطانيين في اليوم الأول من شهر يناير سنة ١٩٣٠ ، ويحتفل الهنود به على أنه « يوم التحرير » .

وهناك داخل نطاق الإمبراطورية أيضاً ، ميدان العلائق التجارية العالمية بين الدول الزراعية ، والدول التي تعتمد على محصول واحد ، والدول الصناعية ، القديمة منها والناشئة ، فانها كلها قصدت إلى مؤتمر آتاة الاقتصادية الإمبراطورية سنة ١٩٣٢ طمعاً في الاسترشاد والاطمئنان . وفي كل الأمثلة التي سبقنا لك تتضح اتجاهات إنجلترا نحو التحرير والاعتدال والرعاية ، والمحافظة على حقوق الأقليات والتوفيق المنتج ؛ وهي تضع



كل هذا دائماً موضع النقد والتعديل .

ولكن هذا الذى أسلفنا هو مجال النشاط الأنجلو سكسونى ، بين شعوب أغلبها أنجلو سكسونى ، وفيه توجد أيسر مشاكل الإمبراطورية ، ولكن إيرلنده والمهند كانتا شجى فى خلق الإمبراطورية ، وكان فى موقفهما تعقيد شديد .

### ٣ — أيرلندة تفصل

وإلى جانب المملكة المتحدة وضع « قانون وستمنستر » خمس دول مستقلة داخل الإمبراطورية ، متساوية فى المركز ، غير خاضعة إحداها للأخرى فى الشئون الداخلية أو الخارجية . يربطها جميعا الولاء للتاج . ولكن أيرلنده ، وهى أحدث هاتيك الخمس الخاضعة للتاج البريطانى ، لم تظهر أقل الاستعداد أو الميل إلى أن تحذو حذو الأربع الأخرى ، وهى ممتلكات التاج التى لم يوضع قانون الممتلكات إلا من أجلها وبالتطبيق على حالتها . وحيثما تصفحت التاريخ ألفت هذه الجزيرة البريطانية الصغرى عاجزة ، وغير راغبة فى تتبع خطوات أختها الكبرى ، وهى أسعد منها حالا . وكأنما حلت لعنة الله فتجول البحر بينهما إلى هوة ، فلا تلتقيان . فكم عبر الرجال والأفكار هذا البحر بملء الحرية ، وكم توثقت عرى الصداقة والجوار والحب والاحترام بين أفراد من الجزيرتين ، ولكن انعدم بينهما الانسجام السياسى والاجتماعى . ذلك أن أيرلنده كانت تعز كل الاعتزاز بأقدميتها وعراقة ثقافتها ، ولا تريد أن تنسى خمسة القرون التى أينعت فيها ثقافتها بين القرنين السابع والثانى عشر ، وهى تعتبر نفسها الأم التى عمّرت سلالتها وذراريها البلاد فى مختلف أركان الأرض . وتأصل النظام الاقطاعى فى

انجلترا ، وتسلسل إلى أيرلندا فبدا فيها أمراً غريباً غير متناسق مع نظامها القبلي القديم ، وبدلت حركة الإصلاح الديني من كيان إنجلترا المدني ، على حين أن البروتستانتية في أيرلنده لم تنفذ إلى أعماق الشعب . ولما تداعى النظام الإقطاعي وقام على أنقاضه مذهب الحرية ، حاولت إنجلترا وأيرلنده في ظل هذه الحرية الاقتراب والتفاهم الواحدة مع الأخرى ، ولكن ضاعت سدى جهود أكثر من قرن في هذا السبيل .

لقد ربط التاريخ إنجلترا وأيرلنده بأوثق الروابط ، ولكنه وسّع شقة التباعد بينهما . وأخيراً بعد نزاع حزبي عنيف استمر طوال القرن التاسع عشر ، أمكن التفاهم بين أغلبية من حزب الأحرار الإنجليزي والحزب القومي الإيرلندي ، على حل يمكن أن يؤدي مع التسامح المتبادل والتوفيق إلى مستقبل سعيد للعلاقات بين البلدين ، هذا هو قانون الحكم الذاتي الذي وضعه اللورد أسكويث سنة ١٩١٢ . وهذا القانون — على ما به من مبالغة في الحرص والتحفظ ، إذا قيس بالآمال القومية الإيرلندية ، ومع ما فيه من جرأة في نظر المحافظين المعارضين من البريطانيين والإيرلنديين على السواء — كان يرجي منه أن يجعل أيرلنده مستقلة موحدة داخل المملكة المتحدة البريطانية . ولكن في الوقت الذي اقتربت فيه القومية الإيرلندية من التفاهم مع بريطانيا إلى حد لم يتيسر من قبل ولا من بعد ، تخاذلت ووهنت كل القوى التي كانت تعمل على هذا التوفيق المستمر في الماضي ، حيث فوجئت الأمتان ١٩١٤ بما زعموه ثورة نظمتها ولايات الشمال البروتستانتية ضد قرار البرلمان البريطاني الذي أراد أن يخضع هذه الولايات لنظام الأقليات داخل برلمان أيرلندي بحت . فاستصرخوا حزب المحافظين وناشدوه ولاءه المعروف للتاج ، وكان المحافظون إذ ذاك خارج الحكم

فانتهزوا الفرصة لمهاجمة الأحرار خصومهم السياسيين . والحق إن أُلستر Ulster الموالية كرهت وسائل التوفيق البريطانية مثلاً كرهها الوطنيون الإيرلنديون غير الموالين ، فاعتقد كلاهما أن الموقف النبيل يقتضى مناهضة بريطانيا .

وعلى هذا شهدت الحرب العظمى الأولى أيرلنده على شفا حرب أهلية . وانكشف القناع عن الصراع فى ثورة عيد الفصح سنة ١٩١٦ ، ونجلى فيها من التضحية والاستشهاد ما مكن للزعيم دى فاليرا من السيطرة على الموقف ( بعد ردموند ) ، وتضاءل الأمل فى الحكم الذاتى أمام الرغبة الملحة فى الانفصال ، وعدل الإيرلنديون الكاثوليك عن الأساليب البرلمانية إلى العمل المباشر ، وانصرفوا عن التوفيق إلى الدكتاتورية والطغيان ، ولك أن نسترجع مقدمات الحرب الماضية وما اكتنفها من أخطار وأهوال ، والجو المكفهر الذى ساد الحرب الأيرلندية المتفكرة والجمعيات السرية ، والتعاون مع الأعداء ، والثوار والعيون الذين اصطنعهم الحزب القومى الأيرلندى ، لك أن تسترجع كل أولئك ليتسنى لك أن تقف على سبب حوادث الارهاب التى ارتكبها الجنود الانجليز الذين سماهم الإيرلنديون Black and Tan ، وكل أولئك بدا للانجليز نذيراً بفوضى مروعة تعمل على العبث بكل حكومة وسلطة .

وشهد تاريخ الإمبراطورية البريطانية حركة انفصالية جمهورية مستيئسة فى أيرلنده . وقامت الزعامة الوطنية فى هذا البلد على أساس الاعتقاد بأن كل من انضم إليها كتب عليه أن يكون من الشهداء القديسين دفاعاً عن الغرض العام ، ومن خرج على هذا المبدأ كان خائناً جزاؤه القتل ، كما اعتبر التعاون مع انجلترا ، بل مجرد الاتصال بها ، خيانة عظمى .

وكيف صبرت انجلترا على هذا المكروه ؟ الحق إن رأى العام البريطانى



في سنة ١٩٢٠ أُلح في المطالبة باستدعاء الجنود الإنجليز من أيرلند ، حتى قبل أن يتفاهم موقف الثورة تفاهتاً يدعو إلى ذلك . ومنذ ذلك الوقت بدأت إنجلترا تقامر التغلب على الوطنيين الأيرلنديين ، بصرفهم عن سياسة البطولة الأجرامية ، إلى حياة عادية من الثراء والرخاء والسلام في نطاق الإمبراطورية ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت أيرلند دولة حرة مستقلة .

ودارت مفاوضات طويلة هامة بين لويد جورج والوطنيين الأيرلنديين انتهت بمعاهدة الاتحاد في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وكم حاولت إنجلترا في أثناء هذه المفاوضات أن تخلق من النزعة الثورية سياسة عملية . وإذا عرضنا لتلك الأسس التي قدمت للمفاوضين الأيرلنديين وجدنا أن إنجلترا لم تتورع عن أن تتناقض مع نفسها تناقضاً خطيراً ، أو أن تختلف مع وجهة النظر البريطانية الثابتة . ولم تتعرض قط بعد ذلك لمناقشة الكيان القومي الأيرلندي ومهما يكن من أمر ، فإن إنجلترا أصرت في تلك المعاهدة على الاستمساك بشرطين : أولها ولاء أيرلند للتاج البريطاني ( وهو الذي أهمل في سنة ١٩٣٧ ) وثانيهما عدم إرغام الأقلية البروتستانتية في أليستر على الاندماج في كيان سياسي ، هو في الواقع أغلبية كاثوليكية معادية داخل أيرلند الحرة . ومنذ سنة ١٩٢٣ تمتعت أيرلند بمركز سياسي كامل ، وقامت بوظيفتها في عصبة الأمم وفي المؤتمرات الإمبراطورية للمستعمرات ، وكانت تنحو في هذه وتلك نحو النزعة الاستقلالية .

ودفعت إنجلترا ثمناً غالياً في محاولتها أن تخلق من أيرلند دولة مسئولة في برنامج السلم البريطاني ، وقد دفع الثمن دون أدنى تردد . ذلك أن الوطنيين الأيرلنديين كانوا رجال حكم وسياسة ، ورجال أعمال بجانب وطنيتهم ، فزخرت سنو السلام العشر بعد الحوادث السالفة بمظاهر الثراء والرخاء في

بلادهم بفضل جهودهم . ولكن في نهاية هذه السنين العشر التي ساد فيها نظام كسجراف Cosgrave بدا ثمن التسوية الإنكليزية زائفا ، وفي أوائل العقد الرابع أنس المتطرفون الأبرنديون في أنفسهم قوة ليستأنفوا الكفاح ضد بريطانيا من أجل الانفصال وإنشاء نظام جمهوري في وطنهم . وفي سنة ١٩٣٢ استطاع دي فاليرا ، بتأييد حزب فيانا فيل Fianna Fail وبفضل ائتلافه مع حزب العمال ، أن يحصل على أغلبية برلمانية كبيرة وأن يصبح رئيساً للوزارة . ولكن بقيت عقبة دستورية أمام الزعيم الجمهوري دي فاليرا ، فيما يختص بمنصب رئيس الوزراء ويمين الولاء للتاج البريطاني . وارتفعت إنجلترا مرة أخرى أن تفتح بابا للتوفيق . فسمحت لدى فاليرا أن يقسم يمين الولاء على علم منها بما يخفى تحته من رياء . فهو في الواقع يمين زائف للعمل على إبطال اليمين الحقيقي .

وأفرغ دي فاليرا جهده طوال سني حكمه في تحقيق هدفين يعملان جنباً إلى جنب على الانفصال عن بريطانيا : أحدهما سياسي والآخر اقتصادي وكان ثمة صراع تجاري طويل فيما يختص بحماية الأموال السنوية على الأراضي التي يملكها البريطانيون .

وإنك لتجد عدم الإخلاص ماثلا في الدستور الجديد الذي وضعه دي فاليرا سنة ١٩٣٧ . ولم ينكر دي فاليرا عزايا التبعية للأمبراطورية البريطانية ، فعمل على التمشي مع سياسة الهدنة التي انتهجها بلدين وتشمبرلن ، رغبة منه في التخلص من النظام القديم ، وهو الولاء للتاج البريطاني . فأصدر البرلمان الأيرلندي قانونا يخول سلطة « استعمال تلك الأداة لأغراض خارجية معينة ، تلك الأداة التي تستخدمها الدول التي ترتبط بها إيرلندا في الوقت الحاضر » أما الدول في هذا النص فهي شعوب الإمبراطورية . وأما

الأداة فهي التاج البريطاني . وكان في هذا مصلحة للطرفين . وهذا السنور الجديد سنة ١٩٣٧ ، الذي منح دولة إيرلنده الحرة — ولا تقل الجمهورية — رئيسا ، كان هو الأول من نوعه في تاريخ مجموعة الأمم البريطانية ، وكان هو الأول الذي لم يُقَرَّر إقرارا رسميا ، ولم يخضع لتصديق البرلمان البريطاني . وفي السنة التالية خطا تشمبرلين خطوة أخرى في سبيل التوفيق ، فتنازل بمقتضى اتفاقية أو معاهدة سنة ١٩٣٨ ، لهذه التي أصبحت بفضل هذا جمهورية منفصلة على حافة الإمبراطورية ، عن القواعد البحرية البريطانية في ثلاث محطات هامة في جنوب أيرلنده : وقد أهاج هذا أسف البريطانيين والوطنين الإيرلنديين اليوم ، ولكن حين لا ينفع الأسف ! ! وإنك لتلاحظ تراجع الحكومات الإنجليزية أمام تهديد أيرلنده بالانفصال ! فهل كانت أيرلنده واحدا من مجموعة الشعوب البريطانية حين نشبت الحرب الحالية ؟ وهل هي كذلك الآن ؟ حين تدعى حيادا دقيقا زائفا تحت حماية البحرية البريطانية التي طالما عرضتها أيرلنده لأخطار جمة ؟ !

#### ٤ — المشكلة الهندية

فإذا حولت وجهك عن المستعمرات المستقلة البريطانية إلى بلد يوشك أن يكون واحدا منها ألفيت نفسك أمام المشكلة الهندية الشائكة . والرأى العام الأمريكي لن تأخذه الدهشة ، مذ كان على علم بوجود الهند في محيط العالم . لأنه يعلم علم اليقين ما يكتنف الهند من خرافة . والخرافة هنا تقول إن الاستعمار البريطاني أخضع ٤٠٠ مليون من الهنود ، لفائدة بضع مئات من الأجانب المستغلين المقتصبين ، الذين يثيرون الأحقاد الجنسية والدينية وفوارق الطبقات بين جماهير الهنود ، ليتمكنوا من بسط سلطانهم وجر المنافع في الظلام .



وقالوا إن بريطانيا ، في الوقت الذي تجاهد فيه من أجل الديمقراطية ضد الدكتاتورية ، تتمتع بسلطان دكتاتوري قاهر يتعارض مع آمال الهند نحو الديمقراطية ، وتساءلوا لِمَ لم تتواضع إنجلترا فتترك لغاندى وجمال نهرو مهمة حكم الهند في حرية وحزم ، ليخلقوا منها دولة ديمقراطية ثرية بعدما أخفق البريطانيون في ذلك ، نتيجة لرأسمالية تتحكم وهي في بلادها ، تظاهرها بيروقراطية طامعة ، وكلهم يستنزف أموال الرعايا الفقراء المعوزين ، في رواتبهم وأرباحهم الباهظة .

والحقيقة التاريخية هي أن تجارا بريطانيين في قرون خلت ، أقحموا الحكومات والبرلمانات الإنجليزية ، على كره منها ، في الشؤون الهندية وزجوا بها في مسالكها ، وما كان لهم أن يفعلوا ، بل كان يجدر بالإنجليز أن يعيشوا في عزلة عن العالم الشرقى ليغط في نوم لا يفيق منه إلا على أصوات الغزاة أو الفتن الداخلية الجارفة أو المجاعات والأوبئة . ولكن رذيلة الغرب في النشاط والتجول وحب الاستطلاع لم تكن مقصورة على الإنجليز وحدهم ، بل إنهم يمثلون تفكير عصرهم . وقد سبقهم في هذا المضمار الأسبان والبرتغاليون ، ولم يتخلف عنه الفرنسيون والهولنديون والألمان . والسؤال الدقيق الذي يتردد الآن هو : كيف نجح الاستعمار الإنجليزي عن طريق الاستغلال البدائي ، الذي تميزت به العصور الوسطى والاقطاعية ؟ وكيف تسنى لهم أن يطبقوا أسلوب الحكومة المسئولة في هذه البلاد الشرقية المترامية الأطراف ؟ وماذا أثمر هذا الأسلوب بالقياس إلى غيره من الأساليب الشرقية في الحكم ؟

الحق إن تاريخ الهند بعد انهيار الاستبداد المغولي في مستهل القرن الثامن عشر ، يعكس في وضوح وإخلاص منهج التفكير البريطانى السياسى .

وطالما اجتذبت حماية هذه القارة ، التي لا سلطان عليها ، من برائن الفوضى جهود الإنجليز ذوى التفكير السياسى الواسع . وقبل أن ينبلج صبح هذا القرن المستنير الذى نعيش فيه ، ويضع معايير « لهند » حرة ، نجد الإنجليز فى الهند ، يكفون عن « استعمال القوة الفاشحة فى معاملة الهنود » . حقا كانت البحرية والجنود البريطانيون هم الذين يحمون متاجر البريطانيين فى الهند ، ضد المنافسة الفرنسية والفوضى الهندية ، ولكن منذ سنة ١٨٢٠ كانت الهند هى البلاد الأسيوية الوحيدة التى تتمتع بسلم دائم ، لم يعكر صفوه إلا الحرب المحلية الدامية أو العصيان الأكبر سنة ١٨٥٧ .

وفى أثناء القرن التاسع عشر تحول حكم الهند بخطى سريعة من أسلوب الاستغلال الذى جرت عليه شركة الهند الشرقية فى إدارة هذه البلاد ، إلى الطريقة الانجليزية الخاصة ، وهى الوصاية على شعوب المستعمرات ورعاية مصالحها . فتمنح قانون بت Pitt للهند سنة ١٧٨٤ ، وقانون ما كولى Macaulay سنة ١٨٣٣ عن إلغاء الامتيازات والاحتكارات ، والقضاء على الفساد وتعويد الهنود على الخدمة المدنية والكفاية الإدارية ، وتقوية الروح المعنوية ، وتقلصت سلطة شركة الهند الشرقية حتى انتهت تماما سنة ١٨٥٨ ، وتسلم البرلمان البريطانى مسئولية حكم البلاد . ولم يمنع هذا القرار الهند حريتها فى هذه المرحلة لثلا تعود لقمة سائغة للفوضى والفتن ، ولو أن حزب الأحرار فى إنجلترا لم يكن شىء أحب لديه من تحرير الهند . وإذا عرضنا لتاريخ السنين التالية للقرار السالف وجدنا أن جهود السياسة البريطانية أجهت إلى أن تخلق من الوطنيين الهنود أفرادا يأخذون على عاتقهم ، ولمصلحة العالم ، مهمة إقرار السلم فى هذا القطاع الضخم المعرض للأخطار من الكرة الأرضية .

واعتقد القرن التاسع عشر طبقاً لتفكيره المستنير ، أن أجل خدمة لقضية الهنود ، هي أن تنتقل إليهم علوم إنجلترا وتقافتها ، ما وجد إلى ذلك سبيل . وإن صح الاتهام بأنهم قصدوا من ذلك إلى الاحتفاظ بتبعية الهند لبريطانيا ، فقد أخطأ هذا القصد هدفه . لأن الطلبة الهنود في هارو وكبرج كانوا يُقبلون — أكثر ما يُقبلون — على تعرف الحريات الإنجليزية ومظاهر القومية والصناعة والتقدم في دول الغرب ، بما في ذلك النقد الاشتراكي الذي يهيج شعور الشرق . ثم كانوا ينقلون كل أولئك ليدرس في المدارس والجامعات الهندية . ولكم تأقت نفوسهم إلى تحقيق شيء من هذا في بلادهم ، فكان أن إنجلترا أفلحت بذلك في تنشئة شبان وطنيين متحمسين ، يأبى كبرياؤهم إلا أن تدرك الهند مثل ما أدركت إنجلترا من أساليب الحرية وتكافؤ الفرص ، وقد نجح التعليم البريطاني كذلك في تكوين طبقة من الموظفين الهنود ذوي المقدرة والنزاهة ، ومن ثم كانوا أهلاً لتحمل مسئولية الحكم في بلادهم . والحق إن هذه الرغبة في تسليم الهنود مقاليد الحكم في بلادهم هي وجهة النظر الوحيدة التي وضعها البرلمان الإنجليزي أمام عينيه ، منذ بدأ يحكم الهند . ومن لغو الكلام وصفهم حكم البرلمان الإنجليزي للهند بأنه القسوة المستبدة الغاشمة ، أو الاستبداد والانحلال .

### ٥ - الإصلاحات الهندية :

وفي مستهل القرن ، في وقت غير ملائم تماماً ، استؤنفت في الهند إصلاحات تتفق كل الاتفاق مع روح الحرية ، نص عليها تشريع مورلي منتو Morley Minto سنة ١٩٠٩ الذي وسعت بمقتضاه المجالس التشريعية في المقاطعات ، وتقرر مبدأ الانتخاب وشعبية البرلمان الهندي بحيث لا يتسع



المجال فيه لرجال الحكم الرسميين بمحكم وظائفهم . وألحق بالحكومة المركزية والحكومات المحلية (أى المجالس التنفيذية) أعضاء من الهنود ، وساعد قيام الحرب العالمية الأولى ، وأسلوب التعاون الوثيق الذى تقدمت به الهند إلى بريطانيا ، على المضي فى تحرير الهند . وأعقب ذلك سلسلة الإصلاحات التى يطلق عليها إصلاحات مونتاجو شامزفورد Montagu Chelmsford ١٩١٩ ، وبمقتضاها منحت الهند عشر سنوات لتجربة أنظمتها المدنية واختبارها ، تحت إشراف حكومة ثنائية ، وفى ١٩٣٠ — ١٩٣٢ انعقد مؤتمر المائدة المستديرة الذى اشترك فيه حزب المؤتمر الثورى ، كما اشترك غاندى نفسه . ثم تناولت تقارير سيمون وبتلر مسألة إقرار دستور اتحادى لا يضم الهند البريطانية وحدها ، ولكن ينتظم الولايات الخمسة المستقلة استقلالاً ذاتياً . وقد نفذ هذا البدء فى قانون حكومة الهند ودستورها سنة ١٩٣٥ .

ولتلك التواريخ التى أوردناها لك قيمتها ، بالقياس إلى ما استلزمته من جهد وفكر ، وقد حققت فى هذه السنين المجدية بين الحريين ، شيئاً كثيراً ، ولكنها لم تترك للهنود بصفة قاطعة كاملة حكم أنفسهم ، فى ظل حكومات مسئولة وبرلمانات منتخبة . وزار جون جنتر الهند ١٩٣٨ (وقد مضى على تنفيذ الدستور عامان) ، ولشد ما كانت دهشته حين رأى بضع مئات من الموظفين البريطانيين يتأهبون لمغادرة البلاد ، ومعنى هذا أن الخدمة المدنية قد اختتمت عملياً تاريخها المجيد فى الهند البريطانية ، التى يبلغ عدد سكانها حوالى ٣٣٠ مليوناً ، ينعمون فى ظل حكومة مسئولة قوامها الهنود أنفسهم فى كل مرافق البلاد الداخلية ، ولم يلجأ حكام المقاطعات إلى استعمال حقهم الذى احتفظ لهم به الدستور ، وهو حق وقف القوانين .

وإذن أصبحت الهند في فترة جيل واحد قاب قوسين أو أدنى من الاستقرار الذي يقوم على الاستقلال الكامل الذي تتمتع به المستعمرات الأنجلوسكسونية داخل نطاق الإمبراطورية البريطانية . ومنذ سنة ١٩١٩ ، تمتعت الهند شكلاً وموضوعاً ، بحقوقها الكاملة كإحدى الممتلكات المستقلة في عصبة الأمم ، والحق إن هذا كان اسماً فقط مذكراً للبرلمان البريطاني يحتفظ بالسلطة العليا في الهند ، ولهذا قيل إن هذا الحق الاسمي ليس إلا ضرباً من النفاق البريطاني ، وكان الأجدر أن يفسروه على أنه إعلان عن حسن نية الإنجليز . وقد وعدت بريطانيا أن تمنح الهند ، بمجرد انتهاء الحرب الحالية ، مركز الممتلكات المستقلة وما يستتبع ذلك من مهام .

ورجال الإنجليز والهنود الذين احتملوا معاً عبء المسؤولية في تقرير مصير هذه القارة الصغيرة ، هم الذين يستطيعون وحدهم تقدير منح الهنود حكم أنفسهم في ظل التاج البريطاني ، (أي تحت حماية القوات البحرية والجوية البريطانية) ، وتقدير ما في هذا المشروع من جرأة . وكما سمعنا عن الانقسامات الدينية والكراهية الطائفية وجرائم القتل في الهند ، ولكنهم قالوا إن البريطانيين هم الذين أثاروا كل هذا جريماً وراء سياسة « فَرْقُ تَسُدْ » ، وقد يُحمَل القراء الأمريكيون على تصديق هذا ، ولكن يجدر بزعماء الهنود أن يكونوا أكثر استنارة من هؤلاء . فإن المذاهب الدينية والعداوة لا زالت تعمل عملها وتقرض سلطانها القاسي في هذه البلاد .

وكان صيام غاندي « حتى الموت » من أجل المصير المؤلم لأكثر من ٥٠ مليوناً من النبوذيين الذين يعملون من أجل الهندوكيين ، ولكنهم لا يعيشون معهم في مستوى واحد . وفي هذا العمل الإنساني الجليل من

أجل هذه الفئة الدلية يرحب غاندى بالتعاون الذى يعرضه البريطانيون .  
وليس للحكم البريطانى يد فى تفاقم الخزانات بين المسلمين والهنود من جديد ،  
بل على العكس ، هذا أول ثمار الديمقراطية الهندية . ذلك أن الأغلبية  
الهندوكية فى المجالس التشريعية فى الولايات المشتركة وضعت الأقليات  
المسلمة فى مركز خطير مخيف .

فكيف يتسنى للديمقراطية والحكومات البرلمانية أن تنجح فى حكم  
دائرة تتألف من ألوان مختلفة وضروب متباينة من العقليات التى لا يستطيع  
إحساءها ذو البصيرة النافذة . والانجليز الخبيريون بشئون الهند ضعيفو الثقة  
بنجاح هذا النظام كنجاحه فى الغرب ، وهم براء من الخطأ الذى يُنسب  
إليهم من أنه يمكن تطبيق الأساليب البريطانية عملياً على الهند بحقيقتها  
الراهنة . ولكنهم تعلموا ، بعد تجربة وجهود فى مدى قرن كامل ، أن المعايير  
الفريية السياسية والاجتماعية والانسانية ، تستطيع أن تقدم أجل الخدمات  
إلى الشرق ، بعد أن خرج الشرق من عزله وأصبح ذا صلة وثيقة بالعالم  
المتمدن . ويخلصون من ذلك إلى القول بأنه إذا تم إقرار القانون والنظام  
واحترام الفرد وحقوق الأقليات ، يصبح فى الإمكان — لو توفر الجهد  
والخدق — منح حقوق سياسية ومسئوليات أضخم .

ولا زالت الهند فريسة للفقر والضيقة والمرض ، ولم يتوفر بعد للأربعين  
مليوناً من الانجليز المسئولين عن عشر أمثالهم من الهنود ، وعن الملايين  
الكثيرة الأخرى فى مختلف الجهات ، من أسباب الحياة الصحيحة ما توفر  
لثلاثين مليوناً من الأمريكيين المسئولين عن ١٢ مليوناً فقط من سكان  
الفيليبين . ولم يكن فى استطاعة دافع الضرائب الهندى أو البريطانى أن  
يتحمل مثل هذا العبء . كذلك لم يكن قيام البيروقراطية المركزية



الضخمة — وهو أمر ضرورى — كفيلا بتحقيق المبادئ البريطانية أو الهندية الممكنة أو المرغوب فيها . وهناك مسائل شائكة لها قيمتها ، مثل منع الهندوكيين من إحراق الأرامل ، ومن زواج الأطفال . وبعد هذا كله زاد عدد سكان الهند البريطانية ، بفضل الإدارة البريطانية ، زيادة خرافية من ١٤٣ مليوناً فى ١٨٦١ إلى ٢٣١ فى ١٩٠١ إلى ٢٨٩ فى ١٩٣١ ، وأكثر بكثير من ٣٠٠ مليون اليوم ( ويزيد عدد السكان فى الهند جميعها فى سنة ١٩٤١ على ٤٠٠ مليون بزيادة ٥٠ مليوناً فى السنين العشر الأخيرة ) وهبطت وفيات الأطفال — وهى مقياس الصحة العامة فى الدولة — من ١٨٢ فى الألف سنة ١٩٢١ إلى ١٦٢ فى ١٩٣٦ . والواقع أن هذه الكثرة البشرية من شأنها أن تخلق المشاكل الاجتماعية ، لا أن تقضى عليها ، فى بادئ الأمر ، ولكن من دأب المدنية فى النهاية أن تمدنا بحلول لتلك المشاكل التى تثيرها . وبازدياد الحيوية الهندية لا بد أن تتقدم الشؤون الاجتماعية والاقتصادية فيها تباعاً .

ولا تزال الهند من الفقر بدرجة لا تمكنها من القيام بكل ما هى فى حاجة إليه من ضروب الخدمة الاجتماعية . ومهما يكن من أمر ، فإن القول بأن بريطانيا تنضيب معين الضرائب فى الهند لتنفقه فى وجوه خارجة عن نطاق الهند ليس لها بها علاقة أو مصلحة ، قول ضعيف لا يقوم عليه دليل . فالهند تنفق على جيشها ( وهو فى طريقه إلى الصبغة الهندية البحتة قريباً ) ، ولكنها تستفيد من خدمات البحرية الإنجليزية دون مقابل وإن جيشاً هندياً مستقلاً ، لا بد يتكلف نفقات باهظة ، حيث لا مفر من مضاعفة عدده الحالى لمواجهة الرغبة فى التوسع من جانب اليابان الآن ، وربما تطلب الأمر فى المستقبل مواجهة هذه النزعة من جانب روسيا . وقد تضاعل

عدد الموظفين الانجليز في الهند كما أسلفنا ، فتضاءلت رواتبهم ومخصصاتهم .  
أما فوائد ديون الإسترليني ، وهي أكبر ما يحتص أموال الهند كما يقولون ،  
وتدفق الثروة من الهند على بريطانيا فقد نقصا بمقدار ٣٨ ٪ في السنين  
الخمس الماضية وحدها .

ومن وجهة التماسك الاقتصادي والاعتماد على النفس نجد البلاد فيما بين  
الحربين تقدمت شوطا بعيداً . وحفزتها الحرب الثانية إلى مدى أبعد ،  
وانتهى في سنة ١٩٢٥ كل أثر لتدخل الأنانية البريطانية في السياسة  
التجارية . وفي ظل الإمبراطورية البريطانية تمسكت الهند بمبدأ حماية  
التجارة ضد بريطانيا نفسها . وأرقام الصادرات والواردات مع المملكة  
المتحدة لا تعدو ثلث تجارة الهند ، بينما كان يذهب ما بين ٤٥ ٪ ، ٥٥ ٪  
منها إلى خارج الإمبراطورية قبل هذه الحرب . ولا محل الآن للقول باستغلال  
رأسمالي بريطاني في الهند ، فليس هذا إلا نبشاً للماضي . وحين تقتضى  
الظروف في المستقبل أن تواجه الهند مشاكل الصناعة الحديثة ، فسوف  
تجد أمامها هنوداً — لا بريطانيين — تمتدحهم أو تؤنبهم ، ومهما يكن من  
أمر الإصلاحات الاجتماعية التي أداها الحكم البريطاني أو قصر عنها ، فالجمال  
الآن واسع أمام الهنود ليحققوا ما وسع الوعي الاجتماعي فيهم من رغبات .  
ويكون لزاماً على زعمائهم يومذاك أن ينبذوا الثورات ، وأن يتفقوا على  
تفاصيل السياسة التي ينتهجونها .

## ٦ — في أي طريق تسير القومية الهندية

استعرضنا قضية بريطانيا في الهند ، ولكننا لم نعرض لموقف القومية  
الهندية التي تطالب بالانفصال السريع وهو موقف حزب المؤتمر ، أو على

الأقل هذه هي النعمة التي يتحدث بها غاندى وجوه رلال نهرو في وضوح تام . وحزب المؤتمر في الهند — وهو على ما يريدوننا أن نفهم حزب ديمقراطى يمثل الناحيين الهنود أصدق تمثيل — أظهر أنه على استعداد لتسلم مقاليد الحكم في البلاد ، بعد تخليصها من النير البريطانى . فالمؤتمر — كما يقولون — مظهر نفوج العقلية الهندية بقدر ما هو مظهر لرغبة بريطانيا في عدم التعاون .

أما عن مناي القضية التي عرضها حزب المؤتمر ، فليس لدينا إلا سيرة زعيمها نهرو ، التي نشرت في أمريكا بعد ظهورها في إنجلترا بخمس سنين . ففي البيان الذي أدلى به بصراحة عن بلاد لم تفتن بعد إلى حقيقة مشاكلها السياسية ، نجده يتحدث عن مجموعة ناهضة من رجال ذوى مشارب مختلفة وعقليات متباينة ، يتلمسون طريقهم في غير بصر ولا بصيرة ، وهم في مسيس الحاجة إلى التوجيه والارشاد في لجنة الفوضى التي "بعثوا فيها" ، وهم أبعد ما يكونون عن تمثيل بلادهم تمثيلاً صحيحاً ، لا لشيء إلا لأن ١/٤ السكان تقريباً وهم المسلمون ، احتفظوا لأنفسهم بتنظيم حزبى معاد وبهيئة أسمت نفسها الحلف الإسلامى . وكلا الفريقين لا يمثل قومه تمثيلاً دقيقاً . وكان أعضاء حزب المؤتمر أربعة ملايين ونصف مليون من أمة يتراوح سكانها بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون عند نشوب الحرب الحالية . فهبط العدد إلى مليون ونصف ( وهذا دليل ساطع ماخلفه الجدل السيامى من ملل ) . ويؤخذ بعض المسلمين في حزب المؤتمر ، وليس العكس صحيحاً ، ويوجد بعض المعتدلين المنشقين على الحزبين كليهما . زد على ذلك أن أعضاء حزب المؤتمر كثيراً ما يختلفون فيما بينهم ، ولكن الخلافات بينهم لا تجرى على نحو ما يتفق في أية هيئة ديمقراطية منظمة ، بل على شكل بيعث بين حين وآخر



في قلب نهرو اليأس من إنجاز تعاون بينهم على الإطلاق . وكان من نتيجة هذا أن ظهر بعض القادة فكونوا حزبا متواضعا يحاول فرض سلطته دكتاتورية على الشباب السياسي الناشئ .

وكان المطلب الأسمى للوثمر هو الحكومة الذاتية الديمقراطية . ولكن بعد إقرار قانون سنة ١٩٣٥ سمح الزعماء لأعضاء الحزب أن يتسلموا زمام الحكم ، فساروا على غير هدى ، وطالب المؤتمر بالقبض على زمام السلطة العليا في البلاد بالقوة . وبرنامج غاندى في العصيان المدني هو في الواقع التجاء متنكر إلى القوة . فالثورة في الهند تقوم على المقاومة السلبية ، والنداء القائل « لا عنف ولا تعاون » يرمي إلى الاضراب عن الطعام وعدم دفع الأموال الأميرية ومخالفة القانون ، وعدم الدفاع عن النفس عند الاتهام ترحيبا بالسجن ، أما الناحية الإيجابية لهذا المنهج فهي الغزل بالمغازل اليدوية ، والسفر لآلاف الأميال على الأقدام ، وبث الدعوة . وتلك الأساليب ترجع إلى عبقرية غاندى في معالجة الأهداف السياسية . ونتائجها عظيمة مذهشة في إثارة مشاعر الهنود . والنتيجة أن الشعب الهندي ، على ما كان عليه من الخمول وعدم الاكتراث إلى وقت قريب ، كما كان يشكو دائما نهرو ، صحا من غفوته وسار وراء زعمائه . ولسوف يفهم الهنود السياسة بشكل لم يكونوا يفهمونه من قبل ، وتدريب الشباب الناشئ على الإصغاء وطاعة الزعماء وتلبية نداءهم . وماذا عسى أن يكون هذا النداء ؟

## ٧ — جواهر لال نهرو

ولنعرض الآن لتفكير نهرو ، حيث ينتظر أن تلعب هذه الشخصية الفتية القوية دورا هاما في مستقبل الهند المستقلة . ويحدثنا عنه فنسنت شين

بقوله « قلما توجد اليوم في العالم أجمع عقلية مستنيرة مثل عقلية هذا الرجل ، إنها عقلية حديثة منزهة عن الخرافات والتحيز . وأرسل سادة الهند الأجانب هذه العقلية الوادعة النزيهة المستنيرة إلى السجن سنين طوالا ، والحقيقة أن نهرو لم يدّع لنفسه أكثر من أن يكون زعيما لحركة ثورية في وجه السلطات المدنية ، وأنه يعصى القوانين ويأمر أتباعه بالعصيان كلما بدا ذلك للحزب . وهذا « النزيه » يدين بمذهب كارل ماركس ، ويصبو إلى تنظيم اشتراكي دقيق لاقتصاديات الهند . »

أما عن آرائه في السياسة الخارجية ، فقد كتب في أغسطس ١٩٤٠ في مقدمة الطبعة الأمريكية لتاريخ حياته « إنى أرى في المستقبل إلى تأسيس اتحاد فدرائى يضم الصين والهند وبرما وسيلان وأفغانستان وغيرها من البلاد إذا أمكن . بل إنى لأرحب باتحاد فدرائى يضم دول العالم أجمع . » ولندكر أنه يوم كتب نهرو هذه العبارات كانت بريطانيا معرضة للدمار التام بفعل القوى الجهنمية الهتلرية . وأن الهند كانت محط أطماع اتحاد فدرائى من نوع آخر هو « اتحاد شرق آسيا للتعاون على الرخاء » بزعامة اليابان الحربية والاقتصادية . ونهرو الذى اتجهت آماله كلها نحو الثورة منذ كان شابا يافعا ، والذى عاش عدة سنين رهين هذه الآمال فى سجن خلقه لنفسه بنفسه ، لا بد أنه طرب فى قرارة نفسه ، وأنه كان يحلم بفجر « التغيير والانقلاب » يوم تتداعى الامبراطوريات القديمة ، وينهار كيان العالم القديم . تلك الشخصية التى أسرتها نظرية كارل ماركس فشبت على مقت الاصلاح وعلى الأمل فى الانهيار ، لا بد أن ترمى تلك السلسلة الطويلة من الإصلاحات البريطانية فى الهند وما اقترن بها من جهد طويل ، بعين المقت والازدراء . ولكن بريطانيا لم تتداع فى أغسطس سنة ١٩٤٠ . والذى يبدو أن جهود

البريطانيين والهنود نحو الإصلاح لم تقف يوم كان نهرو في السجن. وخارج السجن يفكر في تنظيم جديد ، وأنها سوف تسير دائماً إلى الأمام .

## ٨ — غاندى

ويختلف شعار غاندى وأساليبه عن نهرو ، فحينما يكون نهرو صليبا متعسفا نجد غاندى مرنا ، وحينما ينهج نهرو طريقاً واحداً مستقيماً نجد غاندى ملتوياً ، ويدين نهرو بالجماعية ، على حين يعتنق غاندى الفردية المتطرفة ويتوق نهرو إلى الغاية والنهاية ، ولكن غاندى يعالج « الوسيلة » وكان يلجأ تارة إلى التعاون وأخرى إلى عدم التعاون مع بريطانيا حينما يحلو له ، وسولت له أحلامه عن مستقبل الهند أن يصوم مرة تحدياً لبريطانيا ، وأخرى تحدياً للأمراء . وثالثة احتجاجاً على نظام الطبقات . وغاندى كفرد لا يدين بعقيدة سياسية ثابتة . ففي مستهل الحرب الحاضرة انضم غاندى إلى بوس ونهرو زعيمى المؤتمر المتطرفين لمحاولة القضاء على دستور سنة ١٩٣٥ .

وبالتزام غاندى مبدأ عدم التعاون مع بريطانيا إبان الحرب ، حاول جهد المستطاع أن يقف عقبة في طريق العدد العديد من الهنود ، الذين آثروا خدمة الهند عن طريق تقلد الوظائف تحت سلطة الحاكم العام في حكومة دلهى . وعلى هذا نجد غاندى وحزب المؤتمر غير ممثلين ، على حين تقوم الهند بنصيبها المتزايد في الحرب يوماً بعد يوم . وعلى حين تسيطر في المجلس التنفيذى لنائب الملك أغلبية من الهنود . وفي ٢٢ يوليو سنة ١٩٤١ اتسع المجلس التنفيذى فأصبح ١٢ عضواً منهم ثمانية من الهنود ، كذلك تكون مجلس الدفاع القومى الهندى من ثلاثين عضواً كلهم — عدا اثنين منهم — من الهنود . وتساءل أصدقاء غاندى والمعجبون به في دهشة : هل أدركته



الشيخوخة فقعدت به عن المساهمة في الشئون الهندية ، أو أنه محتفظ بأسلحته في أغمارها ، ليشحذها في الكفاح المقبل .

ولا تعرض سياسة المؤتمر للمسلمين إلا بشيء يسير . وفي الوقت الحاضر نرى نشاط المسلمين السيامي بزعامة السيد جناح يتجه إلى العزلة عن الوحدة الهندية أكثر مما كانوا في أي وقت مضى . ذلك أن الحلف الإسلامي يعمل على تكوين وحدة قائمة بنفسها تتألف من مئة مليون في باكستان ، والواقع أن حركة الانفصال الإسلامية هي ثمرة من ثمرات النفوذ البريطاني ، مثلها في ذلك مثل سائر القوميات في الشرق ، وربما كان أثر بريطانيا في بعث الروح القومية في العالم الإسلامي من البحر الأبيض إلى المحيط الهندي أعظم منه بين مسلمي الهند . وهذه الحركة الانفصالية الجديدة في الهند تنذر بخطر حقيقي . وهي أشبه ما تكون بحركة انفصال الأجناس في البلقان .

وكان حظ الهند من التقدم أعظم منه في أية أمة أسيوية تتخبط بين ماضٍ أسيوي بعيد مضطرب ومدنية غربية سريعة الخطى . وإذا نظرنا إلى اليابان التي اقتبست أساليب الغرب الفنية ، واصطبغت بصبغة حرية وطنية ، واستمر فيها أثر هذا الاتجاه فخرجت من حرب إلى حرب مع الدول الأجنبية ؛ أو عرضنا للصين التي كان فيها الانقلاب الثقافي أعمق ، فجعل منها ميداناً للفوضى ، ولم يهيئ لها من وسائل الدفاع ما تواجه به الحروب الأهلية ، أو دسائس روسيا أو عدوان اليابان ؛ أو تناولنا أصقاع سيبيريا الشاسعة التي استغلت كنوز ثروتها الدفينة أو لم تستغل ، تبعاً لأهواء الإمبراطورية الروسية ، نقول إذا نظرنا إلى هذه أو تلك ، وجدنا أن تقدم الهند في ظل السلام في الجيل النابز كان أعظمها جميعاً .

## ٩ — مصر والشرق الأدنى

والآن نلقى نظرة عابرة على مشئون مصر والشرق الأدنى . فقد سلخت مصر عن تركيا في الحرب الماضية ووضعت تحت الحماية البريطانية ، وبعد ثلاث سنوات من مؤتمرات الصلح وبتأثير نفوذ الزعيم الوطني سعد زغلول وثورة المصريين ، رفعت الحماية عن مصر ، وأصبحت دولة مستقلة ذات سيادة تحت حكم الملك فؤاد في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وكان هذا تصريحاً بريطانياً من جانب واحد ، جاء بعد سلسلة من المؤتمرات التي عقدها ممثلو مصر في لندن ، وعقب سلسلة من الحوادث العنيفة في مصر . واجتفظ هذا التصريح لبريطانيا بحق إبقاء حامية إنجليزية في منطقة قناة السويس ، والسيطرة على سياسة مصر الخارجية وتعيين المستشارين الماليين والقضائيين بالإضافة إلى حماية حقوق الأجانب في مصر . ولم يكن هذا الحل ليضع حداً للحركة القومية المصرية ، وبعد موت سعد زغلول في سنة ١٩٢٧ ، اشتدت الحركة الوطنية ، وبدأ فيها كثير من العنف والقلق .

وقد منح تصريح ٢٨ فبراير ، الذي أعقبته معاهدة سنة ١٩٣٦ ، مصر كل استقلال ممكن في شئونها الداخلية . وفي سنة ١٩٢٨ عطل الملك فؤاد دستور سنة ١٩٢٣ ، وفرض على البلاد دستوراً مقيداً سنة ١٩٣١ . ولكنه عاد فألغاه وأرجع دستور سنة ١٩٢٣ الأكثر حرية . وألحت الضرورة على بريطانيا في إقرار السلم في هذه الحلقة من مواصلاتها ، باعتبار مصر ملتقى القارات الثلاث وطريق الاتصال بين البحرين ، فعملت إنجلترا بلا هوادة على إيجاد حل مرض للمسألة المصرية .

وفي ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وقعت في لندن معاهدة التحالف بين

مصر وبريطانيا ، وقد وضعت هذه المعاهدة الأساس الذى يقوم عليه الدفاع عن مصر . وإبان مغامرة إيطاليا الاستعمارية فى الحبشة سنة ١٩٣٦ ، ومنذ تلبد الجوى السياسى العالمى سنة ١٩٣٩ حاولت الدعاوة الدكتاتورية القوية جهدها أن تغرى المصريين بالخروج على بريطانيا ؛ ولكن مصر وفت بالتزامها ووقفت من حلفائها موقفاً مشرفاً يبعث على الارتياح وحسن التقدير .

على أن موطن الحرج والتعقيد فى العلاقات المصرية البريطانية هو مركز مصر باعتبارها من أعظم الدول فى العالم الإسلامى ، وباعتبارها معقل القومية العربية النامية .

## ١٠ - لمن فلسطين ؟

إن المسألة الصهيونية وليد سياسى عجيب لعصرنا هذا . وهى مسألة خليقة بالاهتمام . وهى تجربة بريطانية طالما كان يقع على عاتق بريطانيا وحدها عبء المسئولية السياسية عن نتائجها ، أمام العرب واليهود والمسيحيين ، فى فلسطين وفى العالم أجمع . أما سائر الدول فى مركز تغبط عليه ، لأنها لا تُعنى إلا بشئونها الخاصة ، وتحمل بريطانيا وحدها وزر الأخطاء التى تقع هناك ، حتى إذا هدا التوتر لم يُنسب إليها فضل كبير .

وفى سنة ١٩١٧ ، عندما قرر اللورد بلفور ولويد جورج ودكتور ويزمان انتهاج السياسة التى رسمها تصريح بلفور ، قال الكثيرون بأن هذه خطوة جريئة من جانب الإمبراطورية ، تهدف بها إلى كسب أنصار الصهيونية فى العالم ، لتدعيم هذه البقعة ، لتصبح مركزاً حريياً فى نطاق الإمبراطورية . وكل الذى اقترحه تصريح بلفور فى أسلوبه الغامض المتكرر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، هو خلق مجتمع قوى ذى طابع خاص يجمع شتات اليهود



من مختلف الأنحاء . ولم يقل التصريح بخلق دولة جديدة ، ولكنه أراد « وطناً قومياً لليهود » . ولم يقصد التصريح أرضاً يصبح لهم حق ملكيتها تمنحهم إياها بريطانيا ، ولكنه أراد مكاناً صغيراً كانوا فيه منذ فجر التاريخ وكثيراً ما كان مهد النزعات الدينية المتنافرة . وليس في السياسة الدولية مسئولية أشد تعقيداً من هذه .

ومن الجائز أن سوء التقدير كان حليف البريطانيين واليهود على السواء ، يوم أقدموا على هذه الغامرة . وكانت مفاجأة لبريطانيا واليهود والعالم بأسره أن يدعوا « الوطن القوي لليهود » إلى إثارة مقاومة صادقة من جانب قومية حائقة ، قوامها العالم الإسلامي العربي ، الذي يقطن إقليم الليفانت (شرق البحر الأبيض) .

والقومية اليهودية عريقة في القدم ، يمتد عمرها إلى أكثر من ألفين ومائتين من السنين ، ولكن الصهيونية بوضعها الجديد تعتبر وليداً ناشئاً لعصرنا هذا ، ويصدق هذا على القومية العربية ، كما يصدق على الأنحاء الإسلامية الجديد نحو الوحدة . ولكن القومية اليهودية الحديثة أكثر نفاذاً إلى أفهامنا فهي تتكلم بلغتنا ، وهي تعتنق أفكار الغرب ، ثم هي تتطرق إلى الاشتراكية بشكل ما ، وتأخذ بنظريات الجماعية ، ثم تهبط إلى مستوى القومية المتعسفة على نسق النازية . ولكن القومية العربية الإسلامية لا تجد إلى إدراكنا سيلاً ، لأنها بعيدة عنا ، أجنبية في أساليبها ومظهرها .

والوقف هنا فريد في بابه ، تشترك كل القارات والثقافات في المسئولية إزاءه . وإن أمام البريطانيين مائة مليون مسلم يتعاونون معهم وقيّمون بينهم أحسن العلاقات الودية في الهند ومصر وسائر الكتلة العربية الواقعة بين أوروبا وأفريقيا وآسيا . وتحرص بريطانيا على إقرار سلم يتمتع به العالم

الإسلامي والعربي والهندي ، سواء بسواء مع المسيحيين واليهود أيا كانت جنسيتهم . وقد يكون هذا من أغرب الخيالات في عصرنا هذا . بل هو مطلب بعيد المنال . ومن الطبيعي أن يكون التفكير في السلم نتيجة منطقية معقولة لأساليب الغرب وتجاربه ورغباته ومعتقداته ، وأن يكون القوة الدافعة في كل ما يصبو إليه سياسة العالم اليوم .

وفي نفس المكان الذي يصبو اليهود إلى بناء وطنهم فيه ، ما زال موجوداً مركز من أهم مراكز العبادة والعقيدة للمسلمين والمسيحيين ، ولسوف يكون آمناً سالماً إذا أرادوه كذلك ، وهؤلاء وهؤلاء تقدمت البلاد ونهضت وزخرت بالثروة وأهلت بالسكان ( بين سنتي ١٩٢٢ ، ١٩٤٠ ازداد عدد المسلمين في فلسطين من ٥٩٠ ألف إلى مليون تقريباً ) .

ونشبت الحرب الثانية ، ولا يزال كل فريق : الأغلبية المسلمة والأقلية اليهودية — يقف للثاني بالمرصاد ، ويناصبه العداء . واتهم كل من الفريقين بريطانيا لأنها لم تدعن لمطالبه الخاصة ، فاليهود يرفعون عقيرتهم بأن بريطانيا أخلت بتصریح بلفور وبشروط الانتداب ، كما انبعث من بين عرب فلسطين رسل يدافعون عن قضية العرب ضد بريطانيا وتحيزها لليهود ، وعدائها للعرب ، ومن هؤلاء شخصيات بارزة تتمثل فيهم : كل أطماع المسلمين في الأراضي المقدسة . والمجال الآن ، وسط هذه الحرب الطاحنة ، متسع للمسيحيين واليهود والمسلمين على حد سواء ، ليشيدوا حول هيكل فلسطين صرح مجتمعات مدني مستنير يفوق ذلك المجتمع البدائي ذي القوميات الممزقة .

## ١١ — الحكم غير المباشر في أفريقيا

كان يشترك في إدارة دفة الأمور في المستعمرات الأفريقية في الماضي

المبشرون البريطانيون ورجال الأعمال ، والمغامرون والمستعمرون ، إلى جانب رجال الحكم ، وهناك قصة دافيد افنجستون الذى افتتح أصقاعاً شاسعة من أفريقية بمفرده والذى طالما حمل معه « إعلان الضم » ولكنه احتفظ به فى جعبته ، ومن المرات القليلة التى أبرزه فيها ، هو أنه رفرق به فوق جماعة كانت ترتعد فرائصهم خوفاً من تجار الرقيق العرب ، إنقاذاً لأولئك البؤساء . المرة الوحيدة التى لجأ فيها إلى الحكومة البريطانية ، كانت عند ما أهاب بها لتحضى سكان أفريقيا ضد عدوان البوير والعرب والبرتغاليين .

ويتفرد سجل الحكم البريطانى فى أفريقيا بحقيقة ناصعة ، هى أن بريطانيا كانت أولى دول العالم التى حاولت إبطال الرق وإلغاء تجارة الرقيق منذ سنة ١٨٣٤ ، وكم بذلت من جهود جبارة دأب عليها جماعة من المثاليين من طراز الأمريكين أنصار تحريم الرق .

وجاء لورد لوجارد وكيرك بعد لفنجستون ، فاشتقا من القانون البريطانى العريق قانوناً آخر طبقوه فى عالم المستعمرات ، ألا وهو الوصاية على السكان الأصليين ، ونفذت فكرة اللورد لوجارد فى حكم المستعمرات حكماً غير مباشر ، بأن يعهد إلى أبناء البلاد فى حكم أنفسهم تحت إرشاد بريطانيا وتوجيهها . تقول نفذت هذه الفكرة فى الفترة بين الحربين فى أفريقيا الغربية ، التى لا يكاد يوجد فيها أحد من الجنس الأبيض . وقد يكون هذا النظام أبطأ خُطى فى إدخال معالم المدنية فى البلاد ، من إصلاحات مستبدة تقوم بها يروقراطية مطلقة السلطان . ولكن النتيجة هى أن الحكم غير المباشر خلق معايير وتقاليد جديدة فى السياسة المحلية ، يمكن أن يستفيد منها مستعمرون أقل نجاحاً ، فى أفريقيا وغيرها . وهذا النظام يُطبَّق الآن فى تنجانيقا وأوغندة والملايو وبعض جزر المحيط الهادى .



والموقف معقد في أفريقيا الشرقية بسبب تناحر الأجناس البيضاء المستعمرة ، فثمة تفريق بين الأغنياء والفقراء منهم ، وتفریق بين الفقراء البيض والفقراء من السكان الوطنيين ، هذا بالإضافة إلى المشاكل التي خلقها تدفق الهنود طلباً للعمل في شرق أفريقيا وجنوبها . ولا تزال بريطانيا تعاني وتعالج مساوئ الفردية ومشاكلها . ولا زالت بريطانيا تدين بالفردية . وقامت إنجلترا في العشرين عاماً الماضية بنشاط كبير لتجربة لون من الحكم ، يقوم على تمثيل الإرادة العامة في تلك السلسلة الطويلة من البلاد ، على طول ساحل أفريقيا الشرقية من الكاب إلى مصر . ولم تكن هذه المشاكل لتحلّ جملة واحدة ؛ ولكن بريطانيا جرت في هذا المضمار شوطاً أبعد مما أدركت أية دولة أخرى .

## ١٢ — الهيبة العالمية للدول

وفي التكهّن بمصير الإمبراطورية بعد هذه الحرب مجال واسع للخيال . ولو صح ما يقال من أن الحرب الثانية إنما قامت على النضال بين النزعات الاستعمارية المتنافسة — كما تجرى الخرافة على ذلك — فلن نختار بديلاً عن الأوضاع البريطانية التي تتكون من عدة حكومات ذاتية مستقلة ، تجمعها رابطة من السلم العام والقانون العام . وإذا كتب لبريطانيا النصر لتستأنف نشاطها الخاص غير المحدود ، كدولة بحرية وجوية عظيمة ، ومركز للصناعة والتجارة والمدنية الغربية ، فإن في ذلك دلالة قوية على صدق ما قال السير أبركرو في أول يناير سنة ١٩٠٧ في مذكرة له عن مسئوليات بريطانيا البحرية :

« ومن الطبيعي أن تثير بريطانيا البحرية خوف سائر الدول

وحقدها . ويمكن أن يُتفادى هذا الخطر — وقد أثبت التاريخ  
إمكان تفاديه — بشرط توجيه السياسة القومية لهذه الجزيرة والدولة  
البحرية توجيهها يتفق مع الرغبات العامة والمثل العليا التي تتعلق بها  
العالم أجمع ، والذي مجده بصفة خاصة أن هذه السياسة شديدة  
الارتباط بالمصالح الحيوية لأغلبية الدول ، أو أكثر ما يمكن منها .....  
ولا توجد ثمة دولة أخرى على وجه الأرض استطاعت ، كما  
استطاعت بريطانيا ، أن تتقدم بخطى ثابتة واسعة في إباحة الحرية وتدعيم  
القوى القومية لمختلف الشعوب التي ترتبط معها برباط الولاء للتاج .  
وقد يكون من حسن حظ إنجلترا ، وقد يكون فضلا منها ، أنها  
نهجت في سياستها الخارجية نهجاً حسناً ، على مثال ما تناولت به  
مشاكلها القومية الداخلية في الجزر البريطانية نفسها . حتى يتسنى  
لها أن تصل إلى أسلوب عملي نظري يُحكم تصرفاتها كدولة عالمية .

# الفصل الخامس

## التنظيم السوفيتي

### ١ - برنامج البلشفية

من السهل أن يعتبر ربع القرن الذي مضى من تاريخ روسيا السوفيتية مدة قاعة بنفسها ، سيطر على البلاد سيطرة تامة في أثنائها ، حزب واحد أقسم بيمين الولاء للون بعينه من التفكير السياسي . ولكن في هذه الدولة وحدها دون سائر الدكتاتوريات الحديثة ، نجد تغييراً شاملاً في القادة يبدأ بالسلطات العليا ثم يتناول جميع الطبقات ( ولا يستثنى من هذا إلا عدد يسير جداً من صفار القادة المسئولين ) . يضاف إلى هذا أن كثيراً من الأغراض العملية والأهداف الفكرية التي قامت عليها الثورة البلشفية الأولى ضاعت بمرور الزمن وبرزت مكانها أغراض وأهداف أخرى .

وبشر البلاشفة منذ اللحظة الأولى بنبوءة السلم ، والحرية ، ووفرة الرزق على الأرض ، وأن ذلك ميسور على التحقيق متى قُذِفَ بالمستغلين خارج الحكم ، وتولى المستغلون زمامه . فكان لزاماً أن يُحرم الأثرياء ثروتهم بمقتضى العدالة الإلهية ، التي تقتضى أن يدرك الفقراء بعض الثراء . وإن شئت هبوطاً من عالم الأحلام العلوى إلى حقيقة الحياة الواقعة ، علمت أن الأغنياء هم «الرأسماليون» وأن الفقراء هم «الدعماء» . ولقد اقتبس لينين



شعاعاً من فلسفة كارل ماركس أحياء به الأمل في قلوب القوم ، واستثار به حمية أتباعه الروس وإخوانه العمال ، طمعاً في عمل مجيد شامل . ولا زالت حرارة هذا الأمل تدفئ صدور بعض الناس ، على حين يتنازع الشك واليأس قلوب آخرين . ويلتمس بعضهم العزاء معتذراً بأن لينين كان رسولا مثاليا . ولكن قضى على برنامجه بالاختفاق لأنه لم يحقق المطالب المثالية . ولما اصطدم البرنامج بالحقائق الجامدة ألفينا لينين في السنين الست التي حكمها بتخبط من ضرب إلى ضرب ، ومن شيء إلى شيء ، ومن سياسة إلى عكسها ، على حين أن ستالين لم يجد قيد أنملة عن مطمح المثل الأعلى السوفيتي . ورغم ما عاناه الاتحاد السوفيتي من سوء الحظ والكوارث ، ورغم جثث الموتى من القواد ذات اليمين وذات الشمال على ضفتي المعمعة ، ورغم ما انحدرت إليه العقيدة من تحول عن الصالح العام إلى السيطرة على الفرد ، نجد أن روسيا السوفيتية إنما تقوم دفاعاً عن المبادئ التي أسست من أجلها وهي « دكتاتورية الدهماء ، وحكومة الفقراء المعدمين » . أما الوسيلة إلى ذلك فهي رسم خطة اشتراكية تضم كل القوى المادية والروحية في المجتمع الروسي الكبير . على أن تكون مقدمة لتنظيم اشتراكي يشمل العالم أجمع . وقد يتضاءل الكثير من هذه المثل العليا العظيمة أمام أحداث الحياة اليومية ، ولكنها على أية حال هي الدعامة التي يقوم عليها النظام السوفيتي الآن ، وكذلك كان الحال على عهد لينين . وعلى هذا يكون من حقنا أن نقيس الحقائق الواقعة بما يدعيه البلاشفة أنفسهم ، وهو تحقيق برنامج تنظيمي على الأرض ابتغاء التخفيف من بؤس الفقراء . فثمة ضربان من العمل : أولهما نزع الملكية ، والثاني وضع الخطط والتنظيم ، أما الأول فقد نفذوه بكل دقة ، فماذا فعلوا « بالتنظيم » ؟

## ٢ — الفترات الماركسية الزرقاء :

يقول بعض أنصار كارل ماركس إنه كانت من سوء حظ العلماء والمفكرين والساسة من البلاشفة الماركسيين ، أنهم لم يجدوا نطاقا قوميا خليقا بتجريب رسالتهم الأولى فيه . فروسيا لا تتفق وفكرة كارل ماركس عن المجتمع الحديث . ولم تمر روسيا بمراحل التطور الحتمية التي لا بد منها لتبلغ من النضوج ما يؤهلها للاشتراكية ؛ ولم تتركز الأعمال في الدولة في يد فئات قليلة من الرؤساء أو أصحاب المصالح ، إلى حد يمكن معه أن تنتقل الأعمال بدوائرها الكبيرة المنظمة ، إلى يد الشعب بصفة نهائية تطبيقا لمبدأ نزع الملكية من الملاك السابقين . فحقيقة روسيا على هذا الوضع أبعد ما تكون عن المثل الأعلى الذي رسمه كارل ماركس . حقا تقدمت الصناعة الروسية في الخمس عشرة سنة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، ولكنها رغم هذا التقدم كانت على هامش الدائرة من الاقتصاد الروسي ، فبلغ عدد العمال في الصناعات الثقيلة ٢,٥٠٠,٠٠٠ بينما كان عدد السكان ١٣٨ مليوناً . أما الحاجات الصناعية لهذه البلاد المكونة من الفلاحين فكان يقوم بإعدادها جمهور محدود من الصناع الذين كانوا يقضون جانباً من وقتهم في فلاح الأرض ، واشتغلوا إلى جانب ذلك بتطبيق بعض الأساليب الفنية التي اكتسبوها من تقسيم العمل عندهم تقسيماً بدائياً . وكان ٢٠ ٪ من العمال في المدن الكبيرة يشتغلون بالزراعة بعض الوقت ولم يقطن المدن الكبيرة إلا حوالي ٢٠ ٪ من مجموع السكان .

وكانت الزراعة صفة ثابتة في روسيا ، ثبتت روسيا في أوروبا . ولكن الذين اعتنقوا نظريات كارل ماركس في أوروبا أغفلوا أمر الزراعة إغفالا

ظاهرا ، وكانوا يهتمون شأن الفلاح كحلقة تافهة في مستقبل روسيا ، لا يستحق من الاهتمام إلا بقدر ما كان عاملا في الثورات الدموية ضد الطغاة من الملاك وأصحاب الأراضي . وطالما كان يحرق الأرض في هدوء وسكون ، يظلم نفسه ويعد المدن بالطعام ، فهو عرضة للوهم لأنه لبس من سفار العمال ، بل هو يملك وسائل الإنتاج ، فهو من الناحية العملية مستغنى . فكان الخير كل الخير للداركسية الروسية ألا تقيم للفلاح وزنا ، لأنه على أية حال سوف يمد الأمة بالغذاء ، وكل ما أعنيته به هو صبغ البلاد بالصبغة الصناعية ما وسعها الجهد ، حتى تتفق اتفاقا تاما وبسرعة ، مع النموذج المثالي لكارل ماركس . وقضى على البلشفية في فترة ربع القرن الماضي أن تجاهد هؤلاء الفلاحين الروسين الذين لا يمكن إخضاعهم لأية خطة ، والذين لم يجد ضغط الشيوعية إلى قلوبهم سبيلا ، كما عجزت القيصريّة المستبدّة في الماضي عن الوصول إلى الأعماق منهم ، فهم أبناء الطبيعة ، فيهم سداجة الطقولة موهوبون مجدّون ، مستهترون ، محاربون من الطراز الأول ، وقد ألقوا نظاما من الحكم أيسر من جبروت موسكو . وهذا يفسر السبب في أنهم اتجهوا بالتنظيم الروسي منذ البداية إلى صبغ البلاد بصبغة صناعية إجبارية سريعة . وكان الهدف الأول والأسمى من جهود لينين وتروتسكي هو إقرار هذه الصبغة الصناعية ، وإخضاع البلاد بأجمعها للدهاء الذين انخرطوا في سلك الصناعة ، حتى إذا ثبتت أقدام الاشتراكية في بلاد ما ، تبعّت البلاد الصناعية الأخرى أول ناعق ، ومن ثم تشيع النظريات الماركسية في هذه البلاد التي كانت مسرحا لتفكير كارل ماركس ونبوءاته وحججه . وكانت روسيا إذ ذاك سباقة في هذا المضمار ، ولكنها كانت في نفس الوقت على خطر مما ذهبت إليه .



٣ — الشيوعية تمر على الميراث :

وأوحى شعور روسيا بالعزلة الخطيرة إلى المنظمين البلاشفة بدافع قوى آخر إلى إنهاض الصناعة بكل الوسائل الممكنة . وهم قد بدأوا جهودهم بنضال بينهم وبين النظم السياسية التي سادت الدول العظمى إذ ذاك ، فوجدوا إزاء هذا التحدي أنه جدير بهم أن يهيئوا وسائل الدفاع عن أنفسهم بأسرع ما يمكن . ولا يستطيع أحد أن يغفل ذلك العنصر الحربى البارز فى التنظيم الروسى منذ بداية المشروع وطوال تاريخه . ولم يحاول الحلفاء القدامى لروسيا القيصرية أن يتدخلوا لقمع الثورة البلشفية بالقوة بعد سنة ١٩٢١ ، وكان من الممكن عند ذاك أن يقبض السوفييت فى عقر دارهم هادئين مسالمين ، ولكن التفكير السلمى لم يجد إلى عقول زعماء البلاشفة سبيلا . ولم يناقش أحد بادية الأمر فى أن انتصار طبقة فى الداخل كان يجب أن يمتد إلى انتصار فى الخارج ، ولما أخفق الأمل فى قيام ثورة شيوعية عالمية ، وأخذت صيحات الدهماء وتصدعت قوتهم ، أمام جبهة الرأسمالية العتيدة الجبارة ، أيقن البلاشفة أن هذا الفشل سوف يعقبه هجوم مضاد من جانب الدوائر الرأسمالية ، وعلى هذا استحوالت «جنة» العمال إلى شيء أشبه ما يكون بمحجم الحرب ، وتعلق زعماء البلشفية «بالجيش الأحمر» الذى زود بأحدث الأساليب الحربية ، تعلقهم «بالعامل الأحمر» . فكان تزويد هذه القوات الميكانيكية ، البرية والبحرية والجوية ، بكل ما تطلبه ، عاملا هاما فى صبغ البلاد بالصبغة الصناعية ، كما اقتضت الضرورات الحربية نقل بعض الصناعات الأساسية من غرب روسيا إلى الوسط (الأورال وسيبيريا الغربية) وإلى الشرق الأقصى . واقتضى تنفيذ هذه الخطة أن ييسط المنظمون سلطانهم ويفرضوا نظاما

مركزيا في روسيا من أقصاها إلى أقصاها بشكل لم يفتن إليه واضعو الخطط الأولون ، فواجهوا صعوبة هي وليدة التنظيم نفسه ، فكيف يتسنى أن يخضع نصف المجتمع الاشتراكي للخطة الموضوعية ، على حين يتمتع النصف الثاني بالحرية ؟ ومن أجل ذلك أمعن رجال السوفييت ، على غير اختيار منهم ، في وضع الخطط ، وتمتعوا بدكتاتورية طاغية ليتداركوا ما كان في تنظيمهم الأول من نقص . وأملى عليهم موقفهم هذا أن يبدأوا بتجريب خططهم . وكان هؤلاء الزعماء عبيداً لهذه الخطط التي وضعوها والتي طغت على نظامهم السياسي ، فوجدوا ألا مناص لهم من الأمعان في الاستبداد والدكتاتورية . وكان ثمة عاملان يتجاذبان النشاط ويدفع الواحد منهما الآخر ، هما إخضاع الأغلبية لسيطرة الأقلية السياسية ؛ والخطط الاقتصادية المرسومة التي تفرض هذه السيطرة . وكان بين هذين العاملين علاقة سحرية .

#### ٤ — مجال التجربة :

ومهما تكن الظروف التي عاقت التنظيم البلشفي لعدم ملائمة روسيا للتعالم الماركسية ، فقد كانت هناك على الرغم من ذلك ظروف مواتية في مصلحة هذا التنظيم منها :

١ — أن الإخفاق في الحرب العظمى بالإضافة إلى كثرة الفتن الداخلية التي مزقت هذه البلاد الغنية بطبيعتها ، كان من نتيجته أن أصاب روسيا فقر مدقع ، فكان من الطبيعي والحالة هذه أن ترحب البلاد بأية خطط يروجى من ورائها تخفيف ويلات الشعب البائس . .

٢ — أن المنظمين الروس لم يصطدموا في بلادهم بأية أداة اقتصادية قديمة معقدة تحد من نشاطهم ، فبدأوا من لا شيء ، وكان أمامهم المجال

واسعاً خاليا . وتلك فرصة قلماً تهيأ لثل هذه التجارب في الأوضاع الإنسانية .  
٣ — لم تكن الحكومة لتخشى معارضة سياسية من جانب أصحاب المصالح المتضاربة ، أو من جانب المعتقدات السياسية والاقتصادية المتعارضة . فما أن انتهت الحروب الأهلية حتى تحكم الزعماء في أرواح الناس وأملأ كهـم ، وما يمكن أن يقدموا من خدمات للدولة . ولم تكن هذه السيطرة المطلقة — وتلك حقيقة أغفلها الناس — لتبسط ظلها عن طريق إخضاع الغزاة الخارجيين ، والنظم الداخلية البائدة ، وبلاط القيصر ، والرأسماليين وأصحاب الأراضي فحسب ، ولكن قامت أيضاً على أساس إقصاء إخوانهم في الثورة ، الذين اختلفوا معهم على الوسائل والأساليب ، أو قتلهم . فقضت الثورة البلشفية على المنشفيك ، وعلى الحزب الثوري الاشتراكي ، وهم أخلص الناس وأكثرهم عطفاً على الفلاحين الروسين ، وهم الذين أسسوا الحركة التعاونية الريفية ، التي كانت تبشر قبل سنة ١٩١٤ بحسن المستقبل وبتقدم مطرد ، ولكنها كانت بعيدة عن الماركسية ، ومهما يكن من شيء فإن العقيدة البلشفية ، وهي الماركسية بعينها ، كسبت الموقف . وما كان للبلاشفة خيرة من أمرهم .

٤ — كانت ميدان تجربتهم بمعزل عن عوامل الإزعاج الخارجية . واحتكرت الحكومة التجارة الخارجية والاعتمادات ، كما أقيمت الحواجز المنيعـة ضد غير المرغوب فيه من السلع والرجال والأموال والآراء .

٥ — وأهم من كل ما سلف أن ضعف الكيان الروسي في ظل النظام الماركسي ورجحان كفة جموع الفلاحين ، كان من شأنهما أن يجعلا التكاليف الضخمة للتجارب غير الناضجة ، والأزمات ، والفشل والضياع وسوء توجيه القوى الانتاجية ، أمورا محتملة إلى حد ما . والواقع أن الفلاح



الروسي لا بد أن يكون عنصراً معطلاً ، حتى في حالة وجود خطط دقيقة محكمة . ولكن لولا ساعده المقتول وقوة احتماله لحبطت التجربة البلشفية ، ولأدركها الخور والفوضى واليأس قبل طوفان الحرب الحالية .

### هـ — كفاح الاشتراكية والسياسة الاقتصادية الجديدة

وفي هذا النطاق الروسي الواسع الخالي من الأنظمة المعقدة تهيأت الفرصة العظمى للبلاشفة ، وتوفر لهم الوقت الكافي لاستعداد متشد . وانقضت عشر سنوات أو تزيد على البلاشفة في الحكم ، قبل أن يضعوا مشروع خمس السنوات الأولى في سنة ١٩٢٨ . ومن الطبيعي أن تنقسم هذه الحقبة من السنين إلى فترتين :

الأولى : سني الهدم من ١٩١٧ — ١٩٢١ وهي التي كان الكفاح الدموي في الداخل والخارج في أثنائها على أشده ، وكان يقبض على زمام السلطة جماعة الماركسيين النظريين ، ولم تكن أخيلتهم الاشتراكية قد وضعت موضع الاختبار والتهذيب بعد ، ولهذا أطلق على هذه السنين « كفاح الاشتراكية » وتضمن البرنامج الجديد الذي وضعه لينين في مارس سنة ١٩١٩ وقبله مؤتمر الحزب الشيوعي الإنجليزي : « الضغط بلا هوادة حتى يستعاض عن التجارة بخطة قومية مرسومة لإعادة توزيع السلع ، والتوسع في القضاء على التعامل بالنقود استعداداً لإلغاء النقد » ، وقد امتلأت صدور الناس بالأمل فأرسلوا صيحاتهم : « جرّدوا الأثرياء من ثروتهم ! أعيدوا توزيع الثروة ! »

ورُخصّص للفلاحين بادی الأمر في استباحة أموال أصحاب الأراضي . ولكن الفلاحين الذين استولوا على هذه الأموال لم يكونوا ، بدورهم ،

على ثقة من حقهم في الملكية . فعلا أعيد توزيع نتاج أراضيهم ، حتى لم يتبق ما يمكن توزيعه ، فاستحكم الجوع والقحط . وليس الذي أزعج لينين هو اختفاء العمال ، بل الأشياء التي يمكن شراؤها بالمال ، وبلغ لينين من العظمة حدا استطاع معه أن يشهد إخفاق المشروع ، وسرعان ما استجمع من اليأس أطراف الشجاعة ، وقلب خطته وآراءه رأسا على عقب .

وهنا يتقدم لينين سياسة جديدة في سنة ١٩٢١ قبل مشروع السنوات الخمس ، ونعني بها « السياسة الاقتصادية الجديدة » التي دامت حتى سنة ١٩٢٨ . ولعله كان يحس حين يخلو إلى نفسه ، أن شعبه نضج إلى حد يمكن أن يتمثل معه الاشتراكية ومزايا إلغاء نظام النقد . وقد عاجلته المنية سنة ١٩٢٤ ، وخلف وراءه نظاما اقتصاديا مرتبكا متضاربا ، أخطأ التوفيق في كل النواحي .

وما كان للسياسة الاقتصادية الجديدة أن تتخلي عن الأهداف العليا التي يفيض بها « الاقتصاد الاشتراكي » ومعنى هذا أنها صَبَّغت بالعصبنة القومية الصناعات الضخمة ووسائل النقل ، واحتكار التجارة الخارجية والنظام المالي ، وسيطرت على الأداة الحزبية والحكومية ، ومدت سلطانها إلى كل فرد أو شيء أرادت السيطرة عليه .

ولكن السياسة الاقتصادية الجديدة انفردت بأنها أباحت للفرد في المدينة أو القرية أن يتصرف وفق إرادته ، وطبقا لحدود متغيرة ، في شراء ضروريات الحياة وبيعها ، وإنتاجها على أحسن وجه ممكن في الزارع والصناعات المنزلية والمصانع الصغيرة . وبتعبير اقتصادي نقول إن « السوق » كانت تعود إلى الظهور بين وقت وآخر ، وإن الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد الفردي وجدا جنبا إلى جنب في مجتمع واحد . وكانت الحدود

بين مجال هذا ومجال ذاك مهوشة غير واضحة .

وهيأت تلك السنوات الخمس من الحرية الاقتصادية النسبية للشعب الروسى بعض الانتعاش المادى والروحى . وهى آخر فترة عرف فيها الحرية الاقتصادية . وهذا يصدق على الدهاء فى المدن كما يصدق على سائر الشعب فى القرى ، وكان هؤلاء عناصر إضافية بالنسبة للنظام ، ولو أن الطريقة كانت تعانق المنجل فى عَمِّ البلشفية . وكان عمال الصناعة يُمقتون نظام الأجور العينية فى فترة كفاح الاشتراكية رغم أنها كانت قائمة على أساس المساواة ، فاستعادوا حقهم فى الأجور النقدية ، وفى المساواة الجماعية على الأجور بفضل اتحاداتهم ، كما أن سلطانهم السياسى ولّد فيهم الأمل فى تحسين أجورهم عن طريق هذه المساومة مع المتعهدين — وهم الدولة .

وعمد الناس خارج المدن إلى العمل ليخلقوا من المزارع المخربة بعض الزيادة فى المحصول ليستبدلوا بها إنتاجا صناعيا من المدن ، مما لاغنى لهم عنه فى حياتهم وأعمالهم اليومية . فهل كان من أمل فى عودة الاستقرار بعد سنى هذه التجربة القاسية ؟ وأين كان التنظيم الاشتراكى من هذا ؟

## ٦. الاشتراكية فى خطر :

وبدأ تروتسكى بعد موت لينين مباشرة ينقد « السياسة الاقتصادية الجديدة » ويعارضها . وزادت معارضته على الزمن شدة وتعصبا . وإن نقده هذا ليعطينا صورة واضحة عن الجو الذى ساد حكام مهبط الاشتراكية . وقد يُرجع بعضهم إسراف تروتسكى فى المعارضة إلى أنه ، وهو أول أبطال الشيوعية وأسبق أنصارها ، لم يرث عرش لينين ، وأن الذى ورثه هو ستالين . فيعترض قائل بأن ستالين انتصر انتصارا حاسما فى نضاله الشخصى



مند حركة المعارضة التي قام بها تروتسكي ، حتى أنه بعد نفى تروتسكي إلى المقاطعات سنة ١٩٢٧ ونفيه خارج روسيا سنة ١٩٢٩ ، وبعد اختفاء أنبائه الكثيرين ، لم يَعدُ لوجهات نظره أهمية تذكر ، وسرعان ما ضاعت في زوايا النسيان .

وكان نقد تروتسكي بارعا شاملا رائع الأسلوب ، ولهذا يعتبر من الآثار الأدبية الروسية لذلك العصر . وتركزت نقطة الخلاف من الوجهة الاقتصادية في الحالة الناشئة عن الفارق بين الأثمان الزراعية الزهيدة والأثمان الصناعية العالية . وكانت الصناعات السوفيتية التي تمتعت بامتيازات كثيرة ، في خطر من المحق والزوال من الأسواق لارتفاع أثمان منتجاتها ، فناصرها المزارعون العداء ، حيث لم يكن في مقدورهم التصرف في إنتاجهم الزائد عندهم مقابل أثمان بخسة لشراء إنتاج صناعي ياهظ الثمن تقدمه المصانع السوفيتية . حقا نجح الاقتصاد الفردي في زيادة الإنتاج الزراعي إلى حد ما ، ولكن لم يكن من المنظور وجود تناسب في تبادل الإنتاج الاشتراكي مع الإنتاج الزراعي الفردي . وكان من الممكن فرض الضرائب على الزراعة بفعل القوة المصطنعة على الرقاب . ومن المحقق أنهم بذلوا محاولات عدة في هذا السبيل ، ولكن لم يكن من اليسور إجبار الفلاح السوفيتي على أن ينتج للسوق إلا إذا دفع السوق ما يكفي هذا الإنتاج .

فهل يُضحى بالصيغة الاشتراكية في الصناعة ؟ أو هل يُضحى بالاقتصاد الفردي ، وتضحى سوق الحاجيات الضرورية مرة أخرى ؟ هنا تتضح وعورة المسالك .

ونصح تروتسكي باخضاع الزراعة الروسية للاشتراكية ، وتنظيم دعاوة اشتراكية قوية في أرجاء العالم ، حتى تدعم الثورة الروسية بثورة عالمية .

ولكن خلفاءه الذين أرهقهم النظريات من كل جانب ، صدمتهم الحقائق القاسية ، كما حذرهم عقلاء المحافظين — وهم الجناح الأيمن من الحزب — وأهابوا بهم ألا يتمشوا مع أساليب القوة والعنف التي نصح بها تروتسكي ، فاستعاضوا عن خطته المدمرة الثورية برنامجاً آخر جديداً إنشائياً إلى حد كبير ، ألا وهو مشروع السنوات الخمس . تلك هي الحالة النفسية التي تمخض عنها عصر البطولة في التنظيم الاشتراكي الروسي . وفي سنة ١٩٢٨ قُدم للروسيا وللعالم أجمع هذا المشروع الضخم وسط مظاهر الدعاوة الواسعة التي روجت له . ومع كل ذلك لم يُصرف النظر عن دعوة تروتسكي إلى الثورة في الخارج ، حتى في سنين الجبهة الشعبية والضمان الإجماعي . ونشطت الدولية الثالثة في قوة لا تعرف الملل ، ولكن بأساليب أشد خفاء من ذي قبل .

## ٧ — أول مشروعات السنوات الخمس

ولم تكن فكرة المشروع ، حين نبتت أول مرة ، قائمة على أنه أداة سياسية لتمكين السلطة والنفوذ . بل نبتت في أذهان المؤمنين به من منظمي الاقتصاد الاشتراكي الذين كانوا يهدفون إلى تحقيق نظام اقتصادي يبسط الرزق في الأرض ، وأتجه تفكير لينين أول ما أتجه ، بوصفه رجلاً حكومياً ، إلى تحقيق حلمه القديم « الاشتراكية عن طريق تعميم الكهرباء » وثمة خطط لتحقيق ذلك قام بإعدادها معهد التنظيم السوفيتي واسمه "Gosplan" . وفي فترة السياسة الاقتصادية الجديدة دأب هذا المعهد على النشاط والعمل . فكان في متناول الرجال المسؤولين مجلدات ضخمة تحوى خططا ضخمة ،

زاجرة بالأرقام القياسية التي استطاع أن يصل إليها المعهد عن الصناعة القائمة ومدى تقدمها المنتظر .

أما ما يكون من شأن هذه الأرقام فلم يزل بعدُ مشكلة يشتد حولها الجدل . فهناك فئة من المنظمين الأولين دار بمخادهم أن يبدأوا بما يمكن أن تسفر عنه الصناعات القائمة ، ثم يتطرقوا من هذا إلى زيادة الإنتاج السنوي على أن توزع هذه الزيادة بين الاستهلاك ، وبين الإنتاج في المستقبل ، وعلى هذا يتدرجون في التقدم على ضوء النتائج العملية ، ولكن نصحبهم لم يلق آذانا صاغية . فأغفِلت « الأرقام القياسية » وافتتح مشروع السنوات الخمس الطموح الجبار . والحق إن هذا المشروع كان أكداً من الأرقام على أكداً من الورق . تعرّض في تفصيل دقيق مدى ما يمكن إنتاجه وأين يُنتَج ، وكم من العمال يلزمه ، وكم يتكلف . يتوج هذا كله صورة رائعة لمجموع ما يمكن أن يتمخض عنه المشروع في النهاية . وتلك صورة أدهشت العالم المتمدن فبات يرقب الثمار المنتظرة !

وكان الواضح أن برنامج السنوات الخمس لم يقصد إلى تناول الأوضاع بالتنظيم وزيادة الكفاية والقدرة ، بل كان الغرض منه تعديل الأساس الاقتصادي تعديلاً سريعاً متطرفاً أساسياً . وأعد المنظمون العقلاء صفيين من الأرقام يعيل أحدهما إلى القصد والاعتدال . والآخر إلى الإسراف والشطط . وجنح القوم إلى الثاني ، وتسلمت الأداة السياسية المشروع فانتقل من المعهد (جوسبلان Gosplan) والمجلس الاقتصادي السوفييتي الأعلى إلى المكتب السياسي . وهنا أصبح موضع الإجلال والأكبار حيث أصبح جزءاً من قوانين الدولة .

فهل تحوّل برنامج السنوات الخمس فصار الخطة المثلى للسنوات الخمس



التالية كما كان مقدراً أن يكون ؟ وهل سارت السنين الخمس حقيقة وفقاً للخطة المرسومة ؟ لدينا عن كل من السؤالين جواب ، هو النفي القاطع . ولا جدال في أنه بفضل هذا التسلط السياسي حشدت جموع زاخرة من العمال والموارد الطبيعية والمهارة الفنية ( التي جلبت من الخارج في أول الأمر ) من أجل برنامج للإنتاج ، كان حقيقياً أن يغير وجه الاقتصاد الروسي ، وقد غيره فعلاً . والذي يعنيننا هو أن نتساءل : إلى أي حد كانت ثمار هذا المشروع تتناسب مع النشرات الزرقاء التي أعدت من قبل ؟ ولنا أن نقيس الإنتاج بمقياس غير ذلك المقياس المادي الذي تعودناه . فهل كان من شأن مشروع السنوات الخمس الأولى أن قرّب بين روسيا وبين أهدافها المثالية التي لم تزل بعد الدافع الأول للكثير من الروسيين ، ونعني بها مصلحة الشعب ووفرة الرزق ، واطمئنان الحياة ؟

الحق إن شيئاً لم يجر وفق الخطة الموضوعة ، وإن الذي حدث فعلاً لروسيا بعد أكتوبر سنة ١٩٢٨ لم يكن في برنامج السنوات الخمس : استغلت المناجم ، وشيدت الخزانات ، وولدت القوى ، وبنيت الطرق الحديدية ، وحفرت القنوات ، كما قامت المناطق الصناعية في بلاقع الأورال وسيبيريا ، وسارت القطارات آلاف الأميال لنقل الفحم إلى مناطق الحديد ، ونقل الحديد إلى مناطق الفحم ، ونقل ملايين الرجال والنساء والأطفال من الأراضي الزراعية فأنخرطوا في سلك الدهماء والعمال .

ولسكنا إذا تصفحنا الدعاوة الواسعة والأرقام الضخمة التي استخدمت فيها بمهارة فائقة ، تقترن بكثير من التعريض ، والتي ضمنوها موازنات بين نسب الإنتاج المثوية المتزايدة ، لم نجد أي تناسب بين المشروع ونتائجه في أي زمان أو مكان ؛ فكيف يمكن أن تتفق بعد كل هذا ؟ وكيف يمكن

للمنظمين الجالسين إلى مكاتبهم أن يحكموا مقدما على هذه السلسلة من الحوادث الشائكة المعقدة في أمة يربى عدد سكانها على ١٥٠ مليوناً؟ وأكبر الظن أن واضع الخطط لم يكونوا يتوقعون لشروعاتهم نجاحاً تاماً، وآية ذلك أنهم لم يجزعوا للتضارب المروع بين الخطة المرسومة وما أسفرت عنه من نتائج. وقد نال العاملون على الإنتاج الزائد كل ترحيب ومكافأة... أما نقص الإنتاج فكان من القضايا التي ينظر فيها البوليس الروسى بأساليبه الخشنة المعروفة. وكثيراً ما عدلت الخطة المرسومة لتواجه الحقائق، أو غيرت الحقائق لتتسجم مع الخطة. ولم تكن النتيجة أكثر أو أقل من نشاط قامت به فئة معينة من المتحمدين، وكأنه مشروع فردى ضخيم غير محدود. وليس من فرق سوى أن المتحمدين هنا تصرفوا وفق التجربة الحديثة غير المضمونة، التي لم يفتأ القوم يطلقون عليها اسم «الخطة المرسومة أو التنظيم».

## ٨ — شيوعية زراعية لا تقوم على تنظيم

وقبل أن نسوق الأمثلة على سياسة التخطيط في المشروع السوفيتى لفترة السنوات الخمس من ١٩٢٨ — ١٩٣٢، ١٩٣٣ — ١٩٣٧، نحب أن نؤكد أن الحادث الرئيسى فى الاقتصادى الروسى والحياة القومية الروسية فى الفترة الأولى، لم يكن برنامج السنوات الخمس أو تقدم الصناعة الروسية، ولكنه كان شيوعية الزراعة. وتلك حركة لا صلة لها بالخطة المرسومة أو التنظيم مطلقاً، ولكنها أصبحت حقيقة واقعة، دون أن يضعوها لها خطة، ولكنها نتيجة للبرنامج المرسوم.

وربما كانت هذه هى الكارثة العظمى التى منى بها الروس فى هذا العصر

الحديث ، فقد دخلت الزراعة رغم مطالب تروتسكي في البرنامج دخولا آليا لم يكن مرسوماً من قبل ، فالساحات الزراعية التي خضعت للشيوعية كانت ٢ ٪ من مجموع الأراضي في مستهل مشروع السنوات الخمس الأولى ثم وصلت إلى ١٨ ٪ في نهايته ، أما بقية الأراضي فقد ظلت على حالها القديم . وقد أدهش القاعين على تنفيذ البرنامج أن تقفز هذه النسبة إلى ٣٠ ٪ في بداية السنوات الخمس الثانية ، وإلى أكثر من ٦٠ ٪ في عامها الثالث . وكمن من محاولات بذلت أثناء ذلك لتفادي انحدار الأراضي إلى الشيوعية ، ولكنها أخفقت .

ومن المحقق أنهم صوروا للعالم شيوعية الأراضي على أنها نجاح باهر لم تتناول إليه آمالهم ، والواقع أنها كانت وبالا على الناس الذين سُئوا بها ، فكم من أناس أُرْداهم الجوع ، وكم من أناس قتلوا ! وليس من طائل في أن تناقش عدد نحايا هذه العملية طبقاً للاحصاءات المتواضعة أو التقديرات الغالية لنسبت أيهما صحيح . فالصادر السوفيتية لا تنكر استئصال طائفة الكولاك ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ( وهم اصطلاحاً الفلاحون الأغنياء الذين يملكون بقرتين فأكثر ، ويستخدمون عمالاً ، ولكنهم في الواقع كل من عارض شيوعية الأرض ) كما أنها لا تنكر المجاعة التي دُفِع إليها دفعاً زراع أوكرانيا وغيرها من الأقاليم الواسعة ١٩٣١ — ١٩٣٣ .

وبعد هذه السنين المفجعة التي اقترنت بشيوعية الأرض ، اتضح أن الزراعة الروسية لم يعد من اليسور معالجتها على تلك الطريقة الماركسية البسيطة التي ضللت المنظمين الروسين في بادئ الأمر . إذ وجد — بالإضافة إلى المشكلة القائمة ، وهي التفكير في أفضل الطرق لفرض الضرائب على السكان الزراعيين — أن هناك مشاكل أخرى تتطلب علاجاً حاسماً ، تلك هي



الجهود الفنية والإنسانية المراد حشدتها من أجل زيادة الإنتاج الزراعى .

وتناول الروس مشاكل الزراعة على أساس التجريب والارتجال ، لا وفقاً لخطة موضوعة . ولا نستطيع هنا أن نخوض فى قصة استخدام الآلات الميكانيكية فى المزارع الحكومية ، ثم إخفاق هذا المشروع ، وقصة التجارب العديدة التى أجريت فى الوحدات الزراعية التى صبغت بالشيوعية ، وقضى على التقاليد التى كانت سائدة بين الفلاحين الروسين المتأخرين فأصابوا بها نجاحاً وتوفيقاً ، وكان لزاماً أن تخلق مكانها تقاليد لا أساس لها ، وقد دفع الشعب الثمن غالياً .

وهل نستطيع أن نعرف على وجه التحقيق لماذا كانت الخطط المرسومة للصناعة عاملاً فى الإسراع بشيوعية الزراعة ؟ نجد أولاً أن تقدم الصناعة قدما فجائياً غير طبيعى ، أدى إلى الإخلال بالتوازن الذى كان للسوق إبان سنوات السياسة الاقتصادية الجديدة . وربما كانت الهوة سحيقة بين الأسعار الزراعية المنحطة والأسعار الصناعية المرتفعة قبل البرنامج ، ومع ذلك كان التبادل بين الإنتاج الزراعى والإنتاج الصناعى معقولاً إلى حد ما . وكان تحول الإنتاج تحولاً إجبارياً عن سلع الاستهلاك إلى انتاج ضخمة من السلع الأساسية الكبيرة ضربة قاضية على السوق .

وبعد أن قضت الخطط المرسومة على السوق قضاء تاماً للمرة الثانية — كما حدث قبل إقرار السياسة الاقتصادية الجديدة إبان كفاح الاشتراكية — نجد أن عمال الصناعة ينمو عددهم بتأثير التنظيم الموضوع فتتولى الحكومة إطعامهم . وأثبتت التجارب إبان برنامج السنوات الخمس أن عدداً يتراوح بين ٢٠ ، ٢٥ مليوناً من الوحدات الزراعية الفردية تعذرت

تغذيته . فكان من الضروري إخضاع الزراعة للأداة الحكومية ، مثلها في ذلك مثل الصناعة ، فكانت الجماعية الشيوعية أسلوب سيطرة الحكومة المركزية . زد على ذلك أن الوسائل الحية للانتاج كانت قد هبطت إلى العشر في ظل هذا البرنامج ، فبدت شيوعية الأرض لازمة من الوجهة الفنية لتسخير كل الوسائل الزراعية السوفيتية والجرارات والنقابات . على أن تطبيق نظام الجرارات في الزراعة الروسية عن طريق استخدام ستة آلاف محطة لهذا المشروع كان في الواقع نتيجة لتحطيم الثروة الحيوانية التي لم يعمل حسابها في التنظيم . ( وكانت بالإضافة إلى النقل تمد السكان باللحم والجلود ومخصبات الأرض ) كما كان نتيجة للنظرية التي تغنوا بها ، وهي إخضاع الزراعة للأساليب الصناعية .

فكان العوامل السياسية والاقتصادية والفنية نشطن مجتمعة يشد بعضها من أزر بعض ، لإقرار نظام المركزية في الاقتصاد القوي في روسيا . فركزت الزراعة الروسية نتيجة لذلك في حوالي ٥٠٠,٠٠٠ مزرعة شيوعية . وكان منطق التنظيم لا بد أن يسير في مجراه رغم إرادة المنظمين ، لأنهم لم يحسبوا له حساباً في الخطة التي رسموها من قبل ، وخيّل للمنظمين أن الرجال والأمور سوف تسير حرة في الطريق التي رسموها في خططهم ، ولكن معنى هذا لن يعدو كبت الحرية حتى تستحيل إلى أواصر ، وتصبح هذه الأواصر عامة شاملة . فتضاءلت الطبيعة البشرية أمام القوة القاهرة !

## ٩ — الوصول إلى الرأسمالية وتخطيها :

والآن تناول النتائج الإيجابية للتنظيم السوفيتي . أتجهت صيحة السوق نحو « الوصول إلى مستوى الصناعة الرأسمالية والتفوق عليها »

ولم تردد الدعاوة السوفيتية شيئاً مثل ترديد هذا الهدف الأسمى . وما كاد ينقضى برنامج السنوات الخمس الأولى ، حتى أعلنوا وصولهم إلى هذا الهدف في بعض فروع الصناعة ، وحقيقة الأمر أنهم لم يصلوا حتى إلى الشطر الأول من هذا الهدف في أية ناحية .

ولن نستطيع الحصول على موازنات صحيحة بين الأرقام التي بنوا عليها المشروع والأرقام التي أسفر عنها ، ذلك أن عدم ثبوت قيمة الروبل — وهذا إحدى نتائج السياسة المالية السوفيتية — يفسد مثل هذه الموازنات . وثبتت قيمة الروبل من الوجهة النظرية إبان السياسة الاقتصادية الجديدة ، بمقتضى إصلاح نظام العملة سنة ١٩٢٤ . ولم يُعترف رسمياً بعد ذلك بهبوط قيمته ، ولكن التحديد الرسمي لسعر الروبل لم يكن ذا أثر عملي في الداخل أو في الخارج . وتبع ذلك أنهم اعتمدوا في الاحصاءات السوفيتية لنتائج المشروع على قيمة الروبل سنة ١٩٢٦ . فهل معنى هذا أن القوة الشرائية للروبل زادت بعد هذه السنة نتيجة لخطة مرسومة ؟ الحق إن مشروع السنوات الخمس قرر إنقاص الأسعار بنسبة ثابتة في كل سنة من سنوات المشروع حتى يصل هذا النقص في نهاية المدة إلى ٢٠٪ في المتوسط . فكان يجب أن تنقص تكاليف الإنشاء الصناعي بمقدار ٥٠٪ . والواقع أن تكاليف البناء وغيره لم تنقص بمقدار ٥٠٪ أو بأية نسبة أخرى ، ولكنها ارتفعت بسرعة ، وبشكل يحفظ التوازن بينها وبين هبوط النقد السوفيتي ، ذلك الهبوط الذي لم يخضع لقاعدة .

وليس بنا من حاجة إلى أن نعرض بالتفصيل إلى بُعد النتائج المالية عن الحقيقة . فكلما بدأ تبدل في نوع من النقد ، أو سعر من الأسعار ، أو بند من بنود الميزانية ، اختل الوضع في سائر أنواع النقد والأسعار وبنود



الميزانية ، وكان في هذا من الفوضى ما فيه . وحدث في روسيا — كما حدث في اقتصاديات الدول الدكتاتورية إبان مشروع السنوات الخمس ، أن الروبل لم يكن له قيمة واحدة ، أو مقدرة شرائية واحدة ، في أى وقت من الأوقات . بل كانت قيمته متغيرة تبعا للأوامر الإدارية ، أو التجارب الاجبارية ، أو التمييز بين طوائف الباعة والمشتريين وهكذا ، ولم يكن للتبادل في السوق دخل في تحديد هذه القيمة قط ! ولم تلغ النقود ، أو لم يتحقق حلم لينين في إلغائها . حتى إبان سنى التنظيم والخطط المرسومة . ولكن الساطة القائمة في البلاد استبدت بقيمتها كيف شاءت .

وفي مستهل عصر التنظيم ظهر أن الروس لم يؤثروا من الخبرة في النظم الدكتاتورية المالية مثل ما أوتى الألمان النازيون فيما بعد ، فتعذر عليهم أن يفهموا كيف يحافظون على الأسعار والأجور بمعزل عن السلطة السياسية المطلقة التي يتمتع بها المنظمون . وكان من نتيجة هذا أن مرت المالية السوفيتية في أزمت مرهقة ، ورغم ذلك لم يحدث الانكماش الذي كان مرتقبا ، بل حدث تضخم جبار في سنة ١٩٣٠ ، ولم تستطع الضرائب تغطية الخطة المرسومة ، ولو أن هذه الضرائب تعددت بشكل أثار نقد الاشتراكيين في الدول الرأسمالية ، فمن قروض جبرية إلى ضرائب على المبيعات إلى غير ذلك .

ولم يكن ثمة حاجة إلى عذر يديرون به فرض ضريبة على أجور صغار العمال ، طالما كان كل شيء ذاهبا إليهم من الوجهة النظرية ، عن طريق الخدمات الاجتماعية العامة . وهل حقا كان كل شيء يذهب إليهم ؟ الحق إن المعين الأساسي للمالية السوفيتية أصبح بالتدريج محصوراً في طبقة الفلاحين ، وهم جبهة الشعب الروسي . وسواء كانت الضرائب على شكل أشياء مطلوبة

تلجيش ، أو للمخازن السوفيتية في المدن ، أو الفرق بين الإنتاج الزراعي الرخيص والإنتاج الصناعي ذي الثمن الباهظ ، أو الفرق بين الثمن البخس الذي تدفعه الحكومة ثمنا للحاصلات الزراعية والسعر المرتفع الذي تبيعها به لسكان المدن ، محتفظة بالربح لنفسها — نقول إنه مهما كانت الطريقة التي تحصل بها الحكومة على الأموال ، فإن تمويل « التنظيم السوفيتي » واقع على عاتق الفلاحين .

والواقع أن المالية السوفيتية أحيطت بكثير من الغموض والإبهام والتعقيد بشكل يتعذر معه تدوين تاريخ صحيح لها . ولكن ليس من سبيل إلى إنكار التضخم الذي حدث بين عامي ١٩٢٨ ، ١٩٣١ ، وكان من نتيجة ارتفاع الأسعار بلا هوادة ، وأنهم التجأوا عند ذلك إلى إصدار أوامر مطبوعة على نطاق واسع ، أن حاولت السلطات الفاضبة ، في إصلاح سنة ١٩٣١ الاستفادة من الأرقام في الخطط الموضوعة والميزانيات . ولما ذهب كل تنظيم مالي أدراج الرياح ، تقرر أن يقوم كل مصنع ببيان حساباته بدقة مع تحديد فائدة ما . وفي هذا العامل الجديد الذي أدخل على الاشتراكية وهو « عامل الربح » لم يكن هناك من شيء غير رأسمالي اللهم إلا انعدام الحرية في النجاح أو الفشل . وكان من نتيجة ذلك القرار أن مدير المصنع أو مهندسه الذي أخفق في تطبيق « عامل الربح » بشكل منتج ، دفع حياته أو حريته ثمناً لإخفاقه ، كما عاد هذا بأسوأ النتائج على حالة عمال السوفيت . ولكن الذي نستطيع أن نقول هو أنه لم يكن هناك أي انسجام بين الأرقام التي بنى عليها المشروع ، وبين الودائع وما إليها من عمليات .

وإذا كان لنا أن نعلم من التقارير الرسمية لمشروع السنوات الخمس الأولى ، أن مجموع ما أودع من أجل الصناعة وتوليد الكهرباء كان يجب

أن يصل إلى ٢٠ مليار روبل ، على حين أنه بلغ ٣٠ ملياراً ، فنحن إذن قد أخطأنا التقدير بنسبة ٥٠٪ ، والمستول عن ذلك هو جهلنا بحقيقة الودائع والنتائج . وإذا قسمنا النتائج بمقياس الكميات فقد نصل إلى ١٠٠٪ بالقياس إلى أرقام الخطة المرسومة في البترول ، وإلى رقم معقول في الفحم والجرارات (وهنا تواجهنا مسألة نوع الإنتاج) . ويصل الرقم إلى السدس بالنسبة للزنك ، والخمس بالنسبة للفوسفات ، والنصف في الخشب والطوب وإنتاج الأسمنت ، وأكثر من ذلك بقليل في الصلب . ورغم هذا نراهم في سنة ١٩٣٢ — أى بعد انقضاء أربع سنوات ورابع سنة على مشروع السنوات الخمس الأولى — يعلنون نجاحهم في تحقيق ٩٣٪ من الخطة المرسومة كما يعلنون أنهم كادوا يصلون إلى هدفهم في بلوغ مستوى الإنتاج الرأسمالي والتفوق عليه .

ولسنا في حاجة إلى تكرار القول بأن هذه النسب التي يقاس بها النجاح أو الإنجاز ، من شأنها أن تجعل الخطة الأصلية أمراً مرذولاً ، فالذي حدث في أخريات هذه الفترة هو أنه وجدت معامل لم تكن وليدة التنظيم ، على حين أقرت الخطة معامل لم تخرج إلى حيز الوجود . وقد أنتجوا بضائع مختلفة أنواعها وكمياتها وصفاتها . وهكذا كانت سخرية القدر من الخطط التي يرسمها الإنسان . وهناك قصص ثبتت صحتها عن أن حوانيت مدينة كبيرة زحرت فجأة بالأحذية والمعاطف ، وكأنما أعدت كلها للأقزام ، وعن أن عدداً ضخماً من الجرارات ترك ليصدأ في الحقول ، لحاجته إلى بعض المسامير التي لم يتيسر الحصول عليها لمسافة مئات الأميال . أضف إلى ذلك مصاعب النقل ، وقصص الاعتصاب وأعمال العنف التي طالت تعرض لها المنظّمون .



ومن أراد أن يعرف شيئاً عن حقيقة الجو الذي ساد فترة مشروع السنوات الخمس الأولى ، فعليه أن يقرأ وثائق الإضراب العام ، وما جرى بشأنه من محاكمات بين ١٩٢٨ و ١٩٣٣ ، وليقرأ عن حركة التطهير الكبرى التي تناولت البلاشفة أنفسهم ، والتي ابتدأت في عام ١٩٣٤ . ففي كل هذه النبأ اليقين عن الفشل وسوء الحظ وسوء التقدير ، وتناقض الأغراض ، وانعدام الثقة والبغضاء ، وكل أولئك كان فاشياً في طبقة المنظمين . وليس يشك عاقل في أن هؤلاء « الخونة والسفهاء » من البلاشفة القدامى أنفسهم كانوا يؤمنون بالقضية التي عاشوا من أجلها ، ولا يمكن أن تحمل اعترافاتهم إلا معنى واحداً ، هو أنهم ، حتى النفس الأخير ، أخلصوا للثورة البلشفية فأحنوا رؤوسهم طائعين للسيد المنتصر ، الكفيل بتحقيق الاشتراكية ، في المستقبل أو تحقيق تنظيم أكثر إنتاجاً من هذا . على أن مصيرهم كان في الواقع مأساة أليمة . إنهم لم يذهبوا ضحية القسوة السياسية ، ولكنهم ذهبوا ضحية التنظيم الاشتراكي ، وإن سقوطهم ليعتبر إخفاقاً للخطة المرسومة .

#### ١٠ — مشروع السنوات الخمس الثانية :

ورغم كل ما أسلفنا لك عن المشروع الأول ، فقد أعقبه مشروع السنوات الخمس الثانية ، فسار الإنتاج الصناعي شوطاً بعيداً منتجاً أيضاً ، وفي سنة ١٩٣٧ ، وهو آخر أعوام المشروع الثاني ارتفع إنتاج الصلب من ٦ ملايين من الأطنان سنة ١٩٣٢ إلى ١٧,٧٠٠,٠٠٠ ، والبترول من ٢١,٣٠٠,٠٠٠ إلى ٣٠,٤٠٠,٠٠٠ وتوليد القوى من ١٣,٥٠٠,٠٠٠ إلى ٣٦,٤٠٠,٠٠٠ كيلو واط ، ونسيج القطن من ٢,٤٠٠,٠٠٠ إلى ٣,٤٠٠,٠٠٠ متر ، والأحذية من ٨٤,٧٠٠,٠٠٠ إلى

١٦٤,٠٠٠,٠٠٠ ، وهكذا . وكانت الزيادة الكبيرة نسبيا في سلع الاستهلاك  
الفردى — لا في السلع الثقيلة الرأسمالية — مطبوعة بطابع السياسة  
السوفيتية في مستهل المشروع الثانى .

وأحدثت سنوات الفقر المدقع التى أعوز الناس خلالها أبسط ضروريات  
الحياة تأثيرا كبيرا فى المدن والقرى ، مما اضطر المنظمون معه إلى إحداث  
أمر ما لإحياء الروح المعنوية ، وإذكاء الحماسة التى اقترنت بقيام مشروع  
السنوات الخمس الأولى . ولكنها خبت فى أثنائها . وبينما كان أحد الاقتصاديين  
السوفيتين يشيد فى مقدمة المشروع الأول من الاستهلاك القانع الذى  
لا يتطلع إلى الكماليات ، رغبة منه فى توجيه القوى الإنتاجية إلى إنتاج  
البضائع الرئيسية ، نجد أن مشروع السنوات الخمس الثانية يركب من  
الشطط فى الإسراف ، فتطنى عليه الرغبة فى التمتع بالكماليات ، ويبيع  
القانون معارض الجمال وأحدث أزياء النساء . فزاد دخل الممثلين والأدباء  
والفنانين والراقصات إلى حد مدهش يربى بكثير على أجور العمال . وأخيرا  
فى سنة ١٩٣٥ بعد ثمانية عشر عاما من قيام البلشفية ، وسبع سنين من  
التنظيم ، ألغيت بطاقات الخبز فى هذه البلاد التى جعلت منها الطبيعة أغنى  
دولة زراعية فى أوروبا .

وأُسرف مشروع السنوات الخمس الثانية فى التنظيم إسرافا بَعْدَ به  
عن الحقائق ، وبخاصة فى سلع الاستهلاك الفردى ، فقام المشروع بإنتاج  
٥,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ متر من القطن و ١,٢٠٠,٠٠٠ طن من اللحم  
لتوزيعها على سكان المدن ، ١,٢١٦,٠٠٠ طن من الصابون ، وذلك بدلا  
مما أنتج فعلا فى سنة ١٩٣٧ وهو ٣,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ متر من القطن  
و ٨١٢,٠٠٠ طن من اللحم و ٤٩٥,٠٠٠ طن من الصابون ، وهكذا . . .

أما الصناعات الثقيلة فلم تتأخر كثيرا عن الحد الموضوع لها في المشروع اللهم إلا في إنتاج القاطرات ، فقد نقص إلى ١٥٦٧ بدلا من ٢٠٩٠ ، كما نقص عدد عربات الشحن إلى ٥٩ ألفا بدلا من ١١٨ ألفا .

على أن مشروع السنوات الخمس الثانية لم يستطع تحقيق ما وعد به من سد حاجة المستهلكين . فان بضائع الاستهلاك هبطت هبوطا شديدا إبان المشروع الأول ، كما أن المنظمين قضوا في هذا النطاق قضاء تاما على كثير من الحرف التقليدية التي كانت توفر الغذاء والكساء لسواد الشعب . فجاء المشروع الثاني ضغثا على إربالة . كما أن رداءة النوع في الإنتاج السوفييتي أفقدت الكميات الهائلة المنتجة قيمتها . وبعد عشر سنين بقي الشعب الروسي أقل شعوب العالم غذاء وكساء إلى حد البؤس ، وأصبح ما يعانيه الفرد في سبيل الحصول على هذا القسط المتواضع من الضروريات مضرب الأمثال .

## ١١ — دكتاتورية صفار العمال

ونجح البرنامج السوفييتي في إقامة صرح دكتاتورية الدهاء ، وعلى هذا حقق الوعد الأساسي الذي تضمنته مشروعات السنوات الخمس . والواقع أن طبقة الدهاء أصبح لها من ضخامة الكيان ووفرة العدد ما تفخر به . ففي أقل من خمسة عشر عاما زاد عددهم من مليون في سنة ١٩٢١ ، إلى تسعة ملايين في سنة ١٩٢٧ و ٢٥ مليوناً في سنة ١٩٣٦ . فكيف كان حال هذه الجماهير في ظل دكتاتورية هم القائمون عليها ؟ .

وهنا مرة أخرى لا نشهد نجاحا منظما يقوم على خطط ، بل نرى تجارب تسبح في الفوضى . فقضيت الستون وبذلت الثروات وضحيت سعادة الإنسان ، كل أولئك جريا في ناحية واخدة ، حتى إذا ما انتهوا منها عادوا أدراجهم



إلى مابدأوا أول مرة ، عليهم يدركون شيئاً غير الذى أدركوا ، أو يتركون الأمور تجري فى أعنتها . ونجد فى حياة الأسرة مثالا لهذا التخطيط . فقد حدث أولاً أن تحرر الناس من المعتقدات الخاطئة التى سادت الطبقة الوسطى من قبل ، فأباحوا حرية الطلاق وحرية ضبط النسل ، حتى إذا ما عمت الخطط المرسومة للانتاج المدن والقرى ، استنفدت تلك الخطط معين الأدمية الروسية فعادوا إلى سن قوانين صارمة للزواج ، وفرضوا العقوبات على الإجهاض ، بالإضافة إلى التدخل المتزايد من جانب الشرطة الروسية .

أما التجارب فى نطاق التعليم فكانت مما يطرب له محبو التجديد . ولكن الطريق الذى سلكته هذه التجارب سار فى الواقع من الجديد إلى القديم ، ورجع القهقري من بداية مبشرة بالنجاح حررت الأطفال والتلاميذ من كل قيد ، إلى النظم العتيقة البالية ، إلى نظام عسكري بحث فى المدارس بعد أن تبين من الإحصاءات أن «محو الأمية» لم يضمن للتلاميذ السوفيتيين تعلم القراءة والكتابة والحساب . وقد اضطلع بهذا العمل الحزب الشيوعى ، وبخاصة جماعة شباب المفاجآت التى كانت تنتظم مليوناً من الشبان اليقظين . ويصف الذين شاهدوهم مبلغ الحماسة التى سادت روحهم المعنوية المتوثبة . ولكن نظرة نزيهة فاحصة تكشف لنا عما كان يقاسيه الأفراد دون مبرر ، مما يقترون عادة بهذه الطريقة الخشنة فى معالجة الفرد .

ومهما يكن من أمر نجاح البرنامج السوفيتى أو إخفاقه ، فمن المحقق أنه منح السوفيت دستور سنة ١٩٣٦ المقتن «بالجهد الأعظم للعمل» . ألم تكن حقوق العمال فى روسيا السوفيتية أعظم اعتباراً منها فى أية دولة رأسمالية أخرى ؟ قد يكون هذا ، ولكن الذى حدث فى نفس هذه السنة أن اتحادات العمال التى تكونت إبان صراع القيصرية سلبت حريتها الذاتية ،

وأُجبرَ على الانتحار ، زعيمها ومنظمها طوال العصر السوفيتي ميشيل تومسكي ، وحتى هذا الوقت كانت شئون العمال في ظل الإدارة السوفيتية في قبضة ثلاث مكون من ممثل الاتحاد ، ومدير المحل ، وقوميسير العمل السياسي . وكان مركز السيطرة في هذا الثلاث في تحول مستمر ، ولطالما اتحد اثنان ضد الثالث ، وكانت الغلبة للأقوى . وأصبح العمال في قبضة السلطة السياسية وهيئة إدارة العمل . وأثبتت التجارب أن القوة وحدها — لا الحريات — ألزم في تنفيذ الخطط والديساتير والعهود . فكيف استعملت هذه القوة ؟

وبداً تاريخ البرنامج السوفيتي بتحديد ساعات العمل بثمان ساعات في اليوم ، على نحو ما كان سائداً في العالم ، ثم أنقصت إلى سبع ساعات سنة ١٩٢٧ . واعترف دستور ١٩٣٦ الديمقراطي بهذا الحق من حقوق المواطن السوفيتي . وفي سنة ١٩٢٧ أيضاً اصطنعوا بدعة سياسية كان لها سحرها في النفوس . وهو إجراء أرادوا أن يتساموا به عن كل ما وصلت إليه دول الغرب ، وهو ما يسمونه أسبوع التناوب « نبرريوكا Nepreryuka » وهو أسبوع متصل يتكون من خمسة أيام لا سبعة ، يتناوب فيها العمل على فترات مستمرة طولها سبع ساعات ، مع إلغاء أيام الآحاد ، على أن يتناوب الراحة خمس العمال كل يوم . وكثيراً ما اختلف يوم الراحة للعامل عن يوم الراحة لزوجته وأولاده . وقد أبطلت هذه البدعة العجيبة غير مأسوف عليها في سنة ١٩٣١ .

١ وفي ١٩٣٥ حول معظم العمال إلى الاشتغال أربعين ساعة في خمسة أيام يكون سادسها عطلة تامة . وأخيراً في سنة ١٩٤٠ عادوا إلى العمل بنظام

الأسبوع الرأسمالي القديم ، المكون من سبعة أيام ، مع تحديد ساعات العمل بثمان في اليوم .

وقد نص الدستور على أن التغيير في ساعات العمل من سبع إلى ثمان ، لا بد أن تقره أغلبية الثلثين في مجلسي الاتحاد السوفيتي . ولكن أمراً حكومياً ذال هذه العقبة بمهارة وحنق . وخفضت أجور العمال منما لزيادة دخلهم . وفي ظروف الحرب أجبر العمال الروس على العمل من عشر ساعات إلى اثني عشرة ساعة يوميا لمدة سبعة أيام . وإذا قلنا « أجبر » العمال فانما نقصد الإجبار بمعنى السكامة . فقد أصدرت الحكومة الروسية أمراً يقضي بأن العمال وأنحاب العمل الذين « ينصرفون عن المشروعات والنظم انصرافا متعمداً من تلقاء أنفسهم » يتعرضون للوقوع تحت طائلة العقاب الصارم . وكانت العقوبة التي تفرضها محاكم الشعب هي إجبارهم على العمل الشاق لمدة ستة أشهر في المكان الذي كانوا يعملون فيه مع حرمانهم من ٢٥ ٪ من أجورهم .

ولزيادة القدرة الفنية عمدت الدعاوة الروسية إلى وسيلة أخرى ، وهي تعيين رئيس على كل عدد معين من العمال ليلهمهم ويحفزهم إلى العمل ، وهو ما يسمونه Stakhanovite . وبعد أن خفت حدة الحماسة التي تجلت في مستهل مشروع السنوات الخمس الأولى ، تهذبت في كنف الصناعة الروسية ، طريقة تقدير الأجور على أساس القسّط ، وهي الطريقة التي كان يندد بها ويبلغضها كارل ماركس . وسميت فيما بعد طريقة تيلور الأمريكية ، فهاجها كثير من الاشتراكيين المحدثين الذين تناولوا مثالب الرأسمالية . وفي سنة ١٩٣٥ انتهت هذه الطريقة إلى ابتداء « السرعة الزائدة » في العمل في ظل نظام « رئيس العمال » سالف الذكر . وفي هذا المضمار سجل عمال



المفاجآت رقماً قياسياً اتخذ مقياساً للعمل ، وكانوا يتقاضون أجوراً ضخمة ، بلغت أضعاف ما كان يمكن أن يحصل عليه زملاؤهم العاديون . وكان من نتيجة ذلك أن قُتل « رؤساء العمال » بيد زملائهم اليائسين من بلوغ هذا الحد في العمل . كما تحطمت الأداة الميكانيكية نتيجة لإرهاق الرجال والآلات معاً ، ولكن الصحافة الروسية ظلت لعدة سنين تشيد من جهود هؤلاء الأبطال المبرزين في عالم الصناعة .

وكيف كانت جمهرة الأمة الروسية في ظل هذه التجارب ؟ لقد كانت هناك حقوق دستورية جدية بالثناء : منها ثمانية أسابيع عطلة بأجر ، بعد وقبل الولادة للأمهات من العاملات .

ومن هذه الحقوق أيضاً منح إجازات بأجر لجميع العمال ، ( ولكن التمتع بالأماكن التي تقضى فيها الإجازات عادة أصبح بالتدريج مقصوراً على الموظفين وعمال المفاجآت ) ومنح التعليم العالي المجاني للموهوبين ، ومنحت منحصات شهرية للكثير منهم ، ولكن أثنى هذا الحق سنة ١٩٤٠ ، وفرضت المصروفات على التعليم العالي . ووجدت المستشفيات العظيمة والخدمة الطبية بالمجان في كل المقاطعات .

ويبدو أن نسبة المواليد في روسيا ظلت مرتفعة في الريف ، وقد رحبوا بزيادة عدد السكان ، ثلاثة أو أربعة ملايين في السنة ؛ على اعتبار أنه رمز لحياة النظام السوفيتي . وكانت نسبة الوفيات على وجه التقريب ١٨ في الألف سنة ١٩٣١ ( وكانت في إنجلترا وويلز ١٣,٣ ) . وكان يجب أن تكون نسبة الوفيات في روسيا ضعف ما هي عليه في أوروبا ، إذا أخذنا بمتوسط السن الأكثر انتشاراً في روسيا بالقياس إلى ما هو عليه في دول الغرب . وتنبأوا بأن عدد السكان سنة ١٩٣٧ سوف يعسل إلى ١٨٠ مليوناً ،

ولكن لم يصل إلى هذا الرقم ، فإن الإحصاء الجديد الذى أمر بإجرائه سنة ١٩٣٩ جاء فيه رسمياً أن عدد السكان ١٧٠ مليوناً .

وهل قضى التنظيم السوفيتى قضاء تاماً ، على الأقل ، على علة الرأسمالية الحديثة : « التعطل » ؟ حقا فعل ، بل على العكس كان القلق الشاغل للمنظمين فى كل وقت هو قلة العمال . ولكم شكاً ولالة الأمور من عدم الاستقرار ، ومن النزعة إلى الهجرة بين العمال ، لأن الملايين منهم كانوا يضربون فى طول البلاد وعرضها . وقل — نتيجة للهرب والتغيب — عدد العمال الذين يشتغلون بالفعل . فهل يمكن أن يقال إن هؤلاء المهاجرين تعطلوا عن العمل بمحض اختيارهم ؟ أو أن هذا حكم أصدره العمال السوفييتون بأن شروط العمل فى المصانع انحطت دون الحد الأدنى الذى يمكن احتماله (وقد ينطبق هذا بصفة خاصة على الساكن فى المجموعات الجديدة) ؟ إن التعطل فى ظل أى وضع اقتصادى ، يتوقف من الوجهة النظرية ، على مدى ملائمة ظروف العمل للعمال . فإذا لم يكن ثمة حدود موضوعية ، فإن معظم العمال المتعطلين يشتغلون أيام الكساد الرأسمالى . ولم يكن شئ من هذه الحدود فى الاتحاد السوفيتى ، بل أصبح التعطل ترفاً عزيز المنال . وكان نهم التنظيم السوفيتى فى طلب المزيد من ملايين العمال نهما لا يستطيع معين الأمة الروسية إشباعه . وعلى ذلك كانت الخطوة التالية للقضاء على التعطل هى فرض العمل الإجبارى والقضاء على حرية العامل فى التنقل .

## ١٢ — الأزمات والخوف والغموض والحرب

إن المسئول عن جنوح التفكير إلى « خرافة التنظيم » إنما هو دورة التجارة الرأسمالية ، وما قيل من تعاقب الانتعاش القصير والكساد المريع

عليها . وقد شهد تاريخ الاقتصاد السوفيتي في فترة تزيد على العشرين عاما ، سلسلة من الأزمات التي حطمت جزءا من الأمة تخطيطا ماديا واستنزفت ثروتها ، بالإضافة إلى إرهاب الكيان السياسي والحربي والفني ، ذلك الكيان الذي يقوم على عناصر مستنيرة رشيدة ، في أمة هي في مسيس الحاجة إلى هذه العناصر بعينها . ولا توجد ثمة دولة رأسمالية في هذه الفترة التي اضطرب فيها التوازن الدولي ، صرت بأزمات يمكن أن تقاس بهذه الأزمات التي قاستها روسيا .

ولو أبيع النقد العام في فترة التنظيم لكان فيه خطر كبير ، ولذلك كان من الواجب إخفاء كل التفاصيل المتعلقة بالمشروع عن الجمهور في داخل روسيا وخارجها ، وقطعت العلاقات بين روسيا وبين العالم الرأسمالي بالتدريج ، وقطعت الإعانات الصناعية الكثيرة التي كانت تمنح دون مقابل لبعض الرأسماليين الأجانب ، لا إبان السياسة الاقتصادية الجديدة فحسب ، ولكن إبان مشروع السنوات الخمس الأولى بصفة خاصة ( ويظهر أن المنظمين كانوا يرون حينذاك بعض النواحي النافعة في رأس المال الأجنبي ) وكان في روسيا ألوف من الاختصاصيين ومهرة العمال ، فكان أمامهم أن يختاروا بين أمرين : النزوح عن البلاد أو التجنس بالجنسية السوفيتية ، على ألا يروا العالم الخارجى مرة أخرى ، وغادر مراسلو الصحف الأجنبية روسيا واحدا فواحدا ، بعد أن عقد الخوف السنة الجماهير ، فسكتت عن الإفشاء بشيء ، فحرم هؤلاء المراسلون من الأدوات التي كانت ضرورية لهم في أداء مهمتهم . وفي أخريات العقد الرابع من هذا القرن ، ظهرت في المكتبات الأمريكية اعترافات مؤثرة عن حقيقة الخطط الاشتراكية الموضوعة ، وهي آخر ما يقدمه الملاحظون الخبيرون للعالم ليحكم على الشئون الروسية ، ولكن



خرافة الاشتراكية المنظمة بلغت من القوة مبلغا استفادت معه من إخفاء الحقائق إخفاء لا يجعد النور إليه سبيلا ، أكثر مما استفادت من الدعاوة والنار التي أشعلوها حولها .

ويرى الكثيرون أن الامتحان النهائي لروسيا هو الحرب الحالية التي طال انتظارها إياها ، فلم تكف عن الاستعداد لها . ومن سخرية القدر بأنصار الدعوة الماركسية أن روسيا لم تكن لتشن هذه الحرب ضد « الرأسماليين في العالم » بل إنها — على العكس — اتحدت مع الرأسمالية ضد « اقتصاد اشتراكي » منافس لها . وإنه ليعرونا الخجل أن نشير إلى الاعتبارات الاقتصادية في هذه الحرب .

ومنذ اللحظة الأولى وضعت روسيا الخطط استعدادا للحرب أكثر من أي شيء آخر ، ومن ثم يعتقد بعض الناس أننا نستطيع الحكم على التنظيم السوفييتي بمقيار واحد ، هو النجاح أو الاخفاق في الحرب .

لقد كان الجيش الأحمر مركز جهود الصناعة الروسية منذ الحرب الأهلية . وإذا كانت ألمانيا النازية قضت في التسليح ستة أعوام ، فقد أتيج للروسيا ثلاثة أمثال هذه المدة . وقضى على الملايين في القارة الروسية التي تعد من أغنى الأقطار ، أن تجوع وأن تعرى وأن تحرم وسائل الحياة المادية . أما الجيش الأحمر فقد توافرت له أسباب العناية والخدمة طوال هذه الفترة ، فكان في استطاعة روسيا أن تعد جيشا من الطراز الأول ، وحقاً لديها الآن جيش من الطراز الأول ، ومهما يكن من أمر النقد الذي ينصب على النظريات السياسية والاقتصادية في الاشتراكية الماركسية ، فإن زعماء روسيا لم يخفقوا ساعة الاختبار النهائي في إثبات عظمة بلادهم التقليدية . وتجلت في الدفاع المجيد ضد هتلر — كما تجلت في الحرب السالفة — البطولة والوطنية وقوة الاحتمال في الأمة الروسية .

# الفصل السادس

## المعجزة الألمانية

### ١ - أعمال أربعة :

وثمة خرافة من خرافات عصرنا هذا ، هي المعجزة الألمانية ، وهي أسهلها إدراكا ، ولكن قل من يدركها . والتاريخ لا يقوم على عنوانات المسائل ، ولكن هذه العنوانات من شأنها أن تشوه التاريخ ، فهي تقتضب أو تضخم الحوادث المعقدة التي لا يعرف العالم عنها إلا خواتيمها المؤثرة ، دون أن يحاط خبراً بما اجتازت من تفاصيل خاملة ، غير مؤثرة ، غير مسرحية . ولا يمكن أن تطلق كلمة أنباء على ما يجري في الحياة اليومية . ولكن الأساس التاريخي الذي تقوم عليه حركات الأمم وأعمالها إنما تشكله الحياة اليومية الهادئة وما يجري فيها ، تلك الحياة التي يتغير نسيجها في كل يوم تغيراً لا نشعر به ، ولكنه يسير في طريقه حتى يتبدل وجه الحياة تبديلاً تاماً أمام العالم الخارجي الذي تمسك بآرائه القديمة عن أمة ما ، حتى أفاق من سباته إثر صدمة عنيفة ، حين وقعت المعجزة .

وحقيقة المعجزة إنما هي بعث ألمانيا من جديد بين سنتي ١٩٢٤ و ١٩٣٠ . ولكن أحداً لم يفتن إلى كنه هذه المعجزة ، وسلم الناس تسليماً بما أنجزته ألمانيا في هذه الفترة القصيرة بعد انهيار ١٩٢٣ . وكما نجحت الدعاية الروسية في محو مآثر تاريخها قبل سنة ١٩١٧ ، أفلحت الدعاية

النازية ، في حذق ومهارة ، في أن تمحو هذه الفترة من عقول المعاصرين .  
ومن الكتاب المعروفين كثيرون قصرت بهم عقليتهم حتى اعتقدوا في  
صدق هذه الأباطيل العسارخة .

والسائح الساذج الذي زار ألمانيا أو روسيا لأول مرة لا بد يتأثر  
حقاً بما يشاهده . وقد أدخل في روعه أن كل شيء حسن أمامه إنما هو ثمار  
النظام الجديد ، على حين أن كل قبيح مرذول تعذر التخلص منه ، إنما  
كان تراثاً عقيماً لماض شقي .

وقد يرمى العالم بعض معالم النجاح في النظام الهتلري على أنها معجزات .  
فصوروا هتلر عبقرية سياسية هائلة لنجاحه في السياسة الخارجية . (ولسكنهم  
وضعوا هر فون ريينتروب في مرتبة بسمارك السياسية ، فلا بد أن يكون  
هتلر شيئاً أسمى من بسمارك ! ) . أما النجاح الحربي فقد خلق من هيئة أركان  
الحرب الألمانية عصابة ، كل فرد فيها نابليون آخر . أما النجاح في المسائل  
المالية فسحر دونه كل سحر ، أما النجاح في ميدان الإصلاح الاجتماعي ،  
والقضاء على التمهط بصفة خاصة ، فكان بشيراً بنظام اقتصادي مثالي .

## ٢ — النجاح الدبلوماسي :

حقاً بلغت سلسلة الأعمال الباهرة للدبلوماسية الألمانية ، منذ سنة  
١٩٣٣ حتى نشوب الحرب الحاضرة ، حد الإعجاز . ولم يكن وجه الإعجاز  
في دهاء الدبلوماسية الألمانية ، ولكنه كان في العمى والجهل والضعف  
الذي منى به سائر أفراد المباراة السياسية . إن الأمة الألمانية لم تقر أهداف  
هتلر في السياسة الخارجية وتعاضدها فحسب ، ولكن هذه السياسة في  
الواقع استئناف دقيق للسياسة الخارجية التي لم تبغ ألمانيا عنها حياً منذ



هدنة سنة ١٩١٨ . فمنذ اليوم الأول من إعلان الجمهورية الألمانية عقد الشعب العناصر على التخلص من مظالم فرساي . واحتج المستشارون الاشتراكيون والمحافظون والأحرار ووزراء الخارجية جميعهم ما وسعهم الاحتجاج . وفي سنة ١٩٢٢ وقع كالمصاعقة على مؤتمر جنوة « اتفاق رابالو . Rapallo » الذي فتح باب التعاون بين الدولتين المهيضتين الجناح . ولا تكاد هذه القنبلة التي رمى بها Walther Rathenau تكون أقل إثارة للاحساس والجزع من ميثاق هتلر — ستالين في أغسطس سنة ١٩٣٩ .  
ومنذ اللحظة الأولى اتجهت السياسة الخارجية الألمانية إلى تحقيق أهداف ثلاثة :

١ — التخلص من لجنة الرقابة الدولية التي يتعذر مع وجودها نشاط التسليح السري .

٢ — تحرير أراضي الرين من الاحتلال العسكري الأجنبي قبل أن ينتهي الأجل المضروب له في معاهدة فرساي .

٣ — تسوية مشكلة التعويضات وديون الحرب .

والحق إن ألمانيا نجحت في تحقيق هذه الأهداف الحيوية قبل أن ينصب هتلر رئيساً أعلى للدولة الألمانية في ولهاستراس . ذلك أن ألمانيا تخلصت من كل القيود البغيضة ، في سني الخزي والعار الأربعة عشر قبل « الثورة النازية » عام ١٩٣٣ .

ومؤرخو المستقبل الذين يناط بهم تسجيل انهيار الرينخ الألماني والأمة الألمانية بفضل غياب هتلر الدبلوماسي ، سوف يقدرّون نجاح الدبلوماسية الألمانية إبان عصر الجمهورية ، ذلك النجاح الذي أدركته بفضل الوسائل السامية ، وبفضل عطف متدفق شعربه العالم نحو ألمانيا ، فأعيدت لها حقوقها

كاملة ، على اعتبار أنها أمة محترمة في مجموعة الأمم الأوروبية المتمدنية .  
وفي كل مرحلة من مراحل صعود ألمانيا إلى هذا المستوى اللائق بها ،  
كان يعرقلها ويحط من شأنها ويسئ إليها هتلر وأعوانه . ومع كل هذا  
أصبحت ألمانيا عضواً في عصبة الأمم سنة ١٩٢٦ ، واستدعيت لجان الرقابة  
الدولية حول هذا التاريخ ، كما غادر ألمانيا آخر جندي أجنبي سنة ١٩٣٠ ،  
وأوقف دفع تعويضات الحرب بمقتضى اتفاقية لوزان سنة ١٩٣٢ .

أما ما تبقى بعد ذلك من برنامج السياسة الخارجية فواضح لا يحتاج  
إلى دليل ، ونصت معاهدة فرساي على إرجاع إقليم السار إلى الريخ بالاستفتاء .  
العام سنة ١٩٣٥ ، ولم يحلم أحد في ألمانيا قبل هتلر بأن إقليم السار سوف  
يسلخ عن ألمانيا . ولم ينازع أحد في أن سكان هذا الاقليم سوف يجمعون  
على الانضمام إلى الريخ ، بل إن حصول هتلر على ٩٠ ٪ من الاصوات يعتبر  
هزيمة لا نجاحاً . ولم يكن متوقفاً قط في عصر الجمهورية أن يرفض ١٠ ٪  
من السكان الانضمام إلى الريخ .

### ٣ — عودة التجنيد الإلجباري

وكانت الخطوة التالية أن أعلنت ألمانيا التجنيد الإلجباري في مارس  
سنة ١٩٣٥ ، وأقبل الشعب على هذا في حماسة وابتهاج ، وساد الزعم وقتئذ  
بأن هذا العمل كان خليقاً أن يصطنع منذ سنين ، وعلى الأمريكي أن يذكر  
معنى التجنيد العام في ألمانيا ومعناه في سائر الدول الأوروبية . فعناه في  
أوروبا أنه نظام شريف ديمقراطي للدفاع عن كيان أمة مستقلة . ولعمري  
إن أكبر أخطاء فرساي وأشدّها خطراً ، هو فرض جيش محترف محدود  
على ألمانيا . ولا يوجد في معاهدة فرساي نص يحمل طابع الإذلال البغيض

والتفريق الشائن غير هذا ، أما أن المانيا ، وهي أكبر دولة تعز بتقاليدها الحربية في القارة ، تُحرم من وسائل الدفاع عن نفسها ، تلك الوسائل التي رخص في التمتع بها لسفري جاراتها ، وأن الأمة الألمانية الكبرى كان لزاما عليها أن تخضع لهذه القيود ، على حين أن ألبانيا ورومانيا ، ولتوانيا كانت تفخر بقوتها الحربية ، فهذا أمر تنظر إليه ألمانيا التي تعز بكيانها وتحترم نفسها على اعتبار أنه حياد طارئ مؤقت عن مجرى التاريخ العام . ولا يمكن القول بأن إقرار هتلر لسياسة التجنيد العام أمر ينذر بالاعتداء أو الشر ، ولكنه رمز ظاهر لاستعادة ألمانيا مركزها الدولي على قدم المساواة .

وينطوى هذا الخطأ الجسيم في معاهدة فرساي على معنى أسوأ : ذلك أنه أدى منذ البداية إلى الخط من نفوذ الديموقراطية الألمانية الناشئة وقوتها . فالتجنيد الاجباري في الأمة مظهر لإرادتها السياسية ، وهو يعبر عن رأى الأغلبية فيها . ولكن الجيش المحترف أبعد ما يكون عن التيارات السياسية والعاطفية للأمة ، بل هو مقضى عليه بأن يكون بمنزل عن الشعب ، غريباً عنه . وقد يفجع الأمريكيون والبريطانيون بمثل هذا الضرب من التفكير ذلك أن الجيش في أمريكا أو إنجلترا لم يكن في العصور الغابرة شيئاً مذكورا ، لأن أعرق الديموقراطيات الأوربية التي كان عليها أن تدافع عن حرياتها قروناً طويلة بحمد السيف ، لم يكن الجيش في نظرها إلا الأمة بأسرها مجندة . وكان جيش الريخ منذ نشأته الأولى قوة جبارة في محيط الجمهورية الألمانية ، ولم يتمثل هذا الجيش يوما بالنظم الديموقراطية أو يلتئم معها . وكانت الجمهورية في نظر الجيش ملطخة بالهزيمة التي أخرجتها إلى حيز الوجود .



وفي السنة التالية أي سنة ١٩٣٦ ، عادت إلى حظيرة ألمانيا أراضى الرين بعد أن هدمت حصونها . وكان هذا أمراً طبيعياً في نظر الألمان ، وسواء أكان مؤتمر لوكارنو أم لم يكن ، فإن بقاء هذه البقاع الغنية بلا دفاع عرضة للغزو الأجنبي ، كان أمراً غير محتمل ، ولا تطيقه أمة تعتر بنفسها . ومهما يكن من تضارب الآراء في أسباب الحرب العالمية الأولى فإن احتلال القوات الفرنسية لمنطقة الروهر وسط السلم الذي شمل العالم سنة ١٩٢٣ ( قبل لوكارنو بعامين ) كان ماثلاً في أذهان الشعب الألماني .

#### ٤ — مشكلة النمسا

وسار هتلر إلى النمسا سنة ١٩٣٨ . وقصة ضم النمسا إلى ألمانيا من أبغض القصص وأثقلها وقعاً على الأسماع في التاريخ الحديث . ولكن يد القدر الصارخ التي قتلت دلفوس سنة ١٩٣٤ ، والتي عاملت شوشنيج في سنة ١٩٣٨ بهذه القسوة المروعة ، والفظائع التي ارتكبتها المصائب النازية سنة ١٩٣٨ في فينا ومائر المقاطعات النمساوية ، يجب ألا تخفى الحقيقة ، وهي أن فكرة ضم النمسا إلى الرخ ترجع إلى أيام المهدنة . وإذا طرحنا القيود الحربية جانباً ، وجدنا أن « فرض الاستقلال » على النمسا كان من أسوأ بنود معاهدة فرساي .

وفي ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ أعلنت الجمعية الوطنية النمساوية أن النمسا الألمانية — وهي الأملاك الباقية من إمبراطورية آل هابسبرج القديمة التي تملت عنها قوميات أخرى بعد استقلالها — جزء لا يتجزأ من الجمهورية الألمانية وكانت تلك هي المسادة الأولى في الدستور المؤقت الذي وضع بالإجماع للجمهورية النمساوية الألمانية . وقد أعيد هذا النص وقرر بإجماع الآراء في

الدستور النهائي الذي أقرته الجمعية الوطنية في مارس سنة ١٩١٩ . كما أقرت الجمعية الوطنية الألمانية في ويمار نصاً يقابل ذلك ، وبدأت المفاوضات بعد ذلك مباشرة ، بغية الشروع في تنفيذ هذه النصوص الدستورية .

وعرضت شروط الحلفاء على الحكومة الألمانية إبان المفاوضات بينها وبين الحكومة النمساوية ، وطلب الحلفاء في الحال حذف « بنود الضم » وتغيير الاسم الدستوري للجمهورية النمساوية الجديدة ، وذلك بحذف كلمة « ألمانية » من الاسم . وظلت فكرة الضم منذ ذلك الحين مهيمنة على الحياة السياسية النمساوية . وأسفرت الانتخابات في السنين التالية عن أغلبية ساحقة في جانب الضم . ولم تنقطع الترتيبات العملية استعداداً لهذا اليوم الذي سيحدث . ثم قامت هيئات خاصة تمثل الأحزاب الكبيرة ، فتعهدت هذا العمل . وكان دكتور دلفوس وشوشنج عضوين نشيطين في هذه الهيئات . وإلى جانبهما سيس انكارت Seyss Inquart . وهو أداة الطغيان الهتلري فيما بعد .

وفي سنة ١٩٣١ خيل لزعماء النمسا أن الفرصة مواتية لتحقيق هذا الحلم . وفي ١٩ إبريل سنة ١٩٣١ أروع العالم بإعلان اتحاد جركي بين الحكومة الألمانية وعلى رأسها دكتور برونج ، والحكومة النمساوية وعلى رأسها شوبر . ومن المحقق أن الرجلين لم يكونا من أنصار الجامعة الجرمانية أو القومية المتطرفة . وجرت مفاوضات بشأن هذا الاتحاد الجركي في جو من التكم ، حتى أن ألمانيا دهشت لأنبائه كما دهش سائر العالم . ولم تبلغ السذاجة بأحد مبلغاً لم يستشف منه الهدف الحقيقي من هذه الاتفاقية الجركية ، التي لا يبدو فيها أي ضرر ، ولكنها تعني الضم . ودعيت الحكومتان للمثول أمام المحكمة الدولية في جنيف ، ولكن قبل اجتماع مجلس العصبة انهار بنك الدولة

النمساوى ، فكانت كارثة على النمسا وألمانيا لم تفيقا منها تماما بعد . ومنيت ألمانيا فى جنيف بهزيمة دبلوماسية ساحقة ، أما النمسا فقد توسلت أن يرخص لها فى إصدار قرض أهلى تحصل به على المال اللازم لتدعيم النظام المصرفى المضطرب فيها . وكان فى ذلك صدمة قاتلة لبرنامج برونيج الذى استيأس فى قتاله يومئذ ضد النازية الناشئة فى بلاده .

وهكذا تعلق مصير النمسا بألمانيا ، وقضى على الديموقراطية النمساوية منذ اللحظة التى تولى فيها هتلر النمساوى رئاسة حكومة الريح . ومنذ ذلك اليوم لم تعد المشكلة : هل تنضم النمسا إلى ألمانيا ؟ ولكنها اتخذت وضعا آخر هو : هل تريد النمسا أن تعتنق الهتلرية ؟ وهكذا تأصل ضعف الديموقراطية حتى فى النمسا ، لدرجة أن رد الفعل الفريزى لم يظهر فى تآلف العناصر الديموقراطية فى السياسة النمساوية ، ولكنه ظهر فى إخضاع هذه العناصر وإخضاعها على يد نظام دكتاتورى لا يظاھر به الشعب النمساوى فقط ، ولكن تغذيه إيطاليا الفاشية التى كانت تناصب الديموقراطية العداء . وكان استقلال النمسا الذى تذرع به الدكتور دلفوس لقتل ألوف العمال الاشتراكيين دفاعا عنه ، مهزلة صريخة للنمساويين الذين أدركوا أن استقلالهم هذا كان يتوقف على السخاء الذى يجود به ذلك الديموقراطى الخيّر بنيتو موسوليني !

ومنذ سنة ١٩٣٣ باتت النمسا فى فوضى وشيكة أن تقضى عليها . وكانت تأمل بين يوم وآخر أن ينقشع كابوس هتلر عن ألمانيا فتعود الحياة بحراها الطبيعى . ولكن خاب فآلمهم . وليس من شك فى أن أى استفتاء عام حر فى النمسا سنة ١٩٣٨ ، كما قال المستشار شوشنج فى ساعات اليأس الأخيرة ، كان لا بد أن يتمنح عن أغلبية ساحقة لا تريد الاتحاد مع



ألمانيا ، لا حبا منهم في الاستقلال ، ولكن كرها في هتلر شخصيا . وما أن انتهت تلك الأسابيع القاسية الحاصمة من سنة ١٩٣٨ حتى أدمجت النمسا في ألمانيا إدماجا تاما ، مثلها في ذلك مثل أى جزء في الامبراطورية الألمانية أدمج منذ سنة ١٨٧١ .

### ٥ — تشيكوسلوفاكيا

وبسقوط النمسا كان انهيار تشيكوسلوفاكيا أمرا لا محيص عنه . ولم يخترع هتلر مشكلة السوديت الألمانى ، ولكنها كانت مشكلة أوروبا الوسطى منذ معاهدة فرساي . وكانت هذه الملايين الثلاثة من السوديت الألمان الذين استقروا على الحدود بين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا ، أشد العناصر الألمانية الوطنية شكينة ، في كنف اليمخسرات النمساوية في عهد الملكية الأخيرة . ( نشأت الاشتراكية الوطنية من حيث التسمية والفلسفة السياسية في مجلس الديت في بوهيميا قبل أن ينشئ هتلر حزبه بعدة سنين ) . وكان هؤلاء السوديت مناصرين للجمعية الوطنية النمساوية الألمانية في سنة ١٩١٩ وحبذوا الضم . ولم تفر قط معارضتهم في إنشاء جمهورية تشيكوسلوفاكية تعاملهم على أنهم أقلية . ولكن زج بهم في هذه الدولة الجديدة رغم احتجاجهم الصارخ ، فلم يدينوا بالولاء لحكومة ليست منهم .

تلك هى سلسلة الحوادث المزدولة المفجعة التى أوردت تشيكوسلوفاكيا موارد الهلاك . ولا يرتفع الشك إلى إخلاص الزعماء التشكيين الديموقراطيين أمثال الرئيس مازاريك والدكتور بنيش ، أو حسن نواياهم ، ولو ترك الأمر لهم لعاملوا مواطنيهم الألمان معاملة حرة كريمة . ولكن السياسة التشكية لم تستطع قط أن تتغلب على شعور الشك المتبادل المتأصل ، الذى كانت

تهيج الظروف التاريخية . فتاريخ العداء بين التشك والألمان في بوهيميا ومورافيا يرجع إلى قرون خلت . ولم يتم التوفيق بينهما في ظل أى نظام . ومن العبث التفكير في احتمال اتفاقهما لو أتيح لهم الوقت والفرصة . فالشعب الألماني بأسره كان ينظر إلى الألمان السوديت على اعتبار أنهم ألمان ، وقد كانوا كذلك حقا . وكان هتلر أن يعتمد على تعضيد مواطنيه في المطالبة بغم هؤلاء إلى الرئخ .

#### ٦ — أمطار هتلر :

وإلى هنا بلغ هتلر القمة من الحكمة والدهاء السياسى . ولكنها الحكمة الموروثة التى تقول بأن هذه حقوق طبيعية للأمة الألمانية ، وهى تتفق مع اتجاه التفكير العالمى وقتئذ . وكان هتلر موقفا طالما سار هذا الذى شاع فى العالم ، مثله فى ذلك مثل الدبلوماسية الألمانية من قبله . فان غالبية العالم المتمدن أقرت عدالة هذه المطالب الألمانية طوعا أو كرها . وقد يقول المستهترون أو الأخلاقيون إن ضعف الديمقراطية إنما يرجع إلى حد ما إلى سوء نواياها .

وأدركت الدبلوماسية الألمانية نجاحها إبان حكم هتلر ، وفى عهد الجمهورية ، بمثل الوسائل التى تتذرع بها الدبلوماسية عادة لإدراك النجاح . فهم يعمدون إلى اللجاجة فى الجدل والتفنيد لإفحام الخصم حتى يخسر « قضيته العادلة » وكل أمة تستصرخ العالم أو تخطب وده لتستدر عطفه وتثير سخطه . وقد عرف هتلر أى المواطنين وأى السخط يستطيع أن يلعب بهما ، ولو لم يؤمن بما يقول . هذا هو فن الدعاوة التى يتمشىق بها فى كتابه « كفاحى » .

وفي الوقت الذي جاوز فيه هتلر حد «الضمير العالمي» بدأت الدبلوماسية الألمانية تتخبط فترتكب خطأ بعد خطأ . وكأنما تجلت عقلية هتلر الملتوية في استجابته لتقلبات النفسية الألمانية . فإذا قدر عليه أن يتخطى حدود اللغة الألمانية ، اتضح جهله الفاضح ، وعجزه عن تفهم اللغات والتاريخ والتقاليد ، والنفسية الأجنبية ، بالإضافة إلى عقم أساليبه وخلوه من التهذيب والدوق . وقد تجلت هذه الخصائص عند احتلال براغ . ومنذ مؤتمر ميونيخ فصاعدا سلكت الدبلوماسية منهجا عقيا . ولدينا ما يحمل على الاعتقاد بأن هتلر قد أخذَ بإسهار فرنسا بمثل هذه السرعة . ولكنه أسرف في تقدير فرنسا واستخف ببريطانيا . ولم يُعصِب وجه السداد في حكمه على الولايات المتحدة ، وأخفق في معالجة الموقف في البلقان . وأخطأته الحكمة في موقفه من روسيا .

## ٧ — التنظيم الحربي :

وقد أعدت ألمانيا من العتاد الحربي ما لم يشهد له العالم نظيراً من قبل . واصطنعت تنظيماً حربياً ذا مقدرة لا تبارى ، ونظاماً ومبتكرات ومهارة فنية وقيادة ممتازة مع تحديد الهدف . فمن ذا الذي شاد كل ذلك ؟ هل هو أدولف هتلر أو الحزب الاشتراكي الوطني ؟ إنما الجاهل الغر هو الذي يسيغ هذه الخرافة ! ؟ ذلك أن إعداد الجيش بروحه الحربية ومزاياه كان وليد جهود قرن ونصف قرن سيطرت فيها بروسيا على الأمة الألمانية . ومع أنها هزمت (ومن الطبيعي أن تصيبها الهزيمة مهما حاول التاريخ في المستقبل تحطيم سجلات الهزيمة) ، فإن الهزيمة لم تتم إلا لوقوف العالم بأسره كتلة واحدة أمامها . وكانت المقاومة الألمانية بين سنتي ١٩١٤ — ١٩١٨ عشر



مرات أكثر إيجازاً من الحرب الخاطفة ضد بولندة أو ضد دولة نافسة التسليح ، ناقصة القيادة ، عديمة التنظيم ، مثل فرنسا . وهزم الجيش الألماني سنة ١٩١٨ ، ولكنه لم يدمر تدميراً تاماً . وبدى في تنظيمه من جديد منذ اليوم الذي وقعت فيه معاهدة فرساي . وقام بهذه المهمة وتعهدها منذ اللحظة الأولى أفذاذ الأمة الألمانية .

فبعد فرساي بقليل بدأ الجنرال فون سخت Von Seeckt دور العمل الجدى ، وكان هو ومعاونوه يعملون في تسكّم لا يعرف الجهر ، وكان لزاماً أن يوجب كل شىء عن عيون لجنة الرقابة الدوالية للحلفاء ، كما كان لزاماً أن تخفى هذه الاستعدادات عن الريخشتاغ الألماني ولجانه . وأبرمت المعاهدات السرية مع روسيا وإسبانيا لتدريب طيارين ألمان اسلح جوى لم يكن له وجود حينذاك ، ولبناء مدفعية ضخمة لم يكن مرخصاً فيها لألمانيا . وفوق هذا نجد ألمانيا التى حرمت التجنيد الإجبارى ، تلجأ إلى تكوين جيش من طراز آخر ، وهو الجيش الزود بالوحدات الميكانيكية والسيارات المصفحة والأساليب الصناعية ، وهو الجيش الذى اكتسح بولندة والنرويج وهولندة وبلجيكا وفرنسا والبلقان وغرب روسيا فى أيام وأسابيع معدودة . ولما كانت ألمانيا مقيدة بالاحتفاظ بقوة مسلحة لا تزيد على ١٠٠ ألف رجل ، كان من الطبيعى أن يكون للرجل الواحد قيمة خاصة . فكان عليه أن يحصل من المراتب والاستعداد ما كان قبل هذا مقراً لوحدة كبيرة ، وكان يدرب على أن يعمل بمفرده أو فى نفر قليل جداً على الدبابات ، ومدافع الماكينة والمظلات الهابطة والأجهزة اللاسلكية ، وبذلك تحول الجيش من مائة ألف نفر عادى إلى مائة ألف ضابط ، قاموا بتعليم مئات الألوف من شباب الألمان وتسليحهم ، فتكون من هؤلاء جيش « غير شرعى » . من

ذلك الوحدات الحرة في البلطيق وسيليزيا العليا ، والحرس الفولاذي ، وغيرها من الوحدات النظامية التي تكونت قبل أن يطالع الجمهور اسم « أدولف هتلر » . وتحت ستار الجيش دربت فرق القمصان السود (ولا يرجع الفضل في هذا أيضا إلى أدولف هتلر ، بل إلى ضابط في الجيش ، كان قائد هذه الفرقة ، واسمه أرنست روهم Ernest Roehm ، قتله هتلر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٤) .

وانتهت الرقابة الدولية على ألمانيا ورخص لها في تشييد الطيران المدني ، وهنا بدأ التكوين الحربي يتقدم بخطى واسعة ، بعد أن فكت عنه القيود . وزيد أن نخلص من هذا إلى أن أدولف هتلر لم ينشئ "الجيش الألماني" ، ولكن الجيش الألماني هو الذي خلق أدولف هتلر . وفي الوقت الذي كان زعماء الجيش فيه يستخدمون الحركة النازية قدرا ما استطاعوا ، نرى أن تصميمهم لم يتزعزع في وجوب الابتعاد بالجيش عن الحزب النازي .

## ٨ — المعجزة الاقتصادية :

أما المعجزة الاقتصادية فهي أقل روعة من النجاح الحربي النازي . فإذا قيسَت الجهود الاقتصادية في العقد الرابع من هذا القرن بجهود الجمهورية في هذه الناحية ، فإن الأولى تتضاءل أمام الثانية .

حقا قضى هتلر على التعطل ، وكذلك فعل ستالين وموسوليني وقبرشل وروزفلت . وكذلك تفعل كل دولة تقف جهودها الاقتصادية على الإنتاج الحربي ، دون اعتبار للتكاليف . ولم يكن في ألمانيا تعطل منذ سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ ، وكان ثمة تعطل يسير إبان الانتعاش المصطنع الذي قام على التضخم ، وكاد التعطل أن ينعدم إبان العقد الثالث من هذا القرن في عهد الجمهورية .

ولكن الرواج الذى يقترن بالتسليح لا يخلق ثراء أو انتعاشاً قط . على أن أية أمة تستطيع أن تجتاز هذا الدور دون أن تحط من مستوى المعيشة فيها إلى الحد الذى يرهق احتياطها من الرجال والموارد ، وإلا كان ذلك على حساب خفض مستوى الحياة فى الشعب مهما يكن الأجر الأسبوعى للعامل . وقد أتت الصناعة الألمانية والعسكرية الألمانية فى التنظيم بالدهشات مرة أخرى ، لا لأن هذه أو تلك نازية ، ولكن لأنها ألمانية . فهى نفس العسكرية التى خرجت على الناس بالمعجزات من وقت لآخر ، وهى العسكرية التى عقدت لألمانيا زعامة الدول الصناعية ، والتى أرجعت لألمانيا هذه الزعامة الصناعية فى العقد الثالث من هذا القرن . وكانت إعادة تنظيم الصناعة مثل إعادة تنظيم الجيش ، على يد الألمان القدامى الذين تربوا فى معاهد ألمانيا قبل النازية ، تلك المعاهد التى أُنِمت فيها العلوم ، ولقيت الكشوف والمخترعات كل تشجيع وحرية وحفز للهمم . والواقع أن السبب فى نجاة الصناعة الألمانية هو أن النازية لم تعمر سوى عشر سنين ، ولو عمرت عشرًا أخرى لكان من جرائمها تخريب الجامعات وإقفار شباب هذا الجيل من العقليّة والخلق ، ولتداعت مخلفات الماضي المجيد التى يحتمل أن يكون فيها إنقاذ ألمانيا عندما تنقشع هذه الغمة .

#### ٩ — السر المالى :

وثمة مظهر آخر من مظاهر المعجزة الألمانية يتطلب كشفًا دقيقاً . ونعنى به ذلك الأسلوب المالى الذى تذرعت به الاشتراكية الوطنية النازية ، لتتمكن من تنفيذ برنامجها الضخم فى التسليح ، دون أن تتعرض لخطر التضخم المالى الذى ألح على ألمانيا بعد الحرب العظمى الأولى .



وتقول القصة إنه بمعزل عن نُجَّة التفكير النازي الذي لم يعرض للناحية المالية ، قامت فئة من الناس أولو عبقرية لا يرتفع إليها الجدل وتوافرت جهودهم لحل تلك المشاكل التي أرهقت الرأسمالية إبان ربع القرن . أما الادعاء العريض بأن النظام النازي المالي قائم على الأوامر التي لا يستطيع غير الجستابو تنفيذها ، فقول سهل ، ولكنه جواب غير مقنع .

وفي الأيام الأولى للنظام الجديد قيل إن الدكتور شاخت نصح لهتلر بأنه يتسنى للنظام المالي أن يتحمل توسعاً كبيراً ، إذا أمكن فرض رقابة دقيقة .

وحصلت الحكومة بادی الأمر على المال اللازم عن طريق بيع سندات الخزينة للصناعات التي أوصلت الحكومة بإنتاج معين فيها . وكان لأصحابها الحق في خصم قيمة هذه السندات في المصارف ، التي كان لها بدورها حق خصم هذه القيمة في بنك الريخ . وكانت التجارة الداخلية إبرة في سندات الحكومة مرخصاً فيها في الظاهر ، ولكن خفض أسعارها عمداً كان يعتبر عملاً غير وطني يتنافى مع عظمة الجنس الآري . وكان الجنود النازيون على أتم استعداد للبطش بمن يتحدث نفسه بالمعارضة في ذلك . ولأن يردوا المتشككين إلى صوابهم .

وقد يكون من المتعذر أن نجد أي نظام مالي ، غير ألماني ، في السنوات الأخيرة ، فرض قيوداً على الإنتاج المحلي . ولا يمكن أن تكون بريطانيا التي دأبت منذ سنة ١٩٣١ على سياسة نقد رخيص ، ونجحت في تحقيق الثراء دون « الرقابة المنظمة » على اعتمادات المصارف . ولا يمكن أن تكون أمريكا التي لم تعتمد على الرقابة ، ولكنها زخرت بالأموال الخاملة فقرضت قيوداً غير مباشرة على الإنتاج المحلي . ومن السهل أن نفهم أن العجز المالي

الحكوى يخلق الودائع المصرفية . فلو باعت الخزانة سندات الحكومة للمصرف فانه يحصل على السندات ، كما تحصل الخزانة على ودائع بضمن الشراء . ولكن هنا — فى الظاهر على الأقل — يبتدىء السر النازى . ويتجلى لك منتهى ما وصل إليه التحليل البديع لسحر المالية النازية فى العبارة الآتية :

« داخل سائر العالم الرأسمالى شك فى المالية النازية ، فلم يتطلب منع تصدير الأوراق المالية الألمانية إلا جهدا يسيرا ، على حين أن تصدير العملة المعدنية والسبائك كان محزما على الأفراد ، وعلى هذا سد كل طريق فى وجه اتساع النقد » .

أما هذا « الجهد اليسير » فلم يكن إلا عقوبة الإعدام لأية محاولة لتصدير النقود ، أو إدخال النقد الألمانى الذى كان فى الخارج ( وهذا بالطبع ضيع فرصة بيع النقد الألمانى المهرب فى الأسواق الخارجية ) أما السبائك والعملة المعدنية فلم يكن ثمة حاجة إلى تحريم تصديرها ، لسبب واحد ، هو أنها لم تكن موجودة ، فلم يكن من اليسور تصديرها .

#### ١٠ — الأسلوب الحقيقى .

ولإذا جردت الحقيقة الألمانية من الجهل العاطفى الأعمى ، بدت أمرا غاية فى البساطة . فانه لما استقر النظام الهتلرى أنتج سياسة تقوم على التضخم البحت ، فاستمر يتوسع فى إصدار أوراق مالية بضمن الضرائب الزممع تحصيلها ، ويعرف هذا بنظام « باين » . فبدأوا برنامجا ضخما فى المرافق العامة والمصانع والطرق والسكك الحديدية والمساكن وإصلاح الأراضى البور وهكذا . . . ولم يقم هذا البرنامج على حساب القروض أو الضرائب

ولكن كان يموله بنك الريخ المركزى مباشرة وفى نفس الوقت قلت الأيدي العاملة بانسحاب النساء من الخدمة ، فى مقابل منح إعانات للزوجية بشرط اعتزال الزوجات العمل . ولكن زاد العمل عن طريق إنقاص ساعاته ، وجرى بمئات الألوف من الأولاد إلى العامل ، وقذف بالألوف إلى معسكرات الاعتقال . وهكذا هبط التمثل من ٦ ملايين إلى ٢,٦٠٠,٠٠٠ فى مدة عامين .

وتفادوا كل أثر للتضخم منذ البداية عن طريق تنسيق دقيق يحدد من التضخم ويخضع لإرهاب الشرطة . وتتلخص هذه القيود فيما يلى :

١ - عزلة ألمانيا التامة عن العالم الخارجى . وكانت الحكومة وحدها هى التى تحدد سعر القطع المارك ، ولم يوجد ما يسمى « سوق للنقد الألمانى » لأن بيع النقد كان محرماً إلا بترخيص من بنك الريخ .

٢ - وفى نفس الوقت قامت الحكومة بتنمية موارد التبادل الخارجى عن طريق تعطيل التزاماتها الخارجية ، ومصادرة كل الودائع الأجنبية لليهود الألمان ، وغيرهم من الفئات المضطهدة اضطهاداً سياسياً ، ما استطاعت الحكومة إلى ذلك سبيلاً .

٣ - فرض الصادرات الألمانية على الأسواق العالمية تظاهرها بالإعانات السخية . وكان من محاسن الصدف أن الأسواق العالمية بعد سنة ١٩٣٢ كانت تمائل للرواج والانتعاش من جديد .

٤ - وكانوا يشجعون التصدير إلى الدول ذات النقد الحر ، على حين كثر الاستيراد من الدول الفقيرة إلى الجنوب الشرقى من ألمانيا ، وهى التى كانت تعتمد اعتماداً كلياً على السوق الألمانية ، والتى أصبحت على الرغم منها دائنة لألمانيا ، ذلك أنه لم يقدر لها أن تأخذ من المصنوعات الألمانية ما يقابل واردات ألمانيا منها .



٥ — أصدرت الحكومة تشريعاً يحرم رفع الأجور عما كانت عليه سنة ١٩٣٣ . وبذلك تفادوا كل أثر للتضخم . وازداد دخل أسرة العامل عن طريق ازدياد ساعات العمل لأفرادها ، أو بازدياد عدد هؤلاء الأفراد الذين يعملون بنفس النسبة .

ولم تكن كل هذه الإجراءات كافية ، ولم تخضع هذه العملية الاقتصادية لإشراف دقيق ، ولم يكن كافياً أن يحال بين النقد الألماني وبين التدخل الخارجي . أو إيجاد احتكار ضيق محكم للتجارة الخارجية ، على غرار دقة النظام الروسى ، أو تحديد مستوى الأجور ؛ بل كان من الضروري أيضاً تثبيت الأسعار على نطاق واسع ، وتوجيه الإنتاج ، لا من حيث النوع فقط بل من حيث الطرق والأساليب الفنية التى ينبى تطبيقها ، وأخيراً تحديد اتجاهات التوزيع .

وفى العامين الأولين للنظام النازى كانت النظم المالية والأساليب التى ابتدعت لمقاومة التعطل ، بدائية بسيطة ، ومع هذا كان سواد الشعب يجهل كل شيء عن الميزانية والقرض الأهلى ، بل بقى هذان فى طى الكتمان ، حتى فى الطور الأول لهذا النظام ، فلم يكن أحد يعرف كم أنفقت الحكومة قبل هذه الحرب ، أو يعرف القيمة الحقيقية للعجز أو الدين . ولكن ظهرت الحقيقة سافرة سنة ١٩٣٥ عندما بدأت الدولة برنامجاً جباراً للتسلح .

وهنا خضع الاقتصاد الألمانى لاشتراكية شملت كل المرافق ، اللهم إلا حق المِلْسَكِيَّةِ الأجوف . ولم يعد وجود لما يسمى « مشكلة المالية الألمانية » لأن اقتصاداً يقوم على الاشتراكية لا بد أن يخلو من « المشكلة المالية » . وإذا كان الإنتاج والتوزيع خاضعين لتوجيه الحكومة وإشرافها فلن يكون النقد والحالة هذه إلا أداة لا تنقل السلع . فيفقد النقد جبروته

وقيمته التي لا يمكن أن يتمتع بها إلا في سوق حرة . وإذا لم يكن في استطاعة النقد شراء شيء لأن السلع المطلوب شراؤها غير معروضة للبيع ، فإن المال لا بد عائد إلى مصدره الأصلي ، سيان في ذلك أنه استعيد عن طريق الضرائب أو القروض الإجبارية . أما السائد في الدول الحرة فهو أن الفرد الذي يملك مالاً يتمتع بحرية مطلقة في منافسته لحكومته ابتغاء الحصول على السلع المرغوب فيها ، أما في ظل آلات الاعدام ومعسكرات الاعتقال ، فإن هذه الفكرة لا يمكن أن تطرأ على مخيلة الألمان إلا في عالم الأحلام !

## ١١ — هتلر أضحوكة الرأسمالية :

وقليل من الموضوعات التي يتناولها العالم الآن بالبحث مثيرة مضمينة بدرجة أشد من الموضوع الذي نعرض له الآن ، وهو البحث فيما إذا كانت الهتلرية وليدة الرأسمالية المتداعية ، أو أنها ضرب جديد من ضروب الاشتراكية ، على أن تكييف الهتلرية على هذا الوضع في مجال البحث العام ، إنما يرجع في الواقع إلى أن أعداءها من الكتاب ، وبخاصة إبان نشأتها الأولى ، كانوا من الماركسيين ، وإن اختلفت نزعاتهم . وكان تفكيرهم السياسي محصوراً في الحدود التي رسموها لفلسفة اشتراكية بدائية ، وكان مهمهم أن يوفقوا بين الهتلرية وبين برنامجهم الموضوع ، ولما كان هتلر عدواً للماركسية — مهما كان معناها — فلا بد أن يكون أضحوكة « الرأسمالية » . فإذا كان هذا الأساس مسلماً به ، فمن السهل أن تنسج حوله تفاصيل القصة .

وأثار الدور الذي قام به فريتز تيسن Fritz Thyssen أحد كبار رجال

الصناعة الألمان قصة غامضة ، فكانت معينا لا ينضب للكتاب . ولكن كثيراً من الكتاب المحترمين كانوا مغرضين في تصويرهم للحقائق ، حتى لنجد كاتباً مثل . ل روز A.L. Rowse يقول :

« لم تكن الاعتبارات الاقتصادية عاملاً مباشراً في قيام الحرب الثانية . ولكن هذا لا يعني أن الاعتبارات الاقتصادية لم يكن لها أثر يذكر ، ومن أمثلة ذلك أن أرباب الصناعة الألمان بلغ بهم البله حد المساهمة في تمويل الحزب النازي . وقد يرد على هذا بأنهم كانوا على بينة مما أقدموا عليه . فالسلم والديمقراطية الاجتماعية كانتا شراً مستطيراً على الرأسماليين الألمان من أرباب الصناعات الثقيلة . لأنهم أثروا على حساب انتعاش الصناعات الثقيلة والتسليح . ومن المحتمل أنهم لم يتوقعوا الحرب ، أو لم يضعوا الخطط لقيامها ، فجاءت الحرب نتيجة لم تكن في الحسبان » .

ولنا في هذا صورة أخرى كاملة من صور الخرافة . فما هي الحقائق ؟ كان فريتز تيسن يوماً رئيس نقابة الصلب الألمانية ، وكان من أهم أنصار أدولف هتلر في الأيام الأولى من ثورة أصحاب القمصان السود في ألمانيا . وكان من الوجهة العملية ، الاشتراكى القومى الوحيد بين أقطاب الصناعات الألمانية الثقيلة ، فانضم إلى الحزب النازى لأنه كان قومياً متحمساً ، لأنه يؤمن بأن في مقدور هذا الحزب أن يحى أمواله .

وتقرر المصير السياسى لفريتز على أثر غزو الروهر سنة ١٩٢٣ ، حيث قبض عليه الفرنسيون وحاكموه لما أبداه من مقاومة . وهكذا خلقت منه الظروف بطلا لا يدانيه أحد في عالم الصناعة الألمانية ؛ فكان لهذا في نفسه أبلغ الأثر . فلا عجب إذا ركب فريتز متن الشطط ، وانضم إلى الحركة التى كانت ترمى ، أولاً وقبل كل شيء ، إلى تحرير ألمانيا ، وخلصها من ذل



كانت ترسف في أغلاله ، ولم يكن تيسن في هذا الوقت بقادر أو راغب في إمداد الحزب النازي بشيء يذكر من المال .

ولم يكن فريتز تيسن قط « رئيساً لنقابة الصلب الألمانية » ولكنه كان رئيساً اسمياً لهيئة الرقابة لأنه كان من أكبر حملة الأسهم ( وكانت هذه الهيئة في ألمانيا أقل شأنًا من لجنة الإدارة في الولايات المتحدة ) . والحق إنه لم يكن له نفوذ يذكر في إدارة معامل الصلب أو الهيئات الصناعية الضخمة في ألمانيا . وكان زعماء نقابة الصلب يعرفون لفريتز تيسن قيمته الحقيقية . فلم يشاركه أحد منهم إعجابه بأدولف هتلر أو حزبه . وكل ما بدا له من نفوذ قوى ، تجلى في أنه أرغم النادي الصناعي في دسلدورف على الاستماع لخطاب هتلر لأول مرة سنة ١٩٣٢ . ولم يكن أحد يومئذ ليشك في أن هتلر رجل المستقبل في ألمانيا .

## ١٢ — كيف كانت تمول ألمانيا النازية :

أما عن المساعدة المالية التي تقدم بها تيسن إلى هتلر ، فيكفي أن نقول إنه في سنة ١٩٣٢ — وهي السنة الفاصلة التي قفز فيها هتلر إلى الحكم — كانت القيمة الاسمية لأسهم الصلب ١٠٠ مليون مارك ، ولكن قيمتها في السوق كانت ١٢ مليوناً فقط ، ولم تكن أسهم الصلب هذه لتدر ربحاً على حملتها ، لأن نقابة الصلب لم تكن دفعت ربحاً منذ سنة ١٩٣٠ . وبلغت الميزانية السنوية للحزب النازي في هذا الوقت ما بين ٣٥ ، ٤٠ مليوناً من الماركات على الأقل ، وكان هذا القدر من المال لازماً للاحتفاظ بفرق الحزب النازي من ذوي القمصان السود وتسليحهم ، ولإعداد هيئة حزبية منظمة على أتم استعداد لتسلم زمام الحكم عند أول إشارة ، ولتنظيم دعاوة مستمرة

واسعة . ومهما يكن من شيء ، فإن تيسر لم يكن ليستطيع إمداد الحزب بأكثر من قطرة من بحر ، حتى لو لم يكن ذا شهرة ثابتة في البخل . أما عن القدر الذي جاد به أرباب الصناعات الأخرى لتمويل الحزب النازي فأمر مجهل الكاتب . ولكن الذي يعلمه علم اليقين أن هذه الاكتتابات إبان الكساد لم تكن كثيرة . وأن أية مبالغ جمعت لأغراض سياسية لم تكن تنفق على حزب النازي ، ولكنها كانت تنفق على فئة غير موفقة من حلفاء النازي هم القوميون من أنصار هوجنبرج Hugenberg .

ومن أين للنازي هذه الميزانية والحالة هذه ؟ هنا نجد غموضاً أقل من هذا الذي يشير القصص حول هذا الموضوع . غير أن الإعانات من جانب الذين كانوا يعطفون على الحزب ، من ألمان وغير ألمان ، إبان نشأته الأولى كان لها فضل كبير ، وقبل مجيء هتلر إلى الحكم كان الحزب يضم نحو مليون عضو ، وكان الحد الأدنى لما يجب أن يدفعه كل عضو ماركا واحداً شهرياً . وكان الكثيرون من الأعضاء يدفعون أكثر من ذلك ، وبلغ دخل الحزب من هذا المورد ١٤ مليوناً من الماركات على الأقل ، وثمة مورد آخر هام للحزب ، ذلك هو رسم الدخول إلى الاجتماعات العظيمة التي كان يشهدها ويخطب فيها أقطاب الحزب أمثال هتلر ، وجورنيج . وإذا كانت هذه الاجتماعات مشهدة راثماً ، فقد اشتد الإقبال عليها حتى بلغ ثمن التذكرة ثلاثين ماركا . أما بقية أموال الحزب فقد جاءت عن طريق التدليس والقرض .

وزاد الدخل بتقدم الحزب واطراد نجاحه ، وزاد التدليس بتزعزع سلطان الجمهورية التي عجزت عن حماية الكثيرين من رعاياها المخلصين في كثير من أجزاء البلاد . فانتشرت المصائب من أصحاب القمصان السود

يعيشون بالحوانيت والمخازن ، يطلبون إلى أصحابها دفع مئات بل ألوف من الماركات في أربع وعشرين ساعة ، وإلا ساءت العاقبة . . . . . وكان لهم ما يطلبون ! ومع كل هذا كان الحزب — على حد قول جوبلز في « تاريخ حياته » على شفا الإفلاس في الأسابيع القليلة التي سبقت مجيئه إلى الحكم ، وطالما عجز الحزب عن تسديد إيجار قاعات الاجتماع ، ونفقات طبع النشرات ، وغيرها من وسائل الدعاوة مثل الجرائد النازية وغيرها . ولولا الثورة الجامحة الموقفة التي قلبت الأوضاع رأساً على عقب ، لما استطاعت النازية أن تخرج من هذا المأزق المالي الحرج ، وإن الذي يعرف هذه الحقائق نقلا عن مصادرها الأصلية ليجد أنه لا محل للغموض أو لتفسير التاريخ تفسيراً اقتصادياً .

ولكن ما الذي نقوله بصدد المؤلف الإنجليزي سالف الذكر ، الذي اقتبسنا منه « أن السلم والديموقراطية الاجتماعية كانتا شراً مستطيراً على الرأسماليين الألمان أرباب الصناعات الثقيلة » ؟ وأول ما يجدر بنا ملاحظته هي تلك الحيلة البارة التي قرنت السلم بالديموقراطية الاجتماعية ، فأقطاب الصناعات الألمانية الضخمة لم يكونوا ليتحمسوا للدفاع عن الديموقراطية الاجتماعية ، بل كان لهم نفس اللون السياسي الذي اصطبع به إخوانهم أرباب الصناعات الضخمة في أنحاء العالم — كانوا محافظين قوميين لا يؤمنون بالاتحادات ، وكانوا إنما يشايعون السلم . ولعل من أكبر المتناقضات التي تنطوى عليها الخرافة الماركسية ، هو أنها توجه إلى أقطاب صناعة الصلب نفس الاتهامات التي وجهتها إلى نقابات الاحتكار العالمي ، التي تسمى لتمزيق الهيئات الدولية المنظمة عن طريق الحرب .

أما الخطأ الأكبر الذي وقع فيه كبار رجال الصناعة الألمانية فهو أنهم



أساءوا تقدير النزعة الثورية التي انطلوت عليها الهتلرية أو قللوا من شأنها ، فكان مثلهم في هذا كمثل المحاربين الذين ارتبطوا بهم بأوثق الروابط التقليدية والاجتماعية ، فكانوا على يقين من أنهم متى قذفوا بهتلر إلى الحكم أمكنهم السيطرة عليه ، حيث يسلس لهم قياده ويؤمن جانبه . ولم يؤمنوا قط بأهدافه أو يعطفوا عليه ، بل كانوا لا يلقون إليها بالا ، وكانوا على يقين من أن هوجنبرج والقوميين لا بد أن يولوا الأدبار أمام الجيش والبيروقراطية ، وهما نفس القوى الاجتماعية التي حكمت بروسيا وألمانيا مدة قرن ونصف قرن حتى عام ١٩١٨ . ولم تكف الصناعات الضخمة في ألمانيا عن مقاومة النظام الهتلري عن عقيدة . والحقيقة أن هذه الفئة المحافظة ، بالإضافة إلى بعض عناصر الكنيسة البروتستانتية في الجيش ، هي كل ما بقي للعقلية الألمانية من حكمة وتبصر .

### ١٣ — الجماهير النازية

وألمانيا الهتلرية هيئة جماعية بالقياس إلى كل المعايير المعقولة . أما التفكير العتيق الجامد في حدود نظام الطبقات الضيق ، فهو وحده الذي يقتل الحقيقة الأساسية القائلة بأن الهتلرية لا تقوم على نظام اقتصادي مطلقا . وهتلر نفسه قليل الاهتمام بالشئون الاقتصادية ، بل طالما سببت له هذه الشئون الاقتصادية مللا وسأما . وليس في مقدور أحد أن يغريه بالتفكير فيها . فهي في نظره وقف على الخبراء الاقتصاديين ، الذين يقع على عاتقهم وحدهم عبء حل مشاكلها بأي طريق . وما دامت توفرت لديه الوسائل لتحقيق هدفه السيامي فليس يعنيه هذا الطريق . ولا ريب في أنه كان يفكر في ساعات العمل ، وفي مقادير الإنتاج الصناعي ، ولكنه لم يفكر فيما يقترن بها من أموال .

فأولا وقبل كل شيء ، يجب أن تنتج السلع من أجل الحشد الحربى الجبار ، فى كل وقت من الأوقات ، ثانياً : يجب أن تؤدى كل هذه إلى انساع البرنامج النازى كما يصوره خيال مهندس فاشل — وطالما نظر هتلر إلى نفسه هذه النظرة . ومن هنا جاءت مشروعات البناء الجنونية الجبارة التى اكتظت بها البلاد ، فى وقت كان الناس فيه لا يكادون يجدون ما يسد رمقهم ، حين كانت تستأصل أقسام برمتها فى المدن ، ليشاد مكانها سروح ضخمة للحزب ، من الرخام والخشب يؤتى بهما من أقصى الأرض . ولا بد أن خيال هتلر صور له ألمانيا دولة عظيمة هادئة ، ينعم فيها الشعب بسعادة شاملة ، لم يكن لها وجود إلا فى مخيلة الزعيم . فكل فرد يندو فى عربته ، والأسرة تربي أبناء أحماء تربية تشرئب إلى مجد الجنس والحزب اللذين تربطهما رابطة الحماسة المتقدة فى الدفاع عن القضية العامة ، بصرف النظر عن الميول الفردية .

ويطوى الخيال المظلم الآفاق إلى مستقبل بعيد . وقبل أن يصبح هذا المستقبل حقيقة واقعة ، كان لزاماً أن تُدفع الأمة دفعاً مستمراً إلى خوض غمار حروب دامية . وما كان هتلر ليعترف بأن طبيعة نظامه النازى لا تلتئم مع السلم والاستقرار ، وفى اليوم الذى يأتى فيه السلم سينصرف الكثير من الألمان ثانية إلى التفكير فى الفرض الأسمى من هذه الحياة ، وقد ينتهى بهم التفكير إلى خواتيم غير سارة تتعارض مع مبادئهم . ويومئذ يكون مصرع النازية ، إذا لم تكن صرعت قبل ذلك ، فى هذه الحرب العالمية التى لم يكن منها مفر .

## الفصل السابع

### بين ديمقراطية هزيلة ودكتاتورية قوية

#### ١ — الزبد والمستقبل :

إن الديمقراطية في طريقها إلى الفناء والانهيار والاختناق ، فهي عاجزة فاسدة ، عفا عليها الزمن . والمستقبل للديكتاتوريات لأنها قوية نقية فعالة نشيطة لا تقاوم . وغير مُجهد صراع الزمن ، بل إنه لجرم أى جُرم ، أن تتحدى قوته . وليس من شك في أن الزبد يعلو جبلا من الموج ، ولكن شتان بين الزبد والموج نفسه ، فإن هذا يتقدم في قوة تتمدر مقاومتها . فهل في ذلك من شك ؟

ولكم تردد منذ قرن من الزمان أن الدكتاتورية هي المثل الأعلى . نادى بذلك كارل ماركس في كتابه الذي نشره سنة ١٨٤٨ عن الشيوعية ، وقال فيه « إن تحرير الإنسان لا بد أن يبدأ بدكتاتورية الدهاء » . وقد تحقق هذا الآن في كثير من أنحاء الأرض ، واكتسحت هذه الموجة المستقبل سُدس العالم — روسيا — منذ أربع وعشرين سنة خلت .

وثمة مثل آخر للمستقبل . فقد غمرت الموجة إيطاليا منذ عشرين عاما . وهنا أيضا طفا الزبد على وجه الماء . وهنا أيضا طبع المستقبل البلاد بطابعه ، حتى خيل للناس أن تاريخ إيطاليا أصبح من أمر الماضي البعيد ، ومهما تكن نتيجة هذه الحرب ، فإن إيطاليا ، كدولة أوروبية عظمى ، قضى



عليها القضاء الأخير ، وعلى الأمة الإيطالية أن تبدأ من جديد على أساس ضعيف فقير منهوك مهيبض الجناح . والذي نستطيع أن نأمل فيه ، ولسنا على يقين منه ، هو أن قواها الطبيعية والعقلية والخلقية ، ومقدرتها على لم شعنها ، لن يدركها الخور ، فبعد عشرين عاما من « المستقبل » نجد الإيطاليين يتسولون في شوارع المدن الكبرى في شبه الجزيرة ، ونجد اضطرابا في مواعيد القطارات ، ويلوح لنا أن الأداة الحربية والمدنية قد أدركها العطب في الصميم .

وثمة دولة ثالثة اكتسحتها موجة « المستقبل » وهي ألمانيا ، وهنا تمرّ الزبد عشر سنين فقط . وفي هذه الفترة لم يفقد الزبد شيئا من خصائصه السيئة ، فنفت السموم والجراثيم ، فسرت العدوى إلى سائر الجسد وتجاوزته إلى الفتك بأجزاء أخرى من العالم ، ولألمانيا تأثيرها على العالم ، ولطالما خرجت على الناس بالمفاجآت . وقد عجز الناس عن فهم ألمانيا عجزم عن فهم حقيقة روسيا أو اليابان . ولكنهم يشهدون نجاحا باهرا ، وأعمالا بارعة ، ولطالما بهرت الحكومة الألمانية أنظار العالم بقولها إن هذه الأعمال وذلك النجاح من مآثر النازية . وتجرى أسطورتهم على النحو التالي :

ينحكي أنه وجدت يوما إمبراطورية ألمانية ضخمة ، وكان يرجى أن يكون لها شأن كبير ، ولكن الرجاء خاب ، ذلك أنه كان على رأسها إمبراطور تحف به شردمة من الرأسماليين اليهود الذين كانوا يتآمرون مع اليهود الماركسيين ، ولم يكن لهم من هدف سوى هدم كيان هذه الإمبراطورية ، بإشعال نار حرب عالمية أحكموا تديرها .

وصمد الألمان الشجعان في هذه الحرب إلى الرمي الأخير ، وكانوا من النصر قاب قوسين أو أدنى ، فلم تدركهم الهزيمة حتى طعنوا من الخلف

بيد تلك العناصر التي تأمرت على هدمهم ، وهكذا كانت مأساة سنة ١٩١٨ ومأساة فرساي . وأعقبها أربعة عشر عاما مطبوعة بطابع الخزي والعار ، قذفت بألمانيا إلى الهاوية ، حتى أدركها في اللحظة الأخيرة مخلصها ومنقذها أدولف هتلر الذي حال بينها وبين الدمار .

وفي سنة ١٩٣٣ افتتحت ألمانيا عصرا جديدا — إنه المستقبل الذي لا ينتظر ألمانيا وحدها ، ولكنه ينتظر العالم أجمع . ولم تعمل ألمانيا في الماضي شيئا يمكن أن يقاس بما أنجزته بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٤٠ ، فالسكنائس الكبرى ، والفلسفة الألمانية والشعر والموسيقى أصبحت كلها منحصرة في الجهود النازية ، وأريد بالناس أن ينسوا تاريخ ماض يسجل أن هتلر لم يكن مستشارا للدولة إلا من ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ .

ولم يحدث أن طالع العالم خرافة أشد سخفاً من هذه . واتخذ أسلفنا لات تحليل المعجزة الألمانية في الفصل السابق ، ومن المؤكد أن الديمقراطية لم تكن هي التي قذفت بالألمان إلى أتون الحرب العالمية الأولى . ولكن كان يسود ألمانيا نظام ينطوي على كثير من المزايا ، نظام تتضاءل أمامه النازية ، يحرص في يقظة بالغة على أن تكون السياسة الخارجية والجيش بعيدين كل البعد عن التأثير بالعناصر الديمقراطية أو الاتصال بها . ولم تكن الحكومة مسئولة أمام الريخسستاغ ، ولم يكن من حقه عزل المستشار ، ومهما يكن من أمر مناقشاته فإنه كان بعيداً كل البعد عن السيطرة على السياسة الخارجية أو الشئون الحربية ، لأنها كانت وقفا على عدد قليل من الأسرار الارستقراطية التي تحف بأسرة هوهنزلرن .

وليس من ينكر أن ألمانيا في ظل النظام الإمبراطوري برزت دول القارة جميعاً في القوة الحربية والمقدرة الصناعية والعلوم ، وكان معهد القيصر ولهم للبحث العلمي الحر ، لا يدانيه في عظمته وإنتاجه معهد آخر في العالم ، بل

برزتها في حل المشاكل الاجتماعية ، من ذلك مشروع التأمين الاجتماعي الذي كفل حماية العمال الألمان عشرات السنوات قبل أن تأخذه بريطانيا . ولم تقم الإمبراطورية الألمانية على الديمقراطية ، ولكنها كانت متحضرة تدب بالتسامح ، وكانت محافظة ، ولكنها تشعر شعوراً قوياً بالمسئولية الاجتماعية ، وهذا هو العهد الذي وضعت فيه النواة لقوة ألمانيا الحربية وعظمتها الصناعية ، تلك القوة التي كان يعبث بها هتلر .

ومهما يكن من أمر إنتاج ألمانيا في قرن السلام الذي سبق الحرب العالمية الأولى ، فإنه يتضاءل أمام العظمة التي تجلت في بعث ألمانيا من جديد بعد انهيار سنة ١٩١٨ . ومن المحقق أن مؤرخي المستقبل سوف يشيدون بذكر الفترة بين ١٩١٨ — ١٩٣٠ — وهي خاتمة عهد الجمهورية ، كصحيفة من أروع صفحات التاريخ الأوروبي الحديث وأنصعها ، ولكن هذه الفترة انتهت بمأساة أخرى ، لا لأن ألمانيا كانت ديمقراطية ، ولكن لأنها أخفقت في تشييد صرح الديمقراطية فيها ، وغلبت عليها شيقوتها فعبزت عجزاً مطلقاً في ميدان التفكير السياسي والعمل المجدي ، كما يقول بذلك الكثير من الأحرار الألمان ، ويتوجعون من أجله ، ذلك هو الميراث المحزن لفترة استطلت ثلاثة قرون في تاريخ ألمانيا منذ حرب الثلاثين سنة التي قطعت ألمانيا عن دول الغرب ، وقعدت بها عن مجارة هذه الدول

تلك هي ألمانيا العظيمة الفقيرة في أساليبها السياسية ، حين تناولها هتلر ، ولقد أحرزت ألمانيا النازية نجاحاً يذكر ، لا لأنها نازية ، ولكن لأنها ألمانيا التي أفاقت من كبوتها بعد سنة ١٩٣٣ ، كما أفاقت من كل كبوة انتابها في الماضي ، فاستطاعت أن تستجمع كامن النشاط في أهلها لتقوم بأشق الجهود الحاسمة في تاريخها .



## ٢ — السجل الديموقراطى

ماذا عسى أن يقال فى الديموقراطيات التى أخنى عليها البلى ، فأصبح عاجزة ضعيفة غير موثوق فيها ، مقضيا عليها بالزوال ! ! إن المصرع المذبح الذى منيت به فرنسا ليستحق علاجاً أدق من ذلك العلاج الذى تناولها به فئة من الكتاب الفرنسيين الأذكياء بأقلامهم الحزينة ، وألقوا بكتاباتهم إلى هذا العالم الأصم . فإذا استثنينا فرنسا هذه ، رأينا أن الديموقراطيات القديمة لم تكن يوماً أكثر إنتاجاً وأعظم شجاعة ووحدة روحية ، ولم يبلغ مدى تقدمها الاقتصادى والإصلاح الاجتماعى والقوة العقلية فيها ، مبلغ ما وصلت اليه فى المدة التى قيل إنها ضعيفة متداعية فيها . وإذا كان لنا أن نسجل لهذه الديموقراطيات إخفاقات ، فإنها أخفقت فى شىء واحد ، أخفقت فى أن تحترق الحُجُب لتدرك وحشية المستقبل ، فقصرت فى إعداد نفسها إعداداً حريياً ، ولم تنم الروح الحربية فيها لمواجهة هذا المستقبل الجبار . والذين يقيسون تاريخ الأمم بمقدار قوتها ونجاحها الحربى سيجدون فى هذا الذى أسلفنا مبرراً كافياً لإدانة الديموقراطية ، على اعتبار أنها نظام سياسى يعين على تربية الروح المدنية ، ويعمل على تمجيد السلم ، ولكنه يحترق الحرب . وعلى هذا القياس تكون الديموقراطية الأمريكية أشد الديموقراطيات إخفاقات ، لأن الولايات المتحدة كانت سنة ١٩٣٩ أقل الأمم استعداداً من الناحية الحربية .

وكانت الديموقراطيات بوجه عام سنة ١٩٣٩ قليلة العدد ، كما كانت سنة ١٩١٤ ، ولكن ألمانيا لم تكن فى سنة واحدة ديموقراطية ، اللهم إلا رسماً على الورق ، واستمرت الحرب التى طوحت بالملكية فيها بصفة فعلية

حتى ١٩٢٤ . وفي ١٩٢٣ ، عقب غزو الروهر ، ضربت الفوضى أطنابها في ألمانيا ، فخلعت النقد وأفسدت الإدارة الحكومية ، وكانت أوسع مدى وأبعد أثراً من تلك الفوضى التي شهدتها ألمانيا بعد سحق جيوشها في فرنسا وبلجيكا في خريف سنة ١٩١٨ . ولم يستتب النظام في ألمانيا سنة ١٩٢٤ إلا بفضل جهود أنجلترا ، تلك الجهود التي تمثلت في مشروع دوز ، ولكنها لم تنشئ نظاماً ديمقراطياً . وفي نفس العام الذي أصبح فيه مشروع دوز قانوناً نافذاً مات فردريك أيبرت ، أول رئيس للجمهورية الألمانية ، وانتخب خلفاً له المارشال بول فون هيندنبرج . وما كان أبعد ألمانيا عن الديمقراطية حتى في ذلك الوقت ، للدرجة أن المستشار هانز لوثر أبى في رثائه للرئيس أيبرت أن يستعمل كلمة « جمهورية » رغم الحاح الأحزاب الديمقراطية في الريحشستاغ .

أما موطن القوة الحقيقية بعد أن قبض المارشال الشيخ على أزمة الأمور ، فكان أمراً معروفاً لكل جمهورى ألماني . وكان وجود لجان الرقابة الدولية بين ١٩٢٥ ، ١٩٢٩ يقيد العناصر الرجعية غير الديمقراطية ، ويحد من نشاطها ، تلك العناصر التي كانت ولا تزال تستمد قوتها من الجيش . كما كان لاعتماد ألمانيا في الناحية الاقتصادية على حسن نوايا دول الغرب ، أثر في كبح جناح هذه العناصر . ومنذ ربيع سنة ١٩٣٠ لم يبق للبلاذ أي مظهر ديمقراطي ، عند ما حل الريحشستاغ أو أُجِّل إلى أجل غير مسمى . وحكم المارشال الشيخ ألمانيا بواسطة المراسيم التي كان يصدرها كلما طرأ طارئ ، ولكنها لم تكن تستند إلى أي أساس دستوري .

والحق إن الديمقراطية لم تنجح في ألمانيا ، لأن ألمانيا لم تفسح لها مجالا ولم تهني لها الفرصة للنمو والازدهار وإظهار قدرتها ومزاياها . سواء في

ذلك عهد الجمهورية أو الإمبراطورية . أما التي أسبغ على ألمانيا مظهر الديمقراطية ، فهو ذلك الصراع الحقيقي ابتغاء التحول إلى اتجاه ديمقراطي بالإضافة إلى تقاليد الوفاق القديمة ، ولم بتماسك الزبد بعد أو يشتد حتى يصبح قوة فعالة .

ولم تزد الديمقراطية في سنة ١٩٣٩ عنها في سنة ١٩١٤ اللهم إلا زيادة يسيرة ، وهي الولايات الصغيرة على الحدود الروسية ، التي خلعت النير الروسي سنة ١٩١٩ وهي فنلندا وأستونيا ولتفيا ، أما الولايتان الأخيرتان فلطالما أخذتهما روسيا ، ثم عادت فأخذتهما ألمانيا . وقد أساء إلى فنلندا موقعها على الحدود بين ألمانيا وروسيا ، فوقعت فريسة لهذه أو تلك ، والأمن عظيم في أن تنضم فنلندا إلى معسكر الديمقراطية في المستقبل .

### ٣ — الديمقراطية الصغيرة

ولنعرض الآن لسجل الديمقراطية في الفترة القصيرة بين الحربين العالميتين ، ولنستعرض فنلندا والسويد والنرويج ، والدانمرك وهولندا وبلجيكا وسويسرا ، ثم بريطانيا . فقد عاجلت هذه البلاد مشاكلها الخاصة في حزم وعزم وكفاية على أساس من الوحدة القومية ، في الفترة التي اكتنفت البلاد فيها مشاكل التنسيق والانسجام مع الأوضاع الجديدة في العالم .

فكان على فنلندا ، بعد أن قاست من استبداد القيصرية الروسية أكثر من قرن من الزمان ، كان عليها أن تبني مجتمعا جديدا ونظاما جديدا ، وأن تزيل أسباب الفوضى ، بعد أن عبثت بها الحروب الداخلية والخارجية حتى سنة ١٩٢٠ .



وإن كان بين شعوب الأرض شعب محروم لا يملك ، حسب الاصطلاح المتعارف عليه بين أنصار الخرافة ، فهذه هي دولة فقيرة التربة ، لا تملك من المواد الخام غير الخشب ، ولكنها غنية بقوة روحها ، لا تلبث قناتها لمسيطر أو قاهر ؛ اعتزازاً منها بحريتها واستقلالها . فلهم بهرت فنلندا أنظار العالم وأثارت إعجابه بما أنشأت من مجتمع راق يقوم على خدمة اجتماعية مثالية ، وإدارة نزيهة ، ومستوى عال من التعليم ، ولشد ما كانت دهشته لجيشها الذي لا يقهر . وقد وازنت فنلندا ميزانيتها ، وسددت ديونها الداخلية والأجنبية إلى آخرها ، وثبتت نقدها .

وشيد صرح السويد فبدت في نظر العالم دولة نموذجية ، حتى اعتبرت أبعد مثال لديموقراطية رأسمالية اجتماعية ناهضة ، وكانت مملكة نظامية منتجة مبتكرة في أساليب التقدم الاجتماعي . يقوم فيها توزيع عادل للثروة والدخل ، ولا تعطل بين عمالها . وهي في نفس الوقت تمشي بخطى واسعة نحو الفنون والعلوم والأساليب الصناعية . ولم يحدث أن سمع العالم باضطرابات سياسية أو اجتماعية في السويد ، حتى بلغت من العظمة مبلغاً يسمو على الحقائق ، والواقع أنها لم تبلغ من الكمال مبلغ ما صورته الأجانب ، وحلوا الناس على تعديقه ، حتى لقد ابتسم السويديون الأذكاء ابتسامة السخرية ، لما رأوا تلك الصورة الرائعة التي رسمت لبلادهم . وعهما يكن في ذلك من تملق ، فإنه لم يكن خداعاً ، حقاً كان فيه بعض المبالغة ولكنه لا يتعارض مع الحقيقة . وما قيل عن السويد يصدق مع تغيير بسيط على النرويجيين الأشد شكامة . وعلى الدانماركيين سلسي القياد ( وهم أكثر أهل اسكنديناوة مرحاً وسعادة ، ولذلك عاشوا دائماً فوق مستوى دخلهم . )

أما هولنده وبلجيكا فقد اتجهتا اتجاهاً آخر ، فانغمرتا في الاقتصاد العالمي

انغمراً تاماً ، بفضل مستعمراتهما الواسعة ومركزها التجارى وودائعهما الخارجية الضخمة . ولذلك خضعت كلتاها لحوادث وتقلبات لا تملكان لها قياداً ، فكان الهولندى والبلجيكي أشد تأثراً بما يحدث فى بريطانيا والولايات المتحدة منه بتصرفات حكومته ، وتحملت بلجيكا فضلاً عن ذلك عبء الحرب العالمية الأولى ، فقاومت من الاحتلال الألمانى والتخريب الذى أحدثته الحرب ، وأثقلت الحرب كاهلها بدين كبير ، كما عبثت بها الانقسامات الجنسية التى أذكىتها الدعاوة الألمانية بين الوالونز والفلانج : Walloons and Flemings .

أما هولنده رغم ارتباطها بالسوق العالمية ، فقد تمسكت بمقيار الذهب ولم تحدد عنه ، فنشأ عن ذلك تعطل حاد . وفى نفس الوقت سجلت هولنده معياراً قياسياً فى تجميل المساكن وتنسيقها فى العالم أجمع ، وكانت هذه الحركة تقوم على إمداد الهيئات التعاونية مع نصيب متواضع قامت به الحكومة ، كما ابتدعت نظاماً اجتماعية مثالية ، وابتكرت أساليب ناهضة منتجة فى الزراعة والصناعة ، واستطاعت هولنده أن تستصلح أرضاً بوراً من البحر ، وظلت اعتماداتها القومية فى المستوى العالى الذى كانت فيه ، على حين بقى القرض الأهلى محدوداً . وبذات حكومتها جهد الطاقة فى تنظيم الضرائب حتى لا تموق المشروعات الخاصة .

وئمة دولة ديموقراطية أخرى فى القارة لم يسمع بها العالم إلا قليلاً ، تلك هى سويسرا التى توثق بين عناصرها الثلاثة اتحاد يقرب من السكال . وسويسرا بطبيعتها دولة محرومة أيضاً ، ولو أنها من أكثر دول الأرض ثراءً ، وهى محصورة بين مساحات واسعة تسودها الفاشية ، فهى فى الواقع ديموقراطية وسط محيط يضطرم بالفاشية . وكانت لها مشا كلها الاقتصادية

ومتاعها قبل الحرب الثانية . وحاولت ألمانيا أن تنشر النازية في ربوع سويسرا التي يتكلم معظم أهلها اللغة الألمانية ، فلقيت هذه الحركة إعراضاً كبيراً ، ظهر بأجلى معانيه في الانتخابات العامة . ولم يقدر وجود لائى حزب شيوعى فى سويسرا ، وهى الدولة المحافظة الوحيدة فى أوروبا ، التى لم تعترف بحكومة السوفييت ، ولم تنشئ علاقات سياسية مع موسكو بعد قيام البلشفية . على أنك لا تجد فى أقسام سويسرا الثلاثة ، التى تتكلم الفرنسية أو الألمانية أو الإيطالية ، مسكناً متواضعاً ، بل يتمتع الشعب فى جميع الأقسام بكل ضروب الحماية الاجتماعية ، فيما يختص بساعات العمل وأجور العمال والشيخوخة والصحة ، والتأمين ضد حوادث العمل وضد التعطل . وهناك ديموقراطية فعالة كاملة قوامها الاستفتاء والاقتراع العام ، حتى فى فرض الضرائب سواء فى ذلك الحكومة الاتحادية أو حكومات الولايات المختلفة .

ولم يسمع العالم — إبان هذا القرن على الأقل — عن أزمات حكومية أو صراع سياسى أو شلل فى الإدارة فى سويسرا . وهكذا تجرى الأمور فى سويسرا على حال من الهدوء والاستقرار ، حتى أن معظم السويسريين قل أن يعرفوا أسماء أعضاء حكومتهم أو أسماء أعضاء الاتحاد ، الذين يبقون عادة فى صرا كزهم سنين طويلة لا تطوح بهم الأغلبية فى البرلمان . يضاف إلى هذا أن كل شاب يحيج الجسم يدرب على الخدمة العسكرية ، ويفرض عليه أن يقيم بضعة أسابيع فى أحد المعسكرات . وكل هذا يخضع لنظام ديموقراطى دقيق .

وهذه الديموقراطيات التى ذكرنا متعددة الألوان ، فبعضها مثل اسكنديناوة ، خضع لحكومات اشتراكية سنين طوالاً . على حين ظلت



هولنده وسويسرا محافظة ، فهولنده دون سائر الدول لم تسمح بوجود اشتراك ديموقراطى عضوا فى وزارتها . وذهبت سويسرا إلى حد حرمان النساء من حق الانتخاب ، وعدم الاعتراف بالاتحاد السوفيتى ، أما فى بلجيكا فقد قامت فى أغلب الأحيان حكومات ائتلافية من المحافظين والأحرار الاشتراكيين . وبغض النظر عن هذا الاختلاف فى الأساليب نجدها كلها تتحد فى ظاهرة أساسية واحدة ، وهى الحرية والتسامح والتقدم الاجتماعى واحترام القانون ، وتلك هى القواعد الأساسية غير المسطورة للمدنية الغربية ، ولم يكن فى واحدة من هذه الديموقراطيات انهيار أو عجز أو فساد أو تصدع فى الوحدة القومية ، بل كانت كلها ، وبخاصة فى هذين القرنين أكثر من ذى قبل ، أمثلة حية تعبر عن الديموقراطية فى أسس معانيها .

#### ٤ — حالة فرنسا

واختلفت فرنسا عما أسلفنا لك ؛ ومهما خبا لها المستقبل ، فإن التاريخ لن يسبغ شيئا من المجد والفخار على العشرين سنة التى خلت بين فرساي وانهيار فرنسا سنة ١٩٤٠ ، فهل كانت تلك خطيئة الديموقراطية كما تزعم الخرافة ؟ فلئن منيت فرنسا بالهزيمة الساحقة فى ميدان سنة ١٩٤٠ ، فلقد نجحت بمثلها من قبل فى سنة ١٨٧٠ . ولئن أثبتت مأساة سنة ١٩٤٠ إفلاس الديموقراطية ، فقد أثبتت أيضا من قبل إخفاق الدكتاتورية . وانهارت دكتاتورية نابليون الثالث فى ظروف شديدة الشبه بظروف انهيار الجمهورية الثالثة الديموقراطية على أيدي دلاديه ، ورينو ، وبونيه ، ولافال ، وبلوم . وقد لا يوجد مهرب من تتبع أخطاء بعض الأفراد وإلقاء التبعة عليهم ، وهو

ما يحدث في فرنسا الآن ، وما يطالنا في الكتابات الحرة لبعض المنفيين الفرنسيين ، ولو أن عذرهم في ذلك أقل . والحق إن هذا من دأب الإنسان ، وهو في صميم تقاليد فرنسا ، ولكنه لا يقربنا إلى الحقيقة التاريخية .

والحقيقة الدامغة هي أن فرنسا لم تستطع أن تتخلص من الآثار السيئة ، التي نجمت عن إخفاق الانقلابيين في الفترة بين ١٧٨٩ و ١٧٩٩ ، في محاولتهم التوفيق بين الحرية والنظام . وتعذر على فرنسا بعدئذ أن تسير في طريق النهوض . وهبطت فرنسا ، التي كانت أكثر دول أوروبا ازدهاما بالسكان ( ما عدا روسيا ) في عهد نابليون الثالث ، إلى المقام الرابع في هذا الصدد ، وسبقها ألمانيا وإنجلترا وإيطاليا في عدد السكان . والأدهى من ذلك أن فرنسا كانت في طريق الانهيار لعدة سنين . فزادت نسبة الوفيات على المواليد وكانت تسير إلى الفناء . وتبدو هذه الحقيقة التاريخية أكثر وضوحا وتصويرا للروح الفرنسية إبان القرن المنصرم ، من حوادث غرام الساسة الفرنسيين الأحياء منهم والأموات ، تلك الحوادث التي نقلت إلينا في أسلوب رائع .

وكان من شأن هزيمة فرنسا سنة ١٨٧٠ أن شكلت العقيلة الفرنسية بشكل قاطع ، كما قضت على المجد الحربي التقليدي الذي شادته قرون خلت كان النصر فيها حليف فرنسا . والملاحظ في فرنسا ، أكثر منه في ألمانيا ، أن مدنية العصور الوسطى تبدلت واصطبغت بالصبغة الحديثة على مر السنين . وأن فرنسا هي التي حملت مشعل الحرية والتقدم في قارة كانت متأخرة في العلم والسياسة والفن . ولكن فرنسا فقدت هذه الزعامة في سنة ١٨٧٠ ، أي في اليوم الذي ولد فيه المسارد الألماني الجبار . ومنذ ذلك الوقت لم تستطع فرنسا أن تتغلب على ذلك الشعور بالنقص الذي ولدته الهزيمة ، كما فقدت

كل ثقة في نفسها وفي مصيرها ، ولم ترقَ إلى المكان اللائق بها كدولة  
أوروبية عظمى ، لها التزاماتها ومسئولياتها . فالواقع أن تاريخ فرنسا بين  
١٨٧٠ و ١٩٤٠ كان سلسلة طويلة من ادعاءات جوفاء تخفى وراءها طبيعة  
الشعب وغرائزه .

على أن الظواهر تتعارض مع هذه الرسالة . فالثابت أن فرنسا لم تشيد  
صرح إمبراطوريتهما الضخمة إلا بعد سنة ١٨٧١ ، بل إن فرنسا أقامت  
هذه الإمبراطورية بتشجيع بسمارك والريخ الألماني ، لا بإغضائه فحسب ،  
ذلك أن الريخ أراد أن يحول فرنسا عن ميدان أوروبا وعن الرغبة في الانتقام .  
فلمّا نشبت الحرب في سنة ١٩١٤ لم تكن فرنسا مستعدة لها ، وتلك  
كانت حالها في سنة ١٨٧١ وفي سنة ١٩٣٩ . ولكن الذي حدث في سنة  
١٩١٤ هو أن فرنسا استفادت من عجز الدبلوماسية الألمانية ، فنجحت  
فرنسا في تعويض النقص فيها عن طريق المحالفات التي صمدت أمام الحوادث  
الجسام . ولولا هذه المحالفات لاقبت فرنسا مصرعها سنة ١٩١٤ كما لقيته  
سنة ١٨٧٠ . ولم تخطئ العقليّة الفرنسية الذكيّة تقدير هذا الدرس القاسي ،  
ولكن فرنسا لم تستطع رغم هذا ، التغلب على مركب النقص الذي ساورها  
بعد سنة ١٨٧١ .

وفي العشرين سنة التي خلت بين فرساي واحتلال باريس سنة ١٩٤٠  
شهدت فرنسا صراعاً خاسراً طويلاً من أجل الاحتفاظ بإمبراطورية ،  
لا تصلح فرنسا ، ولا ترغب ، في تحمل أعبائها ، وعبثاً حاولت الحكومات  
الفرنسية المتعاقبة تدعيم قواها الخائرة عن طريق الإرساليات الدينية . ولكي  
تناهض فرنسا العنصر الألماني الممتاز ، عمدت إلى ضم قوى مساعدة جديدة  
هي دول أوروبا الوسطى ، أو دول الوفاق الصغير ، وهي تشيكوسلوفاكيا



ويوجسلافيا ورومانيا وبولندة ، ومصير هؤلاء أمر معلوم . ولكي تتخلص من الأعباء المالية التي ألغها هذا الوفاق على عاتقها ، عمدت فرنسا إلى استنزاف المالية الألمانية باسم تعويضات الحرب ، ومصير هذه التعويضات أيضا أمر معلوم .

ولكي تغالب فرنسا الطبيعة الدائبة على التحول والتغير اللذين يهددان كيان الإمبراطورية الفرنسية الذي لا يقوم على أساس متين ، التزمت فرنسا خطة « المحافظة » المسرفة في سياستها الخارجية .

وقد أرادت إنجلترا وأمريكا بعصبة الأمم ، أن تكون أداة للتوفيق بين النظام الأوروبي وبين مقتضيات التطور ، ولكن فرنسا تمسكت بها واتخذتها ذريعة للحيولة دون أي تغيير ، وكلنا يعلم ما كان من أمر العصبة . وليس من سبيل إلى التوفيق بين قوة جبارة ومظاهر خداعة ، في ظل نظام ديموقراطي أو غير ديموقراطي ، وكان الشعب الفرنسي ملولا ساخطاً ، كما كان على سابق عهده بالذكاء والمواهب الفنية والعقلية العالمية ، كما كان يعتنق المعايير التقليدية في الشجاعة والحكمة . ولكن بلغ الترف والمدنية بالشعب حداً بطّير معه حياة الحرب والجندية ، وبلغ حرص الفرد على شخصه مبلغاً أبى معه أن يساهم في الجهود الجماعية . تلك الجهود التي فقدت قيمتها لدى الفرنسيين . ولم تستطع نزع المحافظة أن تنال من مجرى التاريخ مثلها في ذلك مثل الاشتراكية ، فكلها وقف جامداً أمام أحداث الزمن . وكان الفلاح الفرنسي يعمت الصناعة ، وكان العامل يتظاهر بالماركسية ، ولكنه في الواقع فوضوى . أما الطبقة العليا في فرنسا فكانت أسوأ الحلقات إطلاقاً .

وقل أن يوجد بين أحداث عصرنا هذا ، ما هو أشد حزننا وأشد إيلاماً ،

من أن تستمع إلى الفرنسيين يصورون مصرع بلادهم . فإذا كان هؤلاء من حزب اليسار فإنهم يرجعون الكارثة إلى غدر « مائتي الأسرة » الذين كانوا فاشيين من كل قلوبهم ، والذين قيل إنهم حكموا البلاد لأنهم أصحاب الرقابة على بنك فرنسا ، الذي سيطر على المصارف والصناعات ، فاشتروا الصحف والساسة بالمال والمنح السخية . وهم يمتقنون العمال — على حد قول الخرافة — أشد من مقتهم لهتلر وألمانيا ، وانتهى بهم الأمر إلى أنهم باعوا بلادهم للأعداء . أما المحافظون فيقولون إن انهيار فرنسا إنما يرجع إلى الجبهة الشعبية التي أتت إلى الحكم سنة ١٩٣٦ ، ويقولون إن المسيوليون بلوم وأتباعه هم الذين أقفروا البلاد من وسائل الدفاع ، وانصرفوا إلى الإصلاحات الاجتماعية التي اقترنت بالفوضى المالية الشديدة ، وهبوط الإنتاج وتغلغل النفوذ الشيوعي .

ولم يحدث أن سُور وجه التاريخ تشويهاً مثل الذي أصابه بهاتين الخرافتين الخاصتين بانهيار فرنسا ، كُـلَّ في ناحيتها . فلم تتساءل أحزاب اليسار فيما بينها « لم أعطيت مائتا الأسرة تلك السلطة الواسعة التي نسبت إليها ؟ » والمعروف أن الاشتراكيين — حزب — لم يتولوا الحكم حتى سنة ١٩٣٦ ، لأنهم صمموا على البقاء خارج الحكم حتى لا يتلوثوا به . أما الحكومات التي تعاقبت على فرنسا سراعاً ، وعددها ٤٢ وزارة ، في العشرين عاماً التي خلت بين الحربين ، فكانت كلها محافظة مع اختلاف نظري بسيط ، لا تنفذ إليه إلا بصائر الحيرين بأسرار الدسائس البرلمانية . ومن المؤكد أنه حتى سنة ١٩٣٦ لم يكن لدى مائتي الأسرة مبرر للوقوف في وجه حكومات هي في الواقع منهم ، بصرف النظر عن النزعة الراديكالية المتطرفة ، وما اقترنت بها من أسباب .

وقبل سنة ١٩٣٦ بفترة طويلة كانت المالية الفرنسية تتردى في فوضى شاملة ، وانهار النقد الفرنسى ، وانحطت الصناعة الفرنسية . كما تسربت رؤوس الأموال الفرنسية خارج البلاد . وبلغ التوتر الاجتماعى حد الخطورة حتى أنه فى ٦ فبراير سنة ١٩٣٤ تكونت جبهة شيوعية مؤلفة تأليفاً غير متجانس ، وأحدثت انقلاباً حكومياً لم ينجح إلا بسفك الدماء . ولكن انقسام الأمة لم يلبث بعد . ومنذ ذلك الوقت أفتحت فرنسا تقاسى من هول حرب أهلية كامنة . وسيكون من الصعب أن تفسر انقلاب فبراير وما اقترن به من فوضى سياسية ومالية ، وفوضى (ستافسكى) فى ضوء القوانين والإجراءات التى صدرت عن حكومة بلوم فى السنين التالية .

ولو صح ما قيل من أن مائتى الأسرة استغلوا السلطان المطلق الذى نسب إليهم ، فما ذاك إلا لأن الحكومات التى عجزت أو رغبت عن لم شعثها وعن « إصلاح البيت » ، اعتمدت على حسن نوايا الإدارة المالية العليا . ولو أنهم حرصوا على موازنة الميزانيات لتحطمت على صخرتها قوة هؤلاء الأوصياء على بنك فرنسا ، ولم يكن الذنب ذنب بنك فرنسا ، ولكنه خطأ البرلمان الذى رفض أن يحد من النفقات أو يفرض الضرائب الإضافية ، حتى تستغنى الحكومة عن اعتمادات البنك المركزى ، وما يصدره من أوراق مالية مطبوعة . والحق إن مائتى الأسرة لم تكن مسئولة عن الأغلبية الساحقة من أساتذة المدارس المتطرفين فى نزعتهم نحو السلم ، والذين ظلوا طوال الأعوام العشرين يصوغون عقول النشء الذى قذف به فى ميدان القتال سنة ١٩٣٩ .

والحق إن النظام السياسى برمته ، ذلك النظام الذى يمثل رجال السياسة والصحافة ، كان عرضة للتأثر بتصرفات فاسدة مكشوفة فاضحة ، حيث تسرب



الفساد إلى الأحزاب ودوائر الأعمال والصحافة . وعبثاً نحاول أن نتلمس جهود حزب اليسار ، عند ما أتى إلى الحكم ، في مقاومة هذا الفساد الذى شمل البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، وعرفه القاصى والدانى ، ولكن لم يتحرك أحد لمقاومته .

وأتى ليون بلوم إلى رئاسة الوزارة فى ٥ / ٦ / ١٩٣٦ ، فهل له أحرار العالم أجمع على أمل أن يتمكن هذا المصلح العظيم من استعادة زعامة فرنسا فى القارة الأوروبية مرة أخرى . وسرعان ما تبخرت حماستهم . ولو أوتى بلوم شيئاً من القوة لاستطاع تشكيل المصير . ومهما يكن من شىء فإن نزاهته وإخلاصه الذى لا ريب فيه وعلمه وشجاعته ، أثبتت عجزها أمام قوى التخريب الجبارة التى اجتاحت العالم فجأة .

وفى سنة ١٩٣٦ كانت فرنسا فى مؤخرة الدول العظمى من الوجهة الاجتماعية ، فالأجور منخفضة إلى حد يبعث على الأسى ، وساعات العمل غير محدودة ، أما التأمين الاجتماعى فكان ضئيلاً غير كاف . أما الإصلاحات التى تقدم بها بلوم إلى مجلس النواب فى أسابيع قليلة ، فسرعان ما قذف بها وأعرض عنها أمام صيحات المضربين والمهرجين ، التى تصحب تغيير الحكومات عادة . وقد جبل هؤلاء على الثورة حتى ولو كانت الإصلاحات المطلوبة معتدلة أو واجبة ، أو آن أوانها . على أن هذه الإصلاحات قد جاوزت هدفها وكان على فرنسا أن تدفع ثمن هذا الانتقال السريع إلى تحديد ساعات العمل الأسبوعى بأربعين ساعة ، وما اقترن بذلك من نقص محزن فى الإنتاج الصناعى ( مع ملاحظة أنها تجاوز ألمانيا التى تراوحت ساعات العمل فيها بين ٥٢ ، ٦٠ ساعة فى الأسبوع رغم ضخامة عدد سكانها ) ، ونقص مصروع فى التسليح .

فكان التقدم الاجتماعى كان عاملا فى تحطيم قوة البلاد ، وكان فرنسا لم تدرك هذا الضمان الاجتماعى إلا بتضحية سلامة البلاد . حدث هذا فى الوقت الذى أضعفت فيه مركز فرنسا ، السياسة الخارجية البغيضة التى اتبعها أسلاف بلوم ، وبخاصة بيير اتين فلاندان ، وبيير لافال ، وكان فى الحرب الأهلية الأسبانية وما كشفت عنه من أخطار داهمة ، فرصة لتوحيد الجهود القومية الفرنسية لتخليص البلاد من المصير الذى يهددها . ولكن ما قيل فى المأساة الإغريقية يصدق على هذه الدولة التى جرفتها إلى الهاوية قوى خفية جبارة .

#### ٥ — الموقرراطية فى بريطانيا

وتختلف حالة إنجلترا عن حالة فرنسا من كل الوجوه فى العشرين سنة الماضية . وقليل من الأمريكيين من ينظر نظرة فاترة انفصالية إلى بريطانيا . فالتاريخ الإنجليزى والتاريخ الأمريكى على ارتباط وثيق ، الواحد منهما بالآخر . ورابطة اللغة والدم والنظم قوية إلى حد يتعذر معه الحكم على الواقع . ونظرة الحب أو البغض التى يرمى بها الرجل الأمريكى زميله البريطانى تختلف عن نظرتة هذه إلى أى فرد من شعب آخر . لأن العلاقة بينهما مسألة عائلية ، بشكل ما ، فتغير الوزارة فى إنجلترا له صدى فى عواطف الأمريكيين فنحن هنا فى أمريكا نحب المحافظين ونمقت حزب العمال . أو نحب هذا ونمقت ذاك . وقد نتهم تشمبرلن ، ونحبس ثقتنا عن هاليفاكس ، ونشيد بذكر بثن . أو ندافع عن تشمبرلن ونمقت بثن . ونحن نعرض لهذه الأمور كما لو كانت نزعة المحافظة أو نزعة التقدم الأمريكية متضمنة فيها ، ونحن نساهم فى الصراع الداخلى فى إنجلترا إلى حد ضاعت معه

مزايانا انفصالنا عنها . بل نحن متفرجون بمنهم الأمر كل العناء .  
والحقيقة الناصعة هي أن العشرين سنة الأخيرة من الديمقراطية  
البريطانية تعتبر من ألمع وأعظم حقب التاريخ البريطاني . وإذا كانت فضائل  
إنجلترا ، والأدلة على قوتها ومقدرتها الداخلية ، ومظاهر البطولة والشجاعة  
والعطف والاحتمال والوطنية ، واليقظة الحربية والمسئولية الاجتماعية ، نقول  
إذا كانت كل هذه مفاجأة للعالم ، فإن هذه المفاجأة إنما جاءت نتيجة جهل  
يمكن تفسيره ، ولا يمكن الاعتذار عنه من جانب العالم الخارجي . فبريطانيا  
« دنكرك ولندن وكوفنتري » هي نفس بريطانيا « الطرف الأغر ووترلو  
ويپرس Ypres » وإذا كان لنا أن نسترسل في المقابلة ، فبريطانيا  
« تشرشل وبيفن » اليوم هي نفس بريطانيا « بلديون ومكدونالد »  
بالأمس ، فلم تتبدل الأمة ، ولم يتبدل روح الجنس . بل تغيرت الظروف .  
وكيف البريطانيون أنفسهم تبعاً لها .

وهذا هو سر القوة التي لا تقنى في الديمقراطية . ومن خصائص  
الديموقراطية في أمة سليمة الكيان وطيدة الأركان أن تكشف عن عناصر  
القوة الكامنة في أخلاق الأمة إذا ما حزّب الأمر ، أو دهم الخطب . وليس  
في استطاعة الديمقراطية أن تشفى مرضاً أو تجبر ضعفاً يعتبر كيان الأمة  
أكثر مما تستطيع الدكتاتورية أن تفعل . ولكنها تستشير معين القوة  
الكامنة التي يعتمد عليها كيان الأمة ، وتستغلها استغلالاً يمكنها من  
الإبقاء على هذا الكيان . مثلها في ذلك مثل مقاومة الجسد للمرض  
والأحداث الطارئة .

والذين يفيضون في التنبؤ بحدوث ثورة في إنجلترا بعد هذه الحرب ،  
يخطئون فهم الخلق البريطاني ، مثلهم في ذلك مثل الذين يخطئون الحكم



على ألمانيا ، لإعجابهم بما تم على يدى هتلر من إلغاء التعطل ، والذين يحكمون على روسيا البلشفية بما أنشئ في موسكو من طرق تحت الأرض ، ويحكمون على إيطاليا بدقة مواعيد القطارات فيها ، فهؤلاء جميعاً إنما يكشفون عن جهلهم بكل ظاهرة في الحياة الروسية أو الإيطالية . أما الحقيقة البارزة التي أغفلها الكثير من الناس ، فهي أن إنجلترا كانت في ثورة دأمة إبان السنين العشرين الأخيرة .

وربما كان سر القوة في إنجلترا أن الثورات والانقلابات يقوم بها المحافظون فيها . وهذا هو سر بقائهم محتفظين بقوتهم . أما أن زعماء الطبقات العليا في بريطانيا يُصدرون عن الغريزة أو الحكمة ، فهذه مسألة قابلة للنقاش . وقد حدثني رجل من أهل فينسيا مرة قائلاً « إن البريطانيين يُدكَروننى بالطائر الخطاف . ففي نفس اليوم من كل عام يبدأ رحلته إلى بقعة بعينها في أفريقيا ، ثم يعود في الربيع إلى أوروبا ، ولا طائر من هذه الطيور تعلم الجغرافيا » . وإنما كتب البقاء للمحافظين الإنجليز لأنهم أنجزوا إنجازاً عملياً معقولاً تلك التغيرات التي ظاهر الشعب المتطرفين من أجلها ، فهم يأخذون الصيحة من أفواه معارضيهـم ويجردون منطقهم من النزعة إلى الثورة ، ثم يحاولون التوفيق بينهم وبين نظام اجتماعى سياسى ، ينظر إلى المعارضة بوصفها جزءاً لا يتجزأ ولا يستغنى عنه ، في الحياة السليمة . وقد يمقت الثوريون المحترفون هذه الأساليب ، ولكن الديموقراطيين اليقظين يمجّبون بها ، على اعتبار أن بريطانيا هي الملاذ الأخير للحرية في أوروبا .

## ٦ — فسار المكنائورية

علام إذن تستند الخرافة فيما رمت به الديموقراطية من انهيار وطجز

وفساد ؟ حقيقة القول إن كل الديمقراطيات الصحيحة ، لا الاسمية ، في أوروبا أظهرت قوة وكفاية ونزاهة ومقدرة أكثر من ذي قبل ، في مواجهة المشاكل الحديثة المعقدة التي عرضت لها منذ الحرب العالمية الماضية باستثناء ظاهر واحد هو فرنسا . والواقع أن النتائج التي تمخضت عنها سنو الحرب الماضية ١٩١٤—١٩١٨ لم تنل من الخصائص التاريخية للدول العظمى أو تغير من اتجاهها شيئاً مذكوراً . وأصبحت الحياة أشد تعقيداً مما كانت عليه في السنوات الزاهرة في أخريات القرن الماضي . وكما عظمت المشاكل أمام أعيننا ، ازدادت يقيناً بعجزنا حيالها ، فالديمقراطية ، مع ما يقترن بها من حرية الصحافة وحرية الكلام وحرية النقد لأعمال الحكومات ، إنما تظهر حقيقتها في ضوء هذا النقد . فالثالب والنقائص والخلافات والجرائم والفضائح إنما تكون رؤوس الموضوعات ، ولكنها لا تعبر عن الجهود اليومية والمباهج والسرّات والفضائل والأعمال . والأمر بخلاف هذا في الدكتاتوريات . فانك لتشهد فيها عند أول نظرة عارضة عجزا وجرائم وفضائح أفظع وأكثر انتشاراً عنها في الديمقراطيات ، ولكنه غير مرخص لنا في أن نعلم عنها شيئاً . فالدعابة هي أكبر مظاهر المقدرة والكفاية ، في حياتهم العامة ، مسخرة في الإعلان عن أعمالهم الجيدة . وتعمل هذه الدعابة سحرها في العالم الخارجي أكثر مما تعمل في أفراد الشعب نفسه . ذلك بأن الشعب عنده علم اليقين بما يجري ، لأنه يرى ما لا يراه العالم الخارجي . حقاً إن الشعب محروم من الصحافة الحرة ومن المناقشات العامة والنقد المشروع . ولكن لديهم معين لا ينضب من الإشاعات والأقاصيص التي يتناقلونها ، ومن تجاربهم ومشاهداتهم . فهم على بينة من أمر زعمائهم الذين يمجدهم العالم على اعتبار أنهم معصومون من الزلل ، أقطاب في العلم

أفذاذ في الفضيلة . ذوو مقدرة سحرية ، ولكنهم في الواقع عابثون جهلة ،  
لعوص غير مهرة ، لا تقوم وطنيتهم إلا على جمع المال والثروة لأشخاصهم ،  
ولا تتجلى مقدراتهم إلا في تجردهم من الضمير عند فرض الغرامات  
والعقوبات وإصدار الأوامر . وليس بين القادة السياسيين الألمان رجل  
واحد لا يحيا في قصره حياة الأباطرة . فقد ابتنوا القصور أو تملكوها ،  
وحاطوا أنفسهم بالخدم والحشم ، وسطوا على المتاحف ليغتصبوا نفائس  
التحف يزينون بها قصورهم ، وكان يحف بهم في تنقلاتهم من مظاهر  
العظمة والأبهة والفخامة ما يتورع الأباطرة أنفسهم عن الظهور به .  
وسواء في كل هذا هتلر الذي يضرب لأتباعه المثل ، أو جورج الذي  
يسرف إسرافا فاحشا في الإغداق على ناquديه ليصرفهم عن نقده ، أو جوبلز  
الذي آمن في الدعاوة إلى حد السخرية من قوامه التهدم . وقس على هذا  
سائر أفراد العصابة . فاذا احتفل بعيد ميلاد واحد من هؤلاء السادة تقدم  
إليه بأكداس الهدايا رعاياه الذين يرجون عطفه ويخشون وساوس نفسه .  
ولن تستطيع الشفاء المُطبَّقة أن تنفرج عن همسات من النقد ،  
فأصحابها ضحايا نظام قائم على التدليس والاعتصاب . زين للعالم أنه علاج ناجع  
لأوضاع فاسدة عاجزة . وإنك لتجد بين حين وآخر حركات التطهير تعمل  
في الأحزاب ، ونعني بهذه الحركات الانقلابات التي تعبت بأسرة الآلهة ،  
تلك الانقلابات التي تثيرها الغيرة وشهوة الحكم في نفوس أفراد العصابة .  
الحاكمة ، حتى إذا ما انتصر فريق فيها برر تصرفه بنشر جرائم الفريق  
الآخر على الشعب . وهكذا حتى يأتي دور المنتصرين ، فيلقون حتفهم ،  
وتشتدُّ جُجُبُ الدعاوة وأستارها كثافة عقب كل حركة ، حتى لا يجد  
الحقيقة سبيلا إلى الظهور ، كما يُسلب الشعب أبسط أنواع الحرية .



ولم يحدث أن انهالت إحدى الديمقراطيات بتأثير عناصر داخلية معادية تضافرت على هدمها ، ولم تخسر واحدة منها صريعة ضعف داخلي . وقد تجرى الهزيمة في الحرب على ديمقراطية أو دكتاتورية أو أي لون آخر من ألوان الحكومة ، وبحد السيف على الغالب على المغلوب النظام الذي يرتضيه له . ولكن إذا لم تؤمن بالحقن كظهر من مظاهر الحقائق المقدسة فإن النجاح في ميدان الحرب لا يمكن أن يعتبر المقياس الوحيد لسمو النفس أو قيم الأشياء .

وقد انتابنا في هذه الأيام من الاضطراب الفكري الحزن ما جعل الخوف يتسلط علينا إلى حد تصديق الخرافات ، وهذا هو ما جهد الدكتاتوريون في إشاعته بيننا ، ونجحوا فيه . على أن منشأ الاضطراب إنما هو الأهداف المتعارضة التي تقتل النظم المختلفة من أجلها . والديمقراطية تسمى لإقرار السلم والتقدم ، على حين أن الاستبداد يعمل على إثارة الحرب في الداخل والخارج وتؤمن الديمقراطية بقدسية الحياة الإنسانية . أما الاستبداد فينكر عليها أية قيمة . وسعادة الفرد هي هدف الديمقراطية ، والقيمة العليا التي توجه كل الجهود في مجتمع ديمقراطي . أما في ظل الاستبداد فالفرد هدف للسخرية والاحتقار .

وهذه الموازنة تفسر الضعف الظاهر في الديمقراطيات عند أول هجوم للدكتاتوريات عليها . وقد نسي العالم المتمدين كيف يحارب الوحوش الكاسرة ، وصقلته المدنية وبلغت به من إرهاف الحس حداً أنساء عدوان الوحوش الضارية ، فلم يفكر في رد هذا العدوان على نحو ما كانت تفعل كل مدينة أو قرية في المصور الوسطى . فإنه من واجب كل قبيلة في أفريقيا أن تتق شر الأسود الضواري ، والهندي يعلم الخطر الذي يهدده من النور

الكواسر . وغارات الذئاب ظاهرة مألوفة في بولندة وروسيا . وكل أولئك يأخذون حتى اليوم حذرهم ويستعدون لمواجهة الخطر . ولكن مدنيتنا أخذت بالمفاجآت . وليس من شأن هذه المفاجآت أن تثبت أن هذه المدينة أدنى قيمة من النمر والأسود والذئاب .

فإذا نهضت الديموقراطيات في النهاية للعمل تسامى عملها عن كل عمل للاستبدادية المطلقة ، وإذا شرعت في التنظيم أقيمت أنظمتها أسرع وأبلغ أثراً ، وأكثر إنتاجاً وملاءمة ، لأنها نظم صادرة عن رجال أحرار ، لا عن آلات ميكانيكية أو عبيد مسخرين . وليس من دعاوة تقص علينا ما يفعله البريطانيون كل يوم . بل إن أعضاء البرلمان ينهضون في كل جلسة ينهون الحكومة إلى مواطن الخطأ والضعف والاضطراب في تصرفاتها ، على حين نقش على الجدران في كل قرية إيطالية في هذه العشرين عاماً « الدوتشي معصوم من الزلزل . على حق دائماً » . كما أن هتلر في كل حديث له كان يثني على نفسه أمام الشعب بوصفه ظل العناية الإلهية في الأرض ، وأنه لا يخطئ في تصرفاته فأين القوة وأين الضعف ؟

#### ٧ — مصير أمريكا :

ومن البدع المستحدثة في آلاف المقالات والأحاديث اليوم أن يرعد الكاتب ويبرق إظهاراً لعبقريته . فترام يقولون « إذا قدر البقاء للديموقراطية فإن ... » ويترسل الكاتب أو الخطيب بمدتد في أفكار سخيفة يتعذر على معاصريه إساعتها . والحق إن ضخامة الأسلوب مظهر لضعف التكلم أكثر مما هي دليل على ضعف الديموقراطية . فقد ابتليت الديموقراطيتان الكبيرتان : بريطانيا والولايات المتحدة ، ولكنهما صمدتا لهذا البلاء :

وقد أسلفنا لك الكلام عن نصيب بريطانيا . وسوف يأتي دور أمريكا في المستقبل القريب . ومن حق الأمريكيين أن يفخروا بما قدمت أمريكا منذ خاضت غمار الحرب الحاضرة . وكلا البلدين فوجئ بالحرب على غير استعداد عقلي أو خلقى أو مادي . وليس أمراً هيناً أن تقيق من كابوس لتدرك أن الحلم أصبح حقيقة واقعة ، ولا نحسب إلا أن دور اليقظة لا بد أن يمتوره بعض الارتباك . ولكنه ، بمعجزة ، كان في هذه المرة ارتباكاً قصيراً الأجل ، فتحركت أمريكا للعمل عقب مأساة دنكرك .

وسيجيء دور أمريكا عند ما تنهار الهتلرية . ولم يبق بعد شك في أن البقاء والنصر للديموقراطية . وسيكون ما تقدمه أمريكا للعالم الحر المستقبل مقياس النصر . لقد رفضت عبء الزعامة مرة ، ولكنها لا تستطيع ، ولن تستطيع أن ترفضه مرة أخرى . فلا يمكن أن تعيش أمريكا الحرة في عالم غير حر ، ولا يمكن بناء عالم حر دون تعاون أمريكا فيه . أما تفصيل هذا التعاون فلم يحن الوقت بعد للتعرض له .

وفي رأينا أن الحرب الثانية كشفت عن ثلاث مشاكل دستورية هي تنظيم الخدمة المدنية ، والتوفيق بين السياسات المختلفة في الحكومة ، والعلاقة بين الهيئة التنفيذية والكونجرس .

وسوف تكون المهمة ضخمة . وسوف يحدث أكثر مما حدث بعد الحرب الماضية ، من إلحاح الشعب على الحكومة في العمل على استقرار الحياة الاقتصادية التي مزقتها الحكومة ، ولن يفوت أبناء هذا الجيل أن الحكومة استطاعت أن تخلق انتماشاً في العمل ، وتقضى على التعطل في ظرف ستة أشهر ، لأنهم اعتنقوا مبدأ « إيجاد العمل للجميع » باعتباره أحد المثل العليا السياسية . وإذا كان للبلاد أن تخرج من هذه الكارثة فإن السياسة



الاجتماعية والاقتصادية في أمريكا يجب أن تقوم على أسس عامية وحكمة عملية لم تدركها في الماضي . وهذا يقتضى حشداً من الموظفين الممتازين في الخلق والدربة العملية ، وإذا كان لعصر الخرافة أن يتقلص ليعقبه عصر الحقائق ، فإن نظامنا التعليمي سيواجه مشاكل شاقة هامة . وكما تعقدت الحياة الاجتماعية تطلبت مهارة وعلماً ، حتى لا تنتهى الأمور إلى مأساة قومية .

أما التغيير الثانى الذى يجب أن يخضع له النظام الأمريكى فهو محاولة تنسيق السياسات المختلفة فى كنف الحكومة ، ولا ريب فى أن تجارب الحرب الحالية أثبتت أن الحكومة الأمريكية لا يمكن أن تكون فى يد رجل واحد بل ينبى أن توزع مهام الرئيس وأعبائه بين وزارة يقوم كل وزير فيها بالعمل على مسئولياته الخاصة ، ومهما يكن من أمر الحقوق القانونية ، فإن رئاسة الولايات المتحدة يجب أن تكون عملاً فى حدود الطاقة البشرية .

إنها الآن تجاوز طوق الفرد ، وسوف يعظم هذا التجاوز فى المستقبل ، وإنه لضرب من المحال أن يكون فى مقدور الرئيس أن يعنى ويسيطر على السياسة الخارجية ، والميزانية والضرائب والاعتمادات ، والعمل والزراعة والتجارة والتعريف الجمركية ، وأجور سكة الحديد وغيرها إلى ما لا نهاية له ، فقدير كز اتباهه فى مشكلة كبرى فى وقت معين ، وهذا يستتبع إهمال بقية المسائل ، وما دام لا يستطيع أن يكون خبيراً بكل شئ ، فإنه لا بد متخذ قرارات غير حكيمة ، أو مرجىء البت فى موضوع لا ينال اهتمامه المباشر .

والوزارة بوضعها الحال فى أمريكا لا تعالج هذا النقص ، فعمل مراقب الأسعار لا قيمة له طالما كان نشاطه غير منسجم مع السياسة المالية وسياسة العمل ، ومراقب الأسعار هذا ليس عضواً فى الوزارة كما أن الوزارة لا تتعرض لسياسة الخزنة ، وليس للخزانة أى سلطان على سياسة العمل ؛

ولو أن وزيرها يدرك إلى أى حد تعتبر الأجور عاملاً هاماً في رسم السياسة المالية ، ورئيس لجنة التجارة الداخلية الذى يتحكم في أجور الشحن لا يتمتع بسلطان على السياسة الجمركية للدولة ، مع أن لأجور الشحن والرسوم الجمركية أثراً كبيراً في تحديد تكاليف السلع ، ولهذا أهميته في التجارة الأمريكية . وتزداد أهمية اللجان كوحدات إدارية ، وتتضاءل أمامها أهمية الإدارات القديمة . ولا شك أن التنافر بين الناحيتين يأتى بأسوأ النتائج . وإنه لمن قبيل الإعجاز تلك المرونة التى استطاعت النظم الإدارية الأمريكية أن تواجه بها مقتضيات الظروف الحاضر . وإذا نظرنا إلى ظروف الماضى فإن لنا أن نشق بالنجاح في المستقبل . لقد أزهقتنا الحرب الحاضرة فأضعفت فينا الثقة ، لأن الذى يصور لنفسه ضخامة واجبات المستقبل لا بد أن يتولاه الجزع .

وثالثة هذه المسائل وأصعبها هى العلاقة بين الهيئة التنفيذية والكونجرس . والحق إن هذه العلاقة كانت في اضطراب دائم ، وتغيرت مع كل حكومة . وابتدع روزفلت تقليداً جديداً هو كثرة ظهوره أمام الكونجرس . والذى نجمه من حيث المبدأ هو أن السلطين التنفيذية والتشريعية منفصلتان تعبت بهما الغيرة . فليس لعضو الوزارة أن يقدم اقتراحاً أو يدافع عن سياسته أمام الكونجرس ، إلا إذا استدعى أمام إحدى اللجان للدلاء بشيء . أما الدفاع عن أعمال الحكومة أو تفسيرها فأمره متروك لزعيم الأغلبية . وهذا ليس عضواً في الوزارة ، فهو لا يدرك ما تنطوى عليه سياستها من حقائق وبواعث .

وأهم من هذا كله في النظام الأمريكي أن الرئيس ليس في استطاعته أن يقيد الدولة بشيء . وليس هذا وليد المصادفة ، بل هو نتيجة لحكمة واضنى



الدستور الأمريكي وحسن تبصرهم ، فهل تظل حكمة الأس حكمة اليوم ؟ وهل يظل مبدأ العزلة والسياسة الخارجية السلبية معمولاً بهما ، في عصر أصبح التعاون فيه مع سائر أمم العالم أمراً حتمياً ؟ وهل تظل هذه القيود والضوابط التي وضعتها الولايات الثلاث عشرة الثائرة ، لقارة بعيدة متأخرة منيعة السكان — هل تظل هذه القيود والضوابط ملائمة لدولة كبيرة يتطلع إليها العالم لتتولى زعامته ، وينشد خلاصه على يديها ؟ !

\*\*\*

لقد كان من شأن عصر الخرافة أن أظهر الأشياء على حقيقتها وجردها من العواطف الزائفة . ولكن الذين أظهروا هذه الحقائق أسرفوا فيما ذهبوا إليه ، فأتوا بالخرافات ، فوقعنا فريسة للنظريات البسيطة ، لأن تعقيد الحياة أفقدنا الأمل في كفايتنا ومقدرتنا على فهمها والسيطرة عليها ؟ ولكن بالقياس إلى التعقيد المنتظر في المستقبل يبدو العالم بين هذين الحرين غاملاً بسيطاً بدائياً ، فهل نهىء شراعنا لنمخر عباباً مجهولاً ؟ ولا نستمع لأحد يدعى أنه يعرف الطريق الذي نسير فيه ؟ فقد خرج كولبس يبنى الهند فكشف أمريكا . وإن جهلنا بالبحر لينضاعف من خطورة الرحلة ، ولكنه يزيد في إغرائنا بها . وقد يأخذ المنظر بالألباب ، ولكنها الشمس المشرقة هي التي تهر عيوننا ، إنها شمس عصر جديد تتحرر فيه الإنسانية ، ولن تسيطر على هذا العصر إلا إذا أوتينا إيماناً جديداً ثابت الأسس ، يقوم على معايير خلقية لا تمتد إلى الخرافة بصفة ، ولكنها وليدة الهمة القاسية التي قدر للعالم أن يجتازها .









# سلسلة الفكر الحديث

تصديدها

مجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩١٤

٩ شارع الكرداسى . عابدين

تليفون ٤٢٩٩٢ — ٥٦٧٦٩

الكتب التى ظهرت

(١) دعائم السلام

(٢) فنون الأدب

(٣) الوسائل والغايات

(٤) فى التربية

(٥) قناة السويس

(٦) مقالات مختارة من الأدب الإنجليزى

(٧) عصر الخرافة الذى نعيش فيه — الكتاب الأول

(٨) » » » » » الكتاب الثانى

الكتاب القادم

كيف يعمل العقل

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

Bibliotheca Alexandrina



0424665

